



تقييم الأداء المالي في شركات التأمين

دراسة تطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي - البويرة - 2016-2018

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذة:

هارون سميرة

إعداد الطالبين:

- عينوش عبد الرحيم

- دحماني عبد الوافي

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة البويرة	أ/ عليان صبرينة
مشرفا	جامعة البويرة	أ/ هارون سميرة
مناقشا	جامعة البويرة	د/ وهابي كلثوم

السنة الجامعية: 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وعرفان

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع
الشكر لمن قدم لي الدعم ومدني بخبرته العميقة ومعرفته الواسعة.
إلى أستاذتي الكريمة التي منحتني من وقتها وجهدها الشيء الكثير أنارت طريقي
وأعطتني من حكمتها وعلمها وساعدتني على انجاز هذا البحث.
كما أتقدم بالشكر أيضا إلى جميع الأساتذة والعلمين من الطور الابتدائي إلى الطور
الجامعي.

أيضا أشكر عمال الصندوق الجهوي للتعامل الفلاحي وأتقدم بالشكر إلى زملائي
وزميلاتي في الدراسة خاصة دفعة 2018/2019.

شكرا



إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك.
أنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعنني لا أملك أغلى أن أهدي ثمرة هذا
العمل التواضع إلى الذي يخفق قلبي له باستمرار محمد صلى الله عليه وسلم
إلى من أوصى بهما الرحمن ورسوله وجعل رضاهما من رضاه وطمعتهما من
طامعته

إلى أعز وأقرب الناس إلى جديّ العزيزين الغاليين وعاهما الله .
إلى من ترعرعت معهم ونما تحنني بينهم إخوتي وأخواتي.
إلى كل الأهل و الأقارب من قريب ومن بعد.
إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة زملائي وأصدقائي الأحرار.
ولكل قريب وبعيد ساهم في انجاز هذا البحث

عبد الرحيم عبد الوافي

تقييم الأداء المالي في شركات التأمين (دراسة تطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة الفترة 2018-2016

ملخص:

تم من خلال هذا البحث دراسة موضوع تقييم الأداء المالي في شركات التأمين الذي يهدف الى اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف لتحسينها وكذا للإجابة عن الإشكالية المطروحة. كيف يتم تقييم الأداء المالي في شركات التأمين؟ ولمعالجة الموضوع واختيار الفرضيات تم الاعتماد على منهج التحليل الوصفي في الجانب النظري، والذي تناولنا فيه المفاهيم النظرية للموضوع، ومنهج دراسة حالة للجانب التطبيقي الذي من خلاله تم تقييم الأداء المالي للصندوق الجهوي للتعاون الفترة 2018-2016.

ولقد توصلنا في الأخير إلى نتائج مقبولة على العموم خلال الفترة المدروسة، أي أن المؤسسة متوازنة ماليا لان الخزينة كانت موجبة خلال فترة الدراسة، وأيضا النسب المالية كانت في حالة متوسطة وهذا ما يجعل المؤسسة باستقلالية مالية حسنة.

الكلمات المفتاحية: التأمين ، شركة التأمين ، تقييم الأداء المالي ، المؤشرات المالية ، النسب المالية.

L'évaluation de la performance financière des agences d'assurance.

Le résumé :

Après avoir fait une recherche sur l'étude du sujet de l'évaluation de la performance financière dont le but est de découvrir les points forts et les points faibles pour les améliorer , et aussi pour répondre à la problématique suivante : comment évaluer la performance financière des compagnes d'assurance a laide d'indicateurs de solde financier et de rations financiers

Et pour traiter ce sujet et tester les hypothèses, ont s'est basé sur la méthode de l'analyse descriptif du coté théoriques et du coté de l'étude pratique d'où cette évaluation de la performance monétaire de la caisse régionale de mutualité agricole-bouira..Se fait pendant la période 2016-2018.

Et pendant toute cette période d'étude ont est arrivé a des résultats moyen et acceptable, ce qui veut dire que la société est équilibré financièrement puisque la caisse était positive. Et aussi les rations financière étai en moyenne état ce qui à aidé la société à être indépendante financièrement.

Les termes : assurance, société d'assurance, évaluation de la performance financière, les indicateurs financières, les rations financières.

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	فائمة معايير التقييم	رقم 1
15	نتيجة المقارنات الثنائية	رقم 2
16	طريقة الترتيب العام	رقم 3
37	عوامل تغيير رأس مال العامل	رقم 4
70	ميزانية المالية المعتمدة من طرف المؤسسة الاقتصادية.	رقم 5
71	ميزانية مالية معتمدة من طرف شركات التأمين	رقم 6
73	جدول حساب النتائج المعتمد من طرف مؤسسة إقتصادية	رقم 7
74	جدول حسابات النتائج المعتمد من طرف شركات التأمين	رقم 8
97	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول	رقم 9
97	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم	رقم 10
98	جدول حسابات النتائج ل 2016-2018	رقم 11
101	جدول نسب السيولة خلال الفترة 2016-2018	رقم 12
103	كشف نسب النشاط لفترة 2016-2018	رقم 13
104	حساب نسب التمويل لفترة 2016-2018	رقم 14
106	حساب نسب المردودية لفترة 2016-2018	رقم 15
107	حساب نسب الربحية لفترة 2016-2018	رقم 16
108	رأس المال العامل لفترة 2016-2018	رقم 17
109	رأس المال العامل الخاص لفترة 2016-2018	رقم 18
110	احتياج في رأس المال العامل 2016-2018	رقم 19
110	حساب الخزينة لفترة 2016-2018	رقم 20
112	القيمة المضافة للإستغلال للفترة 2016-2018	رقم 21
113	نسبة القيمة المضافة الى رقم الاعمال	رقم 22
114	تطور إجمالي فائض الإستغلال	رقم 23
115	نسبة إجمالي فائض الإستغلال	رقم 24
116	تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة	رقم 25
118	تطور النتيجة العملياتية	رقم 26
119	تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية	رقم 27

120	يمثل صافي نتيجة السنة المالية	رقم 28
121	قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة	رقم 29

الصفحة	البيان	رقم الشكل
17	طريقة التوزيع الإجباري	رقم 01
58	تقسيمات التأمين المختلفة	رقم 02
82	مخطط يوضح مراحل التأمين في الجزائر	رقم 03
90	الميكمل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	رقم 04
99	التطور النسبي لأصول الميزانية المالية	رقم 05
100	تطور خصوم الميزانية المالية	رقم 06
102	تطور نسب السيولة خلال الفترة 2016-2018	رقم 07
103	تطور نسب النشاط خلال الفترة 2016-2018	رقم 08
104	تطور نسب التمويل خلال الفترة 2016-2018	رقم 09
106	تطور نسب المردودية خلال الفترة 2016-2018	رقم 10
108	تطور نسب الربحية خلال فترة 2016-2018	رقم 11
112	تطور القيمة المضافة للإستغلال	رقم 12
113	تطور القيمة المضافة الى رقم الأعمال	رقم 13
114	تطور إجمالي فائض الإستغلال	رقم 14
115	نسبة إجمالي فائض الإستغلال	رقم 15
117	نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة	رقم 16
118	تطور النتيجة العملياتية	رقم 17
119	تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية	رقم 18
120	صافي نتيجة السنة المالية	رقم 19
122	القدرة على التمويل الذاتي	رقم 20

الصفحة	قائمة المحتويات
	كلمة شكر
	إهداء
	ملخص
I	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
IV	الفهرس
أ	مقدمة عامة
<h2>الفصل الأول</h2> <h3>عموميات حول الاداء المالي</h3>	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء بالمؤسسة
03	المطلب الأول: مفهوم الأداء
08	المطلب الثاني: مكونات و محددات الأداء
11	المطلب الثالث: طرق و خطوات تقييم الأداء
24	المبحث الثاني: نظام الأداء المالي
24	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي
25	المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي

27	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
30	المبحث الثالث: مؤشرات و معايير تقييم الأداء المالي
30	المطلب الأول: النسب المالية
35	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي
41	خلاصة
<h2>الفصل الثاني</h2> <h3>نظرة حول التأمين</h3>	
43	تمهيد
44	المبحث الأول: عموميات حول التأمين
44	المطلب الأول: نشأة و تعريف التأمين
46	المطلب الثاني: أسس و مبادئ التأمين
54	المطلب الثالث: عناصر و تقسيمات التأمين
61	المبحث الثاني: شركات التأمين
61	المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين و أنواعها
63	المطلب الثاني: الأنشطة و الوظائف الرئيسية لشركات التأمين
67	المطلب الثالث: الأداء المالي في شركات التأمين
75	المبحث الثالث: واقع التأمين في الجزائر

75	المطلب الأول: عرض هيكل التأمين في الجزائر
77	المطلب الثاني: المراحل التي مر بها التأمين في الجزائر
83	المطلب الثالث: قيود و تحديات قطاع التأمين في الجزائر
85	خلاصة
<p>الفصل الثالث</p> <p>دراسة حالة تطبيقية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي. CRMA.</p>	
87	تمهيد
88	المبحث الأول: لمحة عامة عن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
88	المطلب الأول: نشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
89	المطلب الثاني: أجهزة تسيير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي البويرة
90	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
91	المبحث الثاني: نشاطات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة
91	المطلب الأول: مهام وأهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
92	المطلب الثاني: نشاطات الصندوق
94	المطلب الثالث: المصالح المشتركة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
96	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA
96	المطلب الأول: المعلومات المالية والمحاسبية للصندوق الجهوي
99	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للصندوق الجهوي

101	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
123	خلاصة
125	خاتمة عامة
129	المراجع
الملاحق	



مقدمة

اتسع استخدام مفهوم تقييم الأداء يتطور الحضارات القديمة بسبب التأكيد الطبيعي على إنجاز المهمات الإنسانية على اختلاف درجة تعقيدها لاستمرارية الحياة وتطورها، وبالتالي فإن تقييم الأداء حتى بمفهومه التقليدي تضمن المراجعة والمراقبة وتحديد الصحيح من الخاطئ والانجاز في الوقت اللازم ، وقد مورست عمليات وإجراءات تقييم الأداء منذ قديم العصور من الأخذ بعين الاعتبار بساطتها وتواضع أدواتها ووسائلها وكذلك أغراضها، حيث يشير التبع التاريخي لعملية تقويم الأداء بأنها ممارسة قديمة عرفت في حضارات قديمة وتطورت مفاهيمها بتطور وسائل القياس والعمل الإداري بشكل عام ، خاصة وان الجزائر تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

أن شركات التامين مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط تقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها ، نيابة عنهم مقابل عائد شأنها في ذلك البنوك التجارية، وبذلك فان شركات التامين تلعب دورا هاما في توطيد عوامل الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي خصوصا مؤسسات التامين عن الحياة، التي تلعب دورا هاما وحيويا في عملية النمو الاقتصادي من خلال تمويل المؤخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.

تطور نشاط التامين في الآونة الأخيرة حيث أصبح من النجاح السياسات المستخدمة لإدارة الخطر والتحكم فيه وله علاقة وثيقة بالعلوم الأخرى مثل العلوم الاقتصادية والإحصائية والرياضية، فتظهر العلاقة بين التامين و الاقتصاد من خلال اهتمام شركات التامين بها باستخدام النظريات الرياضية وأساليب التحليل المالي للحساب والقياس سواء بالنسبة للخطر أو التامين.

ولقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته بتنظيمها المحاسبي والمالي من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية بهدف تحقيق رقابة الدولة وحماية أموال المؤمن لهم.

ونظرا لأهمية شركات التامين في الحياة الاقتصادية من خلال التقييم الدوري له وذلك عن طريق التحليل المالي للشركات وذلك لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق.

فتقييم الأداء المالي يستند على مجموعة من المؤشرات المالية والنسب المالية المساعدة في عملية التحليل المالي للمعلومات المحاسبية والمالية وهذا من خلال توفره من بيانات يستمد من خلالها مؤشرات أداء الشركة.

حيث سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

- كيف يمكن تقييم الأداء المالي في شركات التأمين؟

وسنحاول الإجابة عنها من خلال البحث عن أجوبة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما ماهية الأداء المالي؟

2. ما المقصود بشركات التأمين و ماأنشطتها؟

3. على ماذا تعتمد شركات التأمين في تقييم أدائها المالي؟

أ. فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. تقييم الأداء المالي لشركات التأمين هو تحليل الوضعية المالية لها.

2. الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين هي وظائف اجتماعية وسياسية واقتصادية فإذا كان التأمين يحقق الوظائف

المرجوة للفرد من خلال استثمار الأموال المجتمعة من الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم.

3. تعتمد شركات التأمين في تقييم أداءها المالي على نفس نسب و المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية

ب. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال أهمية موضوعه و تقييم الأداء حيث يعد موضوعا مهما يساهم في الوصول إلى أداء جيد للشركة حيث يساعد في الكشف عن معوقات بلوغ الشركة لأهدافها إلا أن أهمية بحثنا هذا نابعة من الاختصار على تقييم أداء شركة التأمين لما لها من خصوصية عن باقي الشركات لكون المنتج التأميني غير ملموس وكذا لا يمكن للشركة التحقق منه.

ت. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- اختيار فرضيات البحث.
- تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وتحليل الوضع المالي لها.
- تطبيق المؤشرات ونسب الأداء المالي على شركات التأمين.

ث. حدود الدراسة:

بهدف تقييم الأداء المالي لشركات التأمين قمنا بإسقاط الدراسة من حيث المكان على شركة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) ، أما من الناحية الزمنية كانت حدود الدراسة من 2016-2018.

ج. منهج الدراسة:

قصد الإلمام بجوانب موضوع الدراسة والتمكن منه حاولنا استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية وعليه اتبعنا في الجانب النظري والمنهج الوصفي والذي يصف لنا شركة التأمين وتقييم أداءها المالي أما الدراسة التطبيقية اعتمدنا على منهج تحليلي من خلال دراسة حالة الشركة.

ح. أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات ودوافع اختيار الموضوع في :

- اهتمامنا بمواضيع التأمين وإذا كان موضوع بحثنا يقتصر على شركات التأمين.
- الأهمية الكبيرة التي تكتسبها شركات التأمين باعتبارها حاميا للاقتصاد وكل فروعه وهذا ما يستلزم الاهتمام باداءها والذي يزيد ثقة المؤمنين لها.
- كون التحليل المالي هو الأداة التي تبرر الوضعية المالية للشركة والتي تتم من خلاله استخراج أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء.

غ. صعوبات البحث:

واجهنا الصعوبات في هذه الدراسة أهمها:

- الشركة لم تزودنا بكافة الوثائق اللازمة لإجراء البحث.
- الوقت غير كافي وهذا نظرا للأحداث السياسية التي حدثت مؤخرا في البلاد.
- نقص المراجع.

د. هيكل البحث:

سعيًا للإطاحة بجوانب وأساسيات البحث والإجابة عن الإشكالية فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل تقييم الأداء المالي من خلال التطرق إلى مفهوم الأداء المالي والمؤشرات والنسب المالية التي يعتمد عليها تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني:

تطرقنا من خلاله إلى الإطار العام للتأمين حيث استعرضنا من خلاله مفاهيم عامة حول ماهية التأمين وواقع سوق التأمين في الجزائر.

الفصل الثالث:

هو الجانب التطبيقي والمتمثل في دراسة حالة شركة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي حيث قمنا بتقييم أدائها المالي من خلال المؤشرات والنسب المالية وتحليلها ومناقشة نتائجها.



الفصل الأول

عموميات حول الأداء المالي

تمهيد:

إن الغرض من هذا الفصل هو التزود بالإطار النظري للأداء، فلا يمكن بحث قياس وتقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية مركزين في ذلك تعريفه ثم على ذلك عناصره ومكوناته ومحدداته. وثانياً سوف يتم التطرق إلى عملية تقييم الأداء من حيث مدلولها وخطوات تقييم الأداء وأهميتها بالإضافة إلى طرق تقييم الأداء.

وفي الأخير سنتطرق إلى الأداء المالي من حيث الأهداف المالية للمؤسسة وكيفية تحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي في المبحث الثالث.

تم تقسيم هيكل هذا الفصل إلى ما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أداء المؤسسة.
- المبحث الثاني: نظام الأداء المالي.
- المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المالي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أداء المؤسسة.

يعتبر مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم التي طرحت في الساحة العالمية قديما وحديثا، وذلك بغرض وضع تعريف يمكن اعتباره مرجعا أساسيا لأي عمل علمي في مجال الإدارة. إلا أن الصفات المتغيرة التي يكسبها الأداء حال دون تحقيق هذه الغاية فتارة يظهر الأداء على أنه قدرة المنظمة على تخصيص مواردها واستخدامها بشكل أمثل، وتارة يرتبط بإنتاجية العامل والعنصر البشري وتارة يظهر على أنه قرين الإنتاجية وثورتها. وقد ظهرت عدة محاولات لوضع هذا المفهوم في إطار واضح، نذكر منها:

اولا: تعريف الأداء

المطلب الأول: تعريف الأداء

إن أصل كلمة الأداء من اللغة اللاتينية أين توجد كلمة performer التي تعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت إلى اللغة الإنجليزية منها لفظة performance وأعطتها معناها. ويرى بعض الباحثين فيه ما يلي: أداء مركز دو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بها هذا المركز الأهداف التي قبلها الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها من الوسائل المستخدمة في ذلك.¹

التعريف الأول: "يعرف على أنه درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة الأهداف المخططة بكفاءة وفعالية" ويعرفها JEAN YVES: "على أنها مجموعة من المعايير الملائمة لتمثيل والقياس التي يحددها الباحثون والتي تمكن من إعطاء حكم تقييمي على الأنشطة والنتائج والمنتجات على آثار المؤسسة على البيئة الخارجية".²

التعريف الثاني: يعتبر الأداء من المفاهيم التي نالت الاهتمام والتشخيص والتحليل في المؤلفات والمراجع وكذلك في البحوث والدراسات الإدارية بشكل عام، والمواضيع المتعلقة بالموارد البشرية بشكل خاص وذلك نظرا لأهمية هذا المفهوم على مستوى العامل والمؤسسة من جهة وتداخله مع العلوم والاتجاهات الفكرية المختلفة من جهة أخرى.³

¹ - عادل عبشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس وتقييم -، دراسة حالة مؤسسة صناعة التوابل، بسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2001/2002، ص14.

² - مرغيش عبد الحليم، تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011/2012، ص19.

³ - مرغيش عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص20

التعريف الثالث: ويعتبر الأداء من أكثر المفاهيم شيوعاً واستعمالاً في حقل اقتصاد وإدارة المؤسسات، حيث حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين خاصة في علم الاقتصاد. وإذا ما ورد مصطلح الأداء على مستوى المؤسسة فإنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء. ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين وجهات نظر المفكرين في هذا المجال واختلاف أهدافهم المتوخاة من صياغة تعريف محدد لهذا المصطلح، فمنهم من انطلق من المفهوم الكمي أي تفضيل الوسائل التقنية في التحليل في صياغة تعريفه للأداء بينما ذهب البعض الآخر إلى اعتبار مفهوم الأداء ذو أبعاد تنظيمية واجتماعية فضلاً عن الجوانب الاقتصادية.¹

التعريف الرابع: وقد عرفه دكر DURKER على أنه التوازن بين رضا المساهمين والعمال، حيث نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يعد مقياساً للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيسي واستمرارها في نشاطها في ظل التنافس وتمكنها من المحافظة على التوازن في مكافأة كل المساهمين والعاملين.²

التعريف الخامس: يعرفه لورينو بأنه الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة وهي تكاليف "مختلف الأنشطة"، فبعض الوحدات تعتبر مستهلكة للموارد، وتساهم سلباً في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها، والأخرى تعتبر مراكز ربح وهي في الوقت نفسه مستهلكة للموارد، ومصدر عوائد وتساهم بأمش من الأداء الكلي للمؤسسة.³

التعريف السادس: أما تعريف الأداء من الناحية الإدارية فقد ورد في معجم المصطلحات الاجتماعية على أنه القيام بمهام الوظيفة من المسؤوليات والواجبات وفقاً للمعدل المتوقع أو المرغوب أداءه من العامل الكفاء المدرب، ويمكن معرفة هذا المعدل عن طريق تحليل الأداء أي دراسة كمية العمل والوقت الذي يستغرقه وإنشاء علاقة عادلة بينهما وقد بين أنه للتمكن من ترقية العامل فلا بد أن تجرى له اختبارات أداء ويعتمد في ذلك على تقارير الأداء المتعلقة به، أي الحصول على بيانات من شأنها أن تساعد على تحليل وفهم وتقييم أداء العمال لعمالهم وسلوكهم في فترة زمنية معينة.⁴

ومن خلال هذه التعاريف، يمكن استنتاج أن الأداء هو النتائج العملية التي تنتج من الفعاليات والانجازات، أو ما يقوم به الأفراد من أعمال داخل المنظمة وكذا المسؤوليات والواجبات والمهام التي يتكون منها عمل الفرد الذي يجب عليه القيام به على الوجه المطلوب في ضوء معدلات في استطاعة العامل الكفاء المدرب القيام به.

¹ - مزغيش عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص20.

² - إبراهيم المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص103-104

³ - نفس المرجع السابق، ص 105

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 106

ثانياً: الأسس النظرية لمفهوم الأداء.

سنعرض في البداية وجهات النظر المختلفة حول تفسير المفهوم (أداء، عمل، مهمة) حيث يساعد ذلك في تحديد طبيعة ومدى هذا المفهوم، باعتبار هذه الآراء تمثل كتاب وباحثين وعاملين في مجال المفهوم، وذلك من خلال عرض تعريفاتهم. فقد أشار كيم (إلى أن الأداء يدل على: "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المحددة".¹

ومن ذلك نلاحظ أن الأداء يتجسد في القيام بالأعمال والأنشطة والمهام بما يحقق الوصول إلى الغايات والأهداف المرسومة من قبل إدارة المؤسسة.

التعريف الأول: وقد عرفه كل من كيسر جربر وهاند يريو (KAISERGRUBER ET HANDRIE) بأنه: "إصدار حكم على الشرعية الاجتماعية لنشاط معين".²

ونستنتج من هذا التعريف أن الأداء مرتبط بفعل و معرفة اجتماعية، أي أنه مرتبط بقبول اجتماعي للأنشطة التي يقوم بها الفرد أو تقوم بها المؤسسة إلى جانب الشرعية الاقتصادية.

التعريف الثاني: ويعتبره كل من ميلر وبروملي (MILLER ET BROMILY) الوارد في انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"³

ونلاحظ من هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال موارد المؤسسة، ونقصد بذلك عمال الكفاءة والنتائج المحققة في ذلك الاستخدام ونعني به عامل الفعالية، كما يمكن الاستنتاج من هذا التعريف أن أهمية هذا المفهوم بالنسبة لمؤسسات الأعمال تكمن في أن الأداء يستعمل للحكم على هذه المؤسسات من حيث قدرتها على تحقيق أهدافها، ومدى التزامها بالمعايير ومدى عقلانية الطريقة المنتهجة في الوصول إلى ذلك.

التعريف الثالث: كما يعرفه لورينو (LORRINO) بأنه: الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة وهي تكاليف مختلف الأنشطة، فبعض الوحدات (مراكز تكلفة) تعتبر مستهلكة للموارد، وتساهم

¹ -ابراهيم محاسنة، مرجع سبق ذكره، ص105

² -نفس المرجع السابق، ص105.

³ -نفس المرجع السابق، ص105

سلبيا في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها والأخرى تعتبر مراكز ربح، وهي في الوقت نفسه مستهلكة للموارد ومصدر عوائد وتساهم بهامش من الأداء الكلي للمؤسسة".¹

التعريف الرابع: كما عرفه نيكولاس (NICKOLAS) على أنه: "نتاج السلوك الذي يقوم به الأفراد، فالسلوك هو النشاط أما ننتاج السلوك فهي النتائج التي تمخضت عن ذلك السلوك"، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أنه لا يجوز الخلط بين السلوك وبين الإنجاز والأداء، كما أشار توماس جلبرت (GELBERT) إلى ذلك، فالسلوك هو ما يقوم به الأفراد من أعمال في المؤسسة التي يعملون بها، كحقوق الاجتماعات أو تصميم نموذج، أو التفتيش، أما الإنجاز فهو ما يبقى من أثر أو نتائج بعد أن يتوقف الأفراد عن العمل (السلوك)، أي أنه مخرج أو ناتج أو نتائج، كتنفيذ خدمة محددة أو إنتاج سلعة ما. أما الأداء فهو التفاعل بين السلوك والإنجاز، أي أنه مجموع السلوك والنتائج التي تحققت معا على أن تكون هذه النتائج قابلة للقياس.²

التعريف الخامس: ومن الجانب الإداري فقد تم تعريف الأداء وذلك من خلال بأنه عملية إدارية يتم من خلالها تحديد كفاءة العاملين ومدى إسهامهم في إنجاز الأعمال المنوط بهم، وكذلك الحكم على سلوك العاملين وتصرفاتهم أثناء العمل، ومدى التقدم الذي يحرزونه أثناء عملهم. كما عرفه بأنه تقييم كل عامل من العاملين في المؤسسة على أساس الأعمال التي أتمتها خلال فترة زمنية معينة وسلوكه مع من يعملون معه كما عرفه بأنه عملية يتم بموجبها تقدير جهود العاملين بشكل منصف وعادل، لتجري مكافأتهم بقدر ما يعملون وينتجون، وذلك بالاستناد إلى عناصر ومعدلات تتم على أساس مقارنة أدائهم.³

ثالثا: أبعاد الأداء:

بعد عرض مجموعة التعاريف لمفهوم الأداء، فلا بد من تحليل الأبعاد التي يتضمنها هذا المفهوم، إذ يركز البعض على الجانب الاقتصادي في الأداء، بينما يركز البعض الآخر على الجانب التنظيمي والاجتماعي، وهذا من منطلق أن الأداء مفهوم شامل، وتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

أ- البعد التنظيمي: يقصد بالأداء التنظيمي الإجراءات والآليات التنظيمية التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي لتحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى إدارة المؤسسة معايير يتم قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على

¹ - نفس المرجع السابق، ص 106.

² - إبراهيم محاسنة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

³ - إبراهيم محاسنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 106/105.

الأداء، مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكل التنظيمية وليست بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية، وهذا يعني أنه بإمكان المؤسسة أن تصل إلى مستوى فعالية آخر ناتج عن المعايير الاجتماعية والاقتصادية ويختلف عن الناتج المتعلق بالفعالية التنظيمية.¹

ويستنتج مما سبق أن المعايير المعتمدة في قياس الفعالية التنظيمية تلعب دورا هاما في تقوي الأداء، حيث تتيح للمؤسسة وعي وإدراك الصعوبات التنظيمية في الوقت المناسب من خلال المؤشرات الأولية قبل أن يتم إدراكها من خلال أثرها الاقتصادي.

ب- البعد الاجتماعي: يشير البعد الاجتماعي للأداء إلى مدى تحقيق الرضا لدى أفراد المؤسسة على اختلاف مسؤولياتهم، لأن مستوى رضا العاملين. يعتبر مؤشرا على وفاء الأفراد لمؤسستهم، خاصة إذا وفيت بحاجة العاملين فيها، وتتجلى أهمية ودور هذا البعد في التأثير السلبى للاهتمام المؤسسة بالجانب الاقتصادي فقط وعلى حساب الجانب الاجتماعي للموارد البشرية. إذ يؤثر ذلك وعلى المدى البعيد سلبيا على تحقيق المؤسسة لأهدافها، فقد أشار الأدب الخاص بالإدارة إلى أن جودة الإدارة في المؤسسة تعتمد على مدى الانسجام بين الفعالية الاقتصادية والفعالية الاجتماعية، ومن هنا لا بد من الاهتمام بالمناخ الاجتماعي السائد داخل المؤسسة وبكل ما له علاقة بطبيعة العلاقات الاجتماعية في المؤسسة كالصراعات والأزمات والخلافات... الخ.

رابعا: عناصر الأداء

وتشمل الخصائص والسمات والإمكانات والقدرات والمهارات والمؤهلات والخبرات التي يجب أن يتحلى بها العامل في عمله وسلوكه ليتمكن من أداء عمله بنجاح وكفاءة، كالإخلاص، المواظبة في العمل، التعاون، وتنقسم العناصر إلى نوعان:²

أ- عناصر شخصية: وهي التي تتعلق بشخصية العامل، كالقابلية، الاستعداد، المهارات، القيم، القدرات، الاهتمامات.. الخ، حيث تتعلق كل هذه العناصر بالصفات الشخصية للعامل وتسمى في الغالب بالسمات الشخصية وهي عناصر صعبة القياس لأنها خصائص مجردة أي غير ملموسة ولا يمكن تتبعها وملاحظتها بسهولة.

¹ -مرجع سبق ذكره، ص 107

² -إبراهيم المحاسنة، مرجع سبق ذكره، ص 128.

ب- عناصر أداءية: وهي التي تتعلق بسلوك وممارسات العامل أثناء القيام بالوظيفة، وهي عناصر يمكن ملاحظتها وقياسها، كالقدرة على اتخاذ القرارات، احترام مواعيد العمل الرسمية، القدرة على حل المشكلات، التفويض، التخطيط، العلاقات الشخصية، القيادة، الحضور، تحديد الأولويات، المهارات الإدارية، الاتصالات الشفوية.. الخ.

ويتم تحديد واختيار هذه العناصر انطلاقاً من نتائج تحليل ووصف الوظائف التي تسمى بدراسات تحليل العمل والتي تخرج بالوصف الوظيفي الذي يحدد مهام الوظيفة وبالتالي الأداء المطلوب للقيام بالقيام بمهام الوظيفة، لتحقيق أهداف قصيرة وبعيدة المدى. كما ينتج عن ذلك تحديد مسؤوليات كل وظيفة، مع تحديد الصفات الواجب توافرها في الشخص الذي يمارس الوظيفة، والتي تمثل صفات وأداء العامل الكفاء ذو السلوك الصحيح في العمل. ومن هنا فإن هذه العناصر تعتبر المرجعية التي يستند إليها عند قياس كفاءة وسلوك الموظف وبالتالي تقييم أداءه.

المطلب الثاني: مكونات ومحددات الأداء.

سنستطرق في هذا المطلب إلى أهم مكونات ومحددات الأداء:

اولا- مكونات الأداء: يتكون مفهوم الأداء من مكونين أساسيين الأول "الكفاءة" والثاني "الفعالية"، بمعنى أن المؤسسة التي تتميز بالأداء فهي تجمع بين الفعالية والكفاءة، ولذلك فإنه من المفيد أن نعرض لكل من المفهومين بالتحليل وذلك على النحو التالي:¹

1- الفعالية EFFECTIVENESS: ينظر الباحثون في علم الإدارة إلى الفعالية على أنها أدوات مراقبة الأداء في المؤسسة، انطلاقاً من أن الفعالية تمثل معياراً يعكس درجة تحقيق الأهداف الموضوعية، وقد تعددت وجهات النظر حول ماهية وطبيعة مفهوم الفعالية، فقد اعتبر المفكرون التقليديون أن الفعالية تتمثل بالأرباح المحققة، وبهذا فإن فعالية المؤسسة تقاس بحجم الأرباح فيها. وقد عرفها أحد أقطاب وجهة النظر هذه وهو "فنست بأنها: "القدرة على تحقيق النشاط"، بينما عرفها كل من وكر وروبرت (Walker et ruibert) حسب ما أورد إيميل بأنها "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية من نمو المبيعات وتعظيم حصتها في السوق مقارنة بالمنافسة"، وهذا ينطبق على المؤسسات ذات الطبيعة النوعية أي التي لا تهتم بالجانب المالي كنشاط رئيسي لها كالمؤسسات التربوية والمؤسسات البحثية وبيوت الخبرة.. الخ.

¹ - إبراهيم محاسنة، مرجع سبق ذكره، ص 109-110

ويستنتج مما سبق أن الفعالية تعني أداء المهمات أو الأعمال بشكل صحيح وسليم، وترتبط بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وبالتالي بدرجة تحقيق النتائج بمعنى آخر فإن الفعالية تعبر عن الفرق بين النتائج المتوقعة والنتائج المتحققة قريبة من النتائج المتوقعة، كلما كان الأداء أكثر فعالية وينعكس ذلك على أداء المؤسسة ككل.

وتقاس الفعالية عادة بإحدى الطريقتين: الأولى: نسبة الأهداف المتحققة إلى الأهداف المتوقعة، وبهذه الطريقة يمكننا الحكم على درجة تحقيق الأهداف. أما الثانية: تعتمد على النسبة بين الإمكانيات المستخدمة إلى الإمكانيات المتوقعة لتحقيق النتائج.

2- الكفاءة EFFICIENCY: لا يوجد اتفاق بين المهتمين على تعريف محدد للكفاءة مع عدة مفاهيم كالإنتاجية، المردودية، الأمثلية... الخ، وسنعرض بعض التعريفات لمفهوم الكفاءة. فقد عرفها كل من ولبر و روكرتس (WELLBER ET RUEKERTSZ) بأنها "قدرة المؤسسة ومعنى ذلك أنها تشير إلى العلاقة بين المدخلات والمخرجات وتقاس من خلال نسبة المخرجات إلى المدخلات" أما الكفاءة حسب فنست "فهي القدرة على القيام بالعمل المطلوب بأقل الإمكانيات والنشاط الكفاء هو الأقل كلفة"، حيث نستنتج من هذا التعريف أن الكفاءة ترتبط بتحقيق ما هو مطلوب بشرط تدني المدخلات، أي استعمال مدخلات أقل. كما تعرف الكفاءة على أنها: "الاستخدام الأمثل للموارد المؤسسية بأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر". وهناك تعريف آخر ينظر إلى الكفاءة على أنها: "الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل، أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى، وهي مفهوم يقتصر على استخدام الموارد الانتاجية المتاحة للمؤسسة، أي أنه يرتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات". من هذا التعريف يمكن الاستنتاج أن الكفاءة صفة ملازمة لكيفية وطبيعة استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها. حيث لا بد من الاستغلال الرشيد والمزج بين عوامل الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، كما يمكن الاستنتاج بأن الكفاءة يمكن ترجمتها وتمثيلها في ثنائية (تعظيم الأرباح مقابل تدني التكاليف). وهذا يشير إلى أن عملية الإنتاج تعتبر غير كفوءة إذا تطلبت استعمال كمية كبيرة من المدخلات مقارنة بكمية أقل من المدخلات الانتاج نفس الكمية من الناتج، وهنا يتطلب الإشارة إلى أن الكفاءة في المؤسسة تتأثر بحجم مدخلاتها، بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها المحيط، جودة إدارتها وتنظيمها... الخ.¹

يستنتج من التعاريف السابقة أن الكفاءة تعني عمل الأشياء بطريقة صحيحة، كما أن جوهر الكفاءة يتمثل في تعظيم الناتج وتدني التكاليف، بمعنى آخر يمكن تمثيل الكفاءة بمعادلة يحتوي أحد طرفيها على بلوغ أقصى ناتج بتكاليف محدودة

¹ - إبراهيم محاسنة، مرجع سبق ذكره، ص 105-106

ومعينة بينما يحتوي الطرف الآخر على بلوغ الحد المقرر من الناتج بأقل تكلفة. وتقاس الكفاءة عادة من خلال نسبة المخرجات إلى المدخلات.

ثانيا-محددات الأداء:

انطلاقا من اعتبار الأداء الوظيفي ممارسة الأنشطة والمهام المختلفة والتي تتكون منها الوظيفة، وإن ذلك يعتبر سلوكا فإن هذا السلوك عرضة للتأثر سلبا أو إيجابا ببعض العوامل أو العناصر التي من شأنها في نهاية الأمر أن تؤثر على الأداء ويطلق على مثل هذه العناصر عادة محددات الأداء، وتنقسم هذه المحددات من حيث علاقتها بالعامل كشخص وسميها المحددات الداخلية والقسم الثاني تتعلق بالبيئة المحيطة أي خارج سيطرة العامل وسميها المحددات الخارجية.

أما هذه المحددات فهي على النحو التالي:

➤ المحددات الداخلية:

1-الجهد: وهو الجهد الناتج من الحصول على الدعم والحافز والذي يترجم إلى الطاقات الجسمية والحركية والعقلية التي يبذلها العامل لأداء مهمته. حيث تتأزر هذه الطاقات مع بعضها البعض لإنجاز العمل المطلوب، وإن هذا الجهد له طاقات تحفره عوامل وتببطه عوامل أخرى مما ينعكس على الأداء، فهو-أي الجهد- سيكون من محددات الأداء الوظيفي سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي.

2-القدرات: ونعني بها تلك الخصائص والمهارات الشخصية اللازمة لأداء الوظيفة وتسمى أحيانا بالكفايات أو بالسمات الشخصية كالقدرة والتحمل وسرعة البديهة، أي التي لا بد من توافرها فيمن يقوم بوظيفة ما، وهي كذلك تؤثر بشكل مباشر في الأداء، ويمكن أن نعتبرها من محددات الأداء الوظيفي.

3-إدراك الدور: ويشير إلى الاتجاه الذي يعتقد العامل أنه من الضروري توجيه جهوده في العمل من خلاله أي توجهه جهد العمل. بمعنى أن أداء العامل يتحدد بمدى فهمه للدور الذي يقوم به أو يمارسه من خلال الوظيفة التي يعمل بها، حيث يتضمن هذا الفهم والوعي ترجمة للجهود والقدرات وتسخيرها في العمل بناء على هذا الفهم، وما هو المعنى والدلالة التي تتشكل بالنسبة للعامل جراء عمله أو وظيفته.

➤ المحددات الخارجية:

يشير الواقع إلى أن هناك عناصر أو محددات تخرج عن سيطرة العامل وتؤثر في الأداء وتمثل فيما يلي:

1-متطلبات العمل: وتتعلق بكل من الواجبات والمسؤوليات والأدوات والتوقعات المأمولة من العامل، إضافة إلى الطرق والأساليب والأدوات والمعدات المستخدمة في ممارسة العامل لمهامه وأعماله.

2-البيئة التنظيمية: وتشير إلى البيئة التنظيمية السائدة في المؤسسة التي تؤدي الوظيفة فيها وتشمل عادة كل من مناخ العمل، الإشراف، توفر الموارد، الأنظمة الإدارية، الهيكل التنظيمي، نظام الاتصال، السلطة، أسلوب القيادة، نظام الحوافز، الثواب والعقاب. وجميع هذه العوامل غاية في الأهمية في تحفيز أو تثبيط واقعية العامل وبالتالي جودة أدائه.

3-البيئة الخارجية: تؤثر البيئة الخارجية للتنظيم الذي يعمل به العامل على أدائه كالمنافسة الخارجية، فالمعلم المتعاقد عادة ما يمتلك القدرة والكفاية ويبدل الجهود أكثر من المعلم المقيم، وهذا قد يؤثر إيجاباً في التحفيز للوصول إلى مستوى أدائه، وقد يؤثر سلباً في دافعية بعض زملائه للعمل إذا ما حصلوا على التحفيز وتبادل الخبرات. كما تلعب التحديات الاقتصادية في التأثير على الأداء، فانخفاض الرواتب وكذا الحوافز والمكافآت واختلاف الرتب الوظيفية من مؤسسة إلى أخرى تؤثر سلباً على أداء العاملين في حالة تدنيها وإيجاباً في حالة ارتفاعها، وكذا فالنتائج التي يحققها متعامل تجاري مثلاً هي نتيجة المهارات والمعارف الوظيفية التي يملكها هذا المتعامل، إضافة إلى الجهود التي يبذلها والمنطقة التجارية التي يعمل بها مثلاً، أو المنتجات التي يشرف عليها، قد تؤدي إلى زيادة المنافسة والتحديات الاقتصادية التي يواجهها في المحيط الخارجي، حيث تتأثر كل متطلبات العمل والكفايات والمهارات وبيئة التنظيم بالعوامل الخارجية سلباً أو إيجاباً ويصب هذا التأثير في النهاية على أداء الموظف.

المطلب الثالث: طرق وخطوات وأهداف تقييم الأداء.

سننظر في هذا المطلب إلى أهم تعاريف تقييم الأداء المالي:

أولاً: تعريف تقييم الأداء.

تعتبر تقييم الأداء إحدى الوظائف المتعارف عليها في إدارة الأفراد والموارد البشرية في المنظمات الحديثة، وهذه الوظيفة ذات مبادئ وممارسات علمية مستقرة. وتقييم الأداء هو نظام يتم من خلاله تحديد مدى كفاءة أداء العاملين لمهامهم ويحتاج الأمر إذن أن يكون العاملون قد قضوا فترة زمنية في أعمالهم، وبشكل يمكن من القيام بتقييم أدائهم خلالها ويطلق على تقييم الأداء مسميات أخرى مثل نظام تقييم الكفاءة، أو نظام تقارير الكفاءة، أو نظام تقييم العاملين، وأياً كان المسمى فهو يعني تحديد مدى كفاءة العاملين في أدائهم للعمل.¹

¹ -دكتور أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص406

ويشير البعض أن عملية تقييم الأداء هي شكل من أشكال الرقابة، يركز على تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات، بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية.

كما يقصد بعملية تقييم الأداء قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا، أملا في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف وعلى النحو الموضح سابقا.¹

وقد لخص ريكرو واخرن و وجهة نظر الباحثين في مجال تقييم الأداء بالتأكيد على أن المقصود بتقييم الأداء هو تحديد إلى أي مدى استطاعت الإدارة تحقيق المهام المحددة لها، ومعرفة أسباب الانحرافات عن مقياس الأداء المحدد واقتراح أساليب معالجة النواحي الخارجية عن نطاق تحكم الإدارة، وتقرير اعتماد الحوافز لتحسين الأداء إضافة إلى وضع أسس للمقارنة بين مختلف الأنشطة في الوحدة الاقتصادية.

يشير تقييم الأداء إلى إعطاء مستوى الأداء قيمة تعبر عن مستوى الأداء المحقق، إذا كان جيدا أو ضعيفا أو متدنيا وفي ضوء المعلومات التي وفرتها عملية القياس، بمعنى إعطاء الأداء قيمة أو وضعه على سلم تدرج كما يعرف في علم القياس، وهذا يتضمن توفر معلومات حول كمية أو مقدار الأداء والتي توفرها عملية القياس. حيث يتم تصنيف وترتيب هذه القيمة والتي تمثل العامل الذي يمتلك الأداء بين أقرانه.

كما عرف (عبد الباقي) تقييم الأداء بأنها "دراسة وتحليل أداء العاملين لعملهم وملاحظة سلوكهم وتصرفاتهم أثناء العمل، وذلك للحكم على مدى نجاحهم ومستوى كفاءتهم بأعمالهم الحالية للحكم على إمكانية النمو والتقييم للعامل في المستقبل وتحمله لمسؤوليات أكبر".²

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء بمفهومها الشامل عملية إدارية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام، وتقييم نتائج تحقيق أهداف أداء العامل وفق معايير الأداء والسلوك المتعلقة بالعمل. وكيفية أداء العامل سابقا وحاليا، وكيف يمكن تطوير أدائه لمتطلبات وظيفته إلى مستوى أعلى مستقبلا، كما يحدد القدرات الكامنة لدى العامل والتي تمكنه من الارتقاء في سلم التدرج الوظيفي

ثانيا: طرق تقييم الأداء.

هناك طرق عديدة لتقييم الأداء نذكر منها

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي - تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2004، ص7.

² - ابراهيم محمد المحاسنة، مرجع سبق ذكره، ص22.

1- قائمة معايير التقييم: وتعتبر هذه الطريقة أوسع انتشاراً، وأسهلها تصميمًا وأبسطها استخدامًا. وتعتمد هذه الطريقة على تحديد معايير التقييم، وتحديد مدى توافر هذه المعايير في أداء الفرد وذلك من خلال مقياس به درجات تحدد المستويات المختلفة لتوافر المعايير في الأداء، ويجمع الدرجات الخاصة بالتقييم يكون حاصل الجمع هو مستوى تقييم أداء الفرد.

ويوضح الشكل مثالا لقائمة معايير التقييم.

جدول رقم:(1):قائمة معايير التقييم

الاسم:.....القسم:.....التاريخ.....						
حدد درجة توفر كل المعايير التالية في أداء مرؤوسك						
المعايير	الوزن	ممتاز	جيد	متوسط	أقل من متوسط	الدرجة
كمية العمل: وتمثل الحجم المقبول من العمل في ظروف عادية	35	35	25	15	5	
جودة العمل: الدقة والكفاءة ومطابقة المعايير المتعارف عليها.	25	25	20	15	10	
/	/	/	/	/	/	/
المعرفة بالعمل: فهم الحقائق الخاصة بالعمل والاعتبارات المؤثرة فيه	15	15	12	9	6	
التعاون: القدرة على الرغبة في العمل مع الزملاء والرؤساء والمرؤوسين	15	15	12	9	6	
المبادرة: الرغبة في تحمل المسؤولية والمبادرة بأفكار بناءة	10	10	7	4	1	
					المجموع	

المصدر: دكتور أحمد ماهر ، إدارة الموارد البشرية، دار الجامعية للنشر، ص420

ويلاحظ في العمود الأيمن من القائمة أنها تضمنت معايير التقييم، أما العمود الثاني فهو يتضمن الأوزان النسبية لقيمة كل معيار، وذلك باعتبار أن علاقتها بالأداء مختلفة، وتشير الأربعة أعمدة التالية إلى درجة المقياس المستخدم وهي "ممتاز، وجيد و متوسط، دون المتوسط" وهي أربعة درجات يمكن أن تزيد إلى خمسة أو سبعة درجات مثلاً.

ويميل عادة الرؤساء المباشرون إما إلى التساهل أو التشدد أو التوسط في تقييم مرؤوسيتهم، وعلى مدير إدارة الموارد البشرية أن يفحص تقديرات العاملين لدى كل رئيس للتعرف على الخطأ الذي يقع فيه، وبناءً عليه يتحدد طريقة التعديل. فإذا كان هناك خطأً التساهل فعلى مدير إدارة الموارد البشرية أن يعيد توزيع العاملين على درجات أدنى، مع مراعاة الفروق بين العاملين، فإذا كانت الدرجات 92،94،96 على التوالي من الممكن تغييرها لتصبح 72،84،96 على التوالي.

2- طريقة المقارنة بين العاملين: في هذه الطريقة تعطى كل فرد الفرصة لكي يتم مقارنته بباقي الأفراد في نفس القسم ويتكون وفقاً لذلك ثنائيات من المقارنات، ويتحدد في كل منها أي فرد أفضل، وبتجميع هذه المقارنات يمكن التعرف على ترتيب العاملين.¹

تنازلياً حسب أدائهم العام، وحسب المقارنات التي تمت.

فإذا كان هناك أربعة أفراد في القسم هم: عمرو-فادي- محمد- رسمي، فإن المقارنات تكون كالتالي:

عمرو/فادي عمرو/محمد عمرو/رسمي فادي/محمد فادي/رسمي محمد/رسمي

وعند إجراء المقارنات يقوم الرئيس المباشر بتحديد أي فرد أفضل في كل مقارنة من المقارنات السابقة، ولقد تمت الإشارة إلى الشخص الأفضل (الاسم المكتوب بالخط الغليظ) .. وبناءً عليه يمكن التوصل إلى شكل (8-7) والذي يبين نتيجة المقارنات الثنائية، ويظهر من خلال هذا الجدول أن محمد قد حصل على أكبر عدد مرات تفضيل وبالتالي فهو يعتبر الرتبة الأولى، وعمرو الثاني، وفادي الثالث، ورسمي الرابع.

¹ -الدكتور أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية للنشر، 2007، ص420.

الجدول رقم (2) يمثل نتيجة المقارنات الشائئية.

الفرد	عدد مرات التفضيل	الترتيب.
عمرو	1	2
فادي	1	3
محمد	3	1
رسمي	-	4

المصدر: احمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية للنشر، 2007، ص420

ومع بساطة وسهولة هذه الطريقة، إلا أنه يصعب استخدامها في الأقسام التي تحتوي عدد كبير من العمال، حيث يكون عدد المقارنات كبير جدا.

3-360 درجة: يتم في هذه الطريقة تقييم الأداء بواسطة كل المهتمين به، وبعده طرق وفي عدة أزمنة في وقت واحد، أي أنه يتم بواسطة الرئيس والزملاء والمرؤوسين، وباستخدام عدة طرق مثل فوائد التقييم والإدارة بالأهداف بالإضافة إلى أنه لا يتم فقط في نهاية السنة، بل وباستمرار (شهريا وكلما دعت الحاجة مثلا). وتمتاز هذه الطريقة بتوفير معلومات دائمة وكاملة من عدة جهات وطوال الوقت، مما يجعل الاستفادة منها كبيرة، أما عيبها الأساسي هو اعتراض البعض عليها، على الأخص اعتراض الرؤساء أن يتم تقييمهم بواسطة مرؤوسيههم، كما يعاب عليها أنها تستحوذ على وقت كبير من العاملين على حساب إنتاجية العمل.¹

4-قوائم المراجعة: تم إعداد هذه القوائم بالتعاون بين إدارة الموارد البشرية والرؤساء المباشرين، وهي قوائم تشرح جوانب كثيرة من سلوك المرؤوسين في العمل، والصفات الواجب توافرها فيهم. ويتم وضعها في قائمة، وعلى إدارة الأفراد أن تحدد أهمية كل عنصر في تأثيره على أداء الوظيفة، وتوضع قيمة كل عنصر أو صفة أمامه حسب الأهمية. إلا مدير الموارد البشرية هو الوحيد الذي يعرف هذا التقييم، وان الرئيس المباشر لا يعرفها، وأنه حينما يتلقى قوائم التقييم وذلك لتقييم مرؤوسيه فهي تكون خالية من هذه القيم وذلك لمنع تحيزهم لمرؤوسيههم، وعلى الرئيس أن يحدد تلك الصفات التي تتوافر في أداء المرؤوسين بوضع علامة √.

وبعودة القوائم إلى مدير الموارد البشرية، وبقيامه بالنظر إلى قيمة العناصر، يقع القيمة المناظرة لكل عنصر يتوافر في أداء المرؤوسين وموضوع أمامه علامة √.

¹ - الدكتور أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 421-422.

5- طريقة الميزان أو الدرجات:

- نموذج يتضمن خصائص أو صفات معينة يراد الحكم عليها.

- أمام كل صفة خط أو ميزان يبدأ بالصفير وينتهي برقم كنهاية عظمي ويضع المقيم علامة على الخط في المنطقة التي ينطبق حكمها على الشخص فيما يتعلق بهذه الصفة

6- طريقة الترتيب العام: يقوم المشرف بترتيب مرؤوسيه تنازليا حيث يندرج من الأحسن للأسوأ طبقا للمستوى العام لأرائهم.

الجدول رقم (3) يمثل طريقة الترتيب العام.

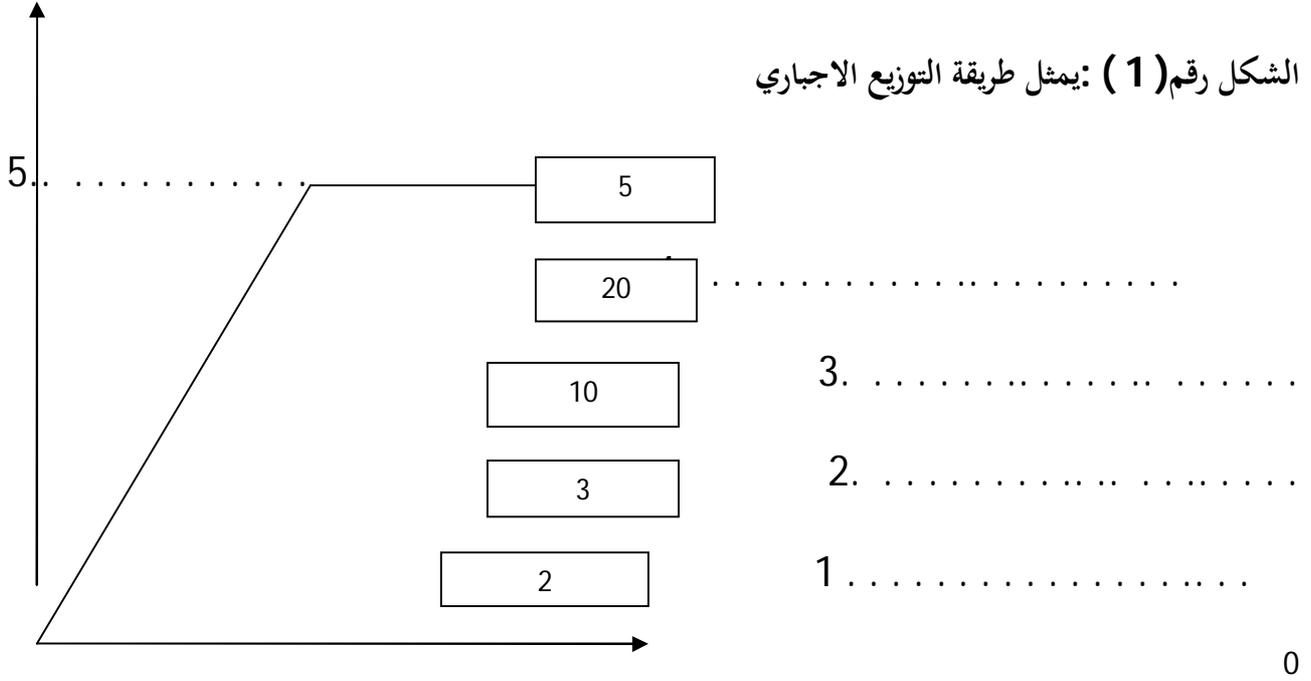
رقم المجموعة	تسلسل	الأسماء	الملاحظات
المجموعة الأولى	1		
	2		
	3		
	4		
	5		
	6		
المجموعة الثانية	7		
	8		
	9		
	10		
	11		
	12		
	13		
	14		
	15		
المجموعة الثالثة	16		
	17		
	18		
	19		
	20		

المصدر: دكتور عبد الفتاح دياب حسين، إدارة الموارد البشرية، 1998، ص323

7- طريقة التوزيع الإجباري (التقييم على المنحنى):

مستمد من التوزيع الطبيعي (حيث أن مجموعة من الأحداث أو الأشياء تتركز حول الوسط ويقل تركيزها عند الأطراف

يقسم المشرف مرؤوسيه (عددهم 40) إلى فصائل ويرتب كل فصيلة حسب موقعها على منحنى التوزيع.¹



المصدر: دكتور عبد الفتاح دياب حسين، مرجع سبق ذكره، ص324.

7- الإدارة بالأهداف: هذا المنهج يركز على الأداء المستقبلي إلى جانب الأداء الماضي ويعتمد إلى إشراك العامل أو

المرؤوس في تحديد الأهداف التي يجب أن يبلغها في عمله وخطواته كالتالي:

- الإدارة العليا ورؤساء الأقسام يتفقون على الأهداف البعيدة المدى ووسائل قياس ما يتحقق وهل يتفق مع المستهدف أم لا.
- مديرو الوحدات الفرعية يقررون أهداف وحداتهم ووسائل قياس مدى تحقيق مرؤوسيهم لها، وفي نفس الوقت يقوم المرؤوسون بتقرير أهدافهم ومدى تحقيقها.
- يتم الاتفاق على الأساليب الموحدة وأساليب قياس مدى تحقيقها.
- يتقابل مديرو الوحدات الفرعية والمرؤوسون لمناقشة مدى تحقيق الأهداف

¹ - الدكتور عبد الفتاح دياب حسين، مرجع سبق ذكره، ص 326/324

- يستمر مديرو الوحدات الفرعية في التقابل بصفة دورية لتقرير مدى النجاح في الاتجاه نحو تحقيق الأهداف طويلة المدى.
- قبل اللقاءات الدورية يقوم المرؤوس بتقييم نفسه موضحاً في هذا التقييم ما أنجزه من أعمال للوصول للأهداف التي سبق تحديدها معزواً ذلك ببيانات رقمية توضح تقييمه، ثم يجتمع الرئيس مع مرؤوسيه ليناقد هذا التقييم وسبل تحسين الأداء.¹

ثالثاً: خطوات تقييم الأداء.

فيما يلي الخطوات التي يراعي إتباعها عند تقييم الأداء:²

- رسم السياسة وإعلانها على كافة الأفراد الذين يستأثرون بها.
- اختيار الطريقة المتبعة في هذا التقييم.
- تدريب الأشخاص الذين سيتولون وضع التقديرات.
- تطبيق السياسة وتحليل النتائج.

1- رسم السياسة وإعلانها:

يجب أن تقرر الأغراض التي تستخدم من أجلها سياسة التقدير والأشخاص الذين يخضعون لتطبيق تلك السياسة والأشخاص الذي يقومون بوضع التقديرات والفترات التي يتم فيها ذلك. ويجب أن تصل السياسة إلى جميع المعنيين سواء القائمين بالتقييم أو الأفراد الذين سيتم تقييم أدائهم، ويجب على القائمين بالتقييم معرفة الهدف من السياسة والطريقة التي يجب إتباعها في وضع التقييمات، كذلك يجب أن يفهم الأفراد طريقة التقييم والغرض الذي تستخدم من أجله.

كذلك يجب أن يسبق إتباع هذه السياسة شرح وتفسير لكافة أفراد التنظيم، وهذا أمر ضروري حتى يكون الجميع على معرفة من وضع طريقة التقييم والهدف منه، كذلك يجب أن يعلموا مدى الدقة في وضع التقييم لتفادي الخطأ في التطبيق ولضمان المساواة بين كافة الأفراد.

¹ - الدكتور عبد الفتاح دياب حسين، مرجع سبق ذكره، ص 328.

² - د. كمال برب، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، لبنان، 2010، ص 137.

2- اختيار الطريقة التي ستتبع في التقييم:

يتوقف اختيار الطريقة على الشخص الذي سيتولى إعداد تقرير التقييم، والأفراد الذين ستوضع التقارير على أداؤهم، ففي حالة قلى عدد الرؤساء الذين يطلب منهم إعداد تلك التقارير يمكن تدريبهم بعناية والاكتفاء بتقارير مبسطة دون حاجة إلى تفسير لكل صفة من الصفات المطلوب وضع تقييم عنها، أما في حالة وجود عدد كبير من الرؤساء الذين ستوكل إليهم هذه العملية فيفضل أن تكون الصفات الموجودة في التقارير واضحة ومحددة.

ويراعى عند تحديد الصفات المراد استخدامها طبيعة الوظائف، لأن الصفات التي تنطبق على وظائف الإشراف والإدارة تختلف عن الصفات الخاصة بالأعمال الكتابية، ففي الوظائف الإدارية تظهر صفات معينة كالقيادة والقدرة على التنظيم والتخطيط والابتكار والمبادرة، وهي صفات قد لا يتطلب الأمر توافرها في شاغلي الوظائف الأخرى العادية، ولذلك يراعى عند اختيار الصفات التي يتضمنها التقرير أن تكون ملائمة لنوع الوظائف التي يقوم بها الأفراد.

ومن ناحية أخرى نجد أن الصفات المختارة هي التي يصعب تحديدها بطريق آخر، فمثلا ليس هناك داع للسؤال عن الكمية المنتجة أو جودتها أو كمية المواد التالفة حيث يسهل الحصول على تقييم للصفات التي يصعب تحديدها بطريقة موضوعية.¹

من جهة ثانية يجب التأكد من فهم الشخص الذي يقوم بإعداد التقارير الصفات المطلوب وضع تقييم عنها، وقد يتم ذلك عن طريق حلقات تدريبية أو قد يحدد معناها في التقرير نفسه، ويرجع السبب في ذلك إلى أن فهم الأشخاص لتلك الصفات (مثلا القيادة أو الحكم الشخصي) قد يختلف، ولضمان فهم المسؤولين لمعاني تلك الصفات وحتى تكون التقديرات الموضوعية من فترة لأخرى مستندة إلى مفهوم واضح فمن الضروري وجود تعريف محدد لتلك الصفات. ومن الطرق المتبعة للتغلب على اتجاه بعض الرؤساء إلى السرعة وعدم الاهتمام عند وضع التقديرات، ترتيب التقديرات الموضوعية عن مختلف الصفات بطريقة عكسية، ففي حالة وجود خمسة تقييمات عن كل صفة يكتب أقل تقييم بالنسبة للصفة الأولى أولا ثم تتدرج إلى أقل تقييم وهكذا، وبذلك يضطر المقوم إلى الانتباه إلى كل صفة والتقديرات المكتوبة عنها قبل الاختيار، وأحيانا قد يطلب من المقوم أن يقوم بوضع تقييم لجميع الأشخاص عن كل صفة على حدة بدلا من وضع تقييم عن كل الصفات للشخص الواحد مرة واحدة.

¹ - دكتور كمال بربر، مرجع سبق ذكره ، ص 137/138/139.

3- تدريب المقومين: إن النجاح في استخدام تقارير الأداء يتوقف على الأشخاص الذين يوكل إليهم إعدادها، ولذلك من الضروري أن يكونوا ملهمين بالهدف من إعداد تلك التقارير وطريقة استخدامها ومزاياها والعيوب التي تكتنفها، وقد تعطى لهم تعليمات مكتوبة عن كيفية إعداد تلك التقارير، وكذلك يمكن عقد اجتماع لهم تتم فيه مناقشة تلك العمليات، وقد يطلب إليهم إعداد تقرير عن شخص معروف لهم جميعاً ثم تقارن التقييمات التي أعطيت له لمعرفة أوجه الاختلاف والأسباب التي دعت إليها، وذلك بقصد محاولة الوصول إلى فهم موحد للصفات المطلوب وضع تقييم عنها.

4- تطبيق السياسة وتحليل النتائج:

يجب أن يحدد الوقت الذي يتم فيه وضع التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأية مجموعة من الأفراد- في قسم أو إدارة معينة- في ظرف أيام محدودة وذلك حتى لا تتفاوت المعايير التي يستخدمها المقومون إذا طالت المدة التي تتطلب فيها العملية. وتطبيق السياسة يفترض أنها قد شرحت للأفراد إذ يجب أن لا تحاط العملية بالسرية أو الغموض، وفي الوقت نفسه يجب أن يعلم الأفراد أن التقارير تعتبر سرية، بمعنى عدم إطلاع أي فرد على تقرير يخص شخصاً آخر. ولذلك يجب الاحتياط دائماً حتى تظل تلك التقارير سرية وإذا تقرر بعد الانتهاء من إعدادها حتى لا تفقد أهميتها.

وبعد الانتهاء من إعداد التقارير تقوم الإدارة بتقييم النتائج التي حصلت عليها، ولكن يجب في الوقت نفسه التنبيه إلى العيوب أساساً إلى أن التقدير يوضع عن صفات يصعب قياسها بطريقة موضوعية، ولذلك فإنها ليست بالعملية السهلة، وهنا تعتبر التقييمات الموضوعية مساعدة فقط في إعطاء تقييم تقريبي للأداء أو قدرات الشخص المستقبلية.

رابعا: أهمية وأهداف تقييم الأداء.

أ- أهمية تقييم الأداء: بعد أن يكون للمؤسسة نظام تتوفر فيه الخصائص والشروط السابقة الذكر، فإنه يمكن أن يقدم لها الكثير في مجال تسيير مواردها خاصة المورد البشري:¹

1- المكافأة: بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون، فإن المؤسسة تكافأ المصلحة أو الفرد الذي كانت أو كان عاملاً في تحقيق الانحراف الإيجابي، أي قدم مما هو مطلوب منه. ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح، فهو أداة تحفيز للعامل على العمل.

¹ - عادل عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- قياس وتقييم- دراسة حالة مؤسسة صناعة النوايل، بسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2002/2001، ص 33.

2-تخطيط تعداد الأفراد: إن عملية تقييم أداء الأفراد تسمح للمؤسسة بمعرفة عدد الموظفين الحاليين وخصائصهم والمهارات التي تستخدمها المؤسسة كمعلومات تساعد في تخطيط الأفراد.

3-التكوين: إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين، هذه الأخيرة تشمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء الذي يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد.

4-التحرك الداخلي: إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموماً في الترقية، التحويل، تخفيض الرتبة، التسريح قليلاً ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية خاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات. ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة، فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل...

5-التدريب: إن قياس الأداء وتحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين. ولتقوم القصور وتحسين الأداء تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سبباً في حدوث الانحرافات السلبية، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياساً لأداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق (قبل التدريب) لنفس العمل وتحليل النتائج لاستخدامها في تحسين طرق التدريب نفسها بالإضافة إلى استخدامها في تقييم المتدربين.¹

ب-أهمية تقييم الأداء: نذكر منها ما يلي:²

1-هدف إداري ADMINISTRATIVE: وذلك عن طريق اتخاذ القرارات المتعلقة بالنقل والترقية والاستغناء..الخ

2-هدف تطويري DEVELOPMENTAL : وذلك عن طريق تحديد نقاط الضعف لدى العاملين تمهيداً للتغلب عليها، بالإضافة إلى زيادة تحفيز العاملين عن طريق استخدام طرق موضوعية في عملية التقييم.

في الواقع إن معظم المنظمات تدعي أن برامج التقييم لديها توضع لتحقيق هذين الهدفين معاً، لكن في الحقيقة أن معظم هذه البرامج تخدم الهدف الإداري فقط.

3-أهداف خاصة بالمؤسسة: من بين الأهداف التي تسعى إدارة الموارد البشرية تحقيقها من خلال عملية تقييم الأداء وعلى مستوى المؤسسة ما يلي:

¹ - عادل عيشي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² - د. كمال بربر، مرجع سبق ذكره، ص 125.

- الربط والتكامل بين الأهداف التنظيمية الاستراتيجية ونشاطات العاملين، وخصائصهم المناسبة لتنفيذ الاستراتيجية التنظيمية والمتمثلة بالمنتجات المحددة سابقا، لذلك لا بد أن يكون نظام تقييم الأداء مرنا يستجيب لأي تغير في استراتيجية المؤسسة.
- تحسين البيئة الاجتماعية للعمل، إذ تساعد عملية تقييم الأداء في توضيح أساليب التعايش والتكيف مع المؤسسة، وتحسين علاقات العمل فيها، ويمكن أن يكون الأداء وسيلة لتنمية وزيادة الانسجام والترابط بين العاملين والمؤسسة، وهذا يصعب تحقيقه في المؤسسات ذات الثقافة التقليدية والبيروقراطية.
- المساهمة في إعداد سياسة جيدة للرقابة، فلكي يقوم الرئيس بتقييم مرؤوسيه على أساس سليم، فلا بد من توفر قاعدة من البيانات المنظمة حول أداء العاملين، ونقاط القوة والضعف، وهذا بدوره يحسن العملية الرقابية في المؤسسة.
- تحديد تكاليف العمل، وترشيد سياسات الإنتاج وسياسات التوظيف عن طريق الربط بين العوائد والكلف.
- صياغة معايير موضوعية لأداء العمل من خلال دراسة تحليلية للعمل ومستلزماته.
- تقوم برامج وأساليب إدارة الموارد البشرية، حيث تعتبر وظيفة تقييم الأداء بمثابة الوظيفة التي تعمل على مراقبة ومتابعة باقي وظائف إدارة الموارد البشرية، فهي الوظيفة التي تقع عند ملتقى جميع أنشطة الموارد البشرية من تدريب وحوافز وترقية وتخطيط للقوى العاملة.
- توفير توثيق القرارات الإدارية والمبررات التي دعت لاتخاذها والمساعدة في قياس الكفاءة الإنتاجية.

4-أهداف خاصة بالعاملين: أما الأهداف التي تتحقق للعاملين نتيجة لعملية تقييم الأداء فهي متعددة نوجزها فيما يلي:

- تنمية الإحساس بروح المسؤولية من خلال توليد القناعة الكاملة لديهم بأن الجهود التي يبذلونها في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة تقع تحت عملية التقييم، الأمر الذي يدفعهم إلى الاجتهاد في العمل للحصول على مستويات الأداء العالية وكذلك على المكافآت وتجنب الإجراءات والعقوبات.
- يمثل قياس الأداء بالنسبة للعامل معلومات حول أدائه، إذ يعتبر هذا الهدف من أقوى المبررات في مختلف أنظمة التقييم المؤسسي، ونشير إلى هنا قياس مستوى أداء العاملين مقارنة بمعايير خاصة مرتبطة بتعريف الوظيفة والمهام المستمدة والأهداف طويلة وقصيرة المدى، أو مقارنة بخصائص عامة في حالة التقييم العددي.

- تطوير قدرات ومهارات العاملين، حيث تساعد عملية التقييم في الكشف عن مهارات وقدرات العاملين واستثمارها بكل أفضل في المستقبل، خاصة وأن مفهوم المهارات يشكل جوهر سمعة وقيمة ومكانة المؤسسات، وهذا ما جعل إدارة الموارد البشرية توجه سياساتها نحو إدارة واستثمار مهارات العاملين فيها.¹
- تزويد العاملين بتغذية راجعة حول أدائهم بمقارنة توقعات المؤسسة حول أدائهم.
- توفير الوسائل والطرق والبدايل المناسبة لتطوير سلوك العاملين الوظيفي وتحسين البيئة الوظيفية التي يعملون فيها.

5-أهداف خاصة بالمديرين (المقيمين): تمارس عملية تقييم الأداء عادة من المديرين باعتبارهم مشرفين ومقيمين فهناك مجموعة من الأهداف تتحقق بالنسبة لهم، ومن هذه الأهداف ما يلي:

- تنمية قدرات المديرين في مجالات الإشراف والتوجيه.
- تنمية قدرات ومهارات المديرين على اتخاذ القرارات المتعلقة بالعاملين في المؤسسة.
- مساعدة المشرفين المباشرين على تفهم العاملين تحت إشرافهم، وتحسين الاتصال بهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التعاون بينهم، لرفع الكفاءة الإنتاجية من ناحية وتنمية قدرات الأفراد من ناحية أخرى.
- التعرف إلى كيفية أداء العامل بشكل علمي وموضوعي.

وعموما يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء هي العملية التي تتوفر من خلالها المعلومات المتعلقة بأداء العاملين، والتي تمثل تغذية راجعة لكل من المؤسسات والعاملين والقائمين على التقييم (الموارد البشرية) من حيث على كفاءة العاملين وسلوكياتهم الوظيفية، واعتمادا على نتائجها تتخذ العديد من القرارات الإدارية كالترقية والحوافز والنقل والترشيح للدورات التدريبية، إضافة إلى أنها تمثل أداة رقابية ليس على أداء العاملين فقط، بل حتى على أداء المديرين والمشرفين في المستويات العليا، وبالتالي على أداء المؤسسة. ونظرا لأهمية هذه العملية فإنها في العادة تعمل على استقطاب الموارد البشرية الجيدة إلى المؤسسة، فهي بمثابة نوعية المنتج في إدارة الإنتاج، وكذلك تساهم في الدعاية والترويج للمؤسسة من حيث العدالة والإنتاج ذو الجودة، كما أنها تحفز العاملين لتحقيق الأداء الأفضل خاصة عندما تتم بشكل عادل وموضوعي ودقيق.²

¹ - د. إبراهيم محمد المحاسنة، مرجع سبق ذكره، ص 121/120.

² - إبراهيم محمد المحاسنة، مرجع سبق ذكره، ص 122.

المبحث الثاني: نظام الأداء المالي.

بعدما تم التعرض إلى مفهوم الأداء في المبحث الأول وتغطية بعض جوانبه يتوجب علينا التطرق إلى مبحث ثاني تحت عنوان نظام الأداء المالي

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

سنحاول في هذا المطلب معرفة معنى الأداء و كذا تقييم الأداء بالإضافة إلى خطوات تقييم الأداء:¹

أولاً: تعريف الأداء المالي: يعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقمة، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل النمو والأرباح.

وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة"

وعرف الأداء المالي أيضا بأنه: " المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة".²

فيما ذهب الكاتبان (الحسيني والدوري) في تعريفهما للأداء المالي إلى أنه " تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية"

ثانياً: تعريف تقييم الأداء المالي: نبرزه فيما يلي:³

تعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا. لذا فتقييم

¹ - بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، السنة الجامعية 2008 -

2009، ص76

² - د. علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص67.

³ - بن خروف جلييلة، مرجع سبق ذكره، ص76

الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة لإجراء الرقابة في المؤسسة فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعية، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية وهي تركز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها.

ثالثا: خطوات تقييم الأداء المالي.

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:¹

- 1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- 2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والوضع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- 3- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف في الأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- 4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للعامل معها ومعالجتها.

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي.

يهدف الأداء المالي بشكل عام إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين. وبشكل خاص تتبع أهمية الأداء المالي في متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفاعليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثمارها وفقا للأهداف العامة، والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.²

1- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر، عمان، 2010، ص 52/51.

2- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 46.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.
 - يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم
- ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات.
- وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

-تقييم ربحية الشركة.

تقييم سيولة الشركة.

-تقييم تطور نشاط الشركة.

-تقييم مديونية الشركة.

-تقييم تطور توزيعات الشركة.

-تقييم تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركة في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي. والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، وفي الأخير الغرض من تقييم حجم الشركة فهذا يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

أ- أهمية تقييم الأداء المالي:

تتمثل أهمية الأداء المالي أنه يمكن المنشأة من إدارة حياتها في الوقت المحدد عن طريق القدرة على البقاء والاستقرار وضمان جودة الأداء، والنمو والقيادة الرائدة للمنشآت الأخرى، وتحقيق ذلك من خلال تحقيق أهدافها بأفضل كفاءة ممكنة وتقليل الإنفاق وترشيد الطاقة البشرية في المنشأة وتزويد جميع المستويات الإدارية بطرق قياس لتضمن قياس الأداء وذلك لاكتشاف الانحرافات وتحفيز العاملين، وتسعى الإدارة لمعالجة أي انحراف بأقصى سرعة، وإظهار جوانب الأداء غير الكمية التي من الصعب التعبير عنها بشكل كمي: مثال ذلك الأداء الاجتماعي والتنظيمي ودور المنظمة في الحفاظ على البيئة".¹

ب- أهداف تقييم الأداء المالي:

توفر نتائج تقييم الأداء تغذية راجعة عن أداء المنظمة، حيث تعرف المنظمات من خلال أدائها، حيث أن مستقبل المنظمة مرتبط بنتائج تقييم الأداء، مما يولد لديها الرغبة والدافع لتحسين أدائها، لذلك فإن تقويم الأداء يهدف لتوفير معلومات موثوقة تساعد على اتخاذ القرارات وتسهيل الإشراف والرقابة على العاملين والعمل.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

هناك عدة عوامل نصنفها إلى ما يلي:

أولاً: العوامل الداخلية:

1- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الموظفين.

¹ - رائد خالد عبد الله أبو عود، التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن والقياس المرجعي وأثره في تقييم كفاءة الأداء المالي، دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي، مذكرة ماجستير، جامعة الزرقاء، 2017، ص30

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن الصفات التي تسهل لإدارة الشركات.¹

2- المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري وبوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو اتخاذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان صورة الأداء بطريقة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء المعلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3- التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد لهذه الأخيرة من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموافقة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.²

4- الحجم: يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها إجمالي المبيعات أو إجمالي الودائع أو إجمالي القيمة الدفترية.

¹ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على أهم عوائد أهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر، عمان، ص48.

² - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على أهم عوائد أهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر، عمان، ص48.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً، فقد يشكل الحجم عائقاً لأداء الشركات حيث بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فاعلية، وإيجاباً حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وإن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، ويبين أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

ثانياً: العوامل الخارجية:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما فقط يمكنها توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:¹

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة

¹ - بن خروف جليلية، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، واتخاذ القرارات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، السنة الجامعية 2009/2008، ص78.

المبحث الثالث: مؤشرات ومعايير تقييم الأداء المالي

مؤشرات تقييم الأداء المالي مؤشرات كمية تسهل عملية حسابها، وهي في مجملها مؤشرات مالية يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي بالإضافة إلى كون المؤشرات المالية فهي في صيغ نسبية

المطلب الأول: المؤشرات المالية (النسب المالية)

سنتناول في هذا المطلب أهم النسب المالية التي تستعمل في تقييم الأداء المالي:

أولاً: المؤشرات المالية.

1- نسبة الربحية:

حظيت العلاقة بين الأرباح وأسعار الأسهم على اهتمام متزايد وكبير من قبل الباحثين والدارسين في مجال التمويل، وتعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسن أداء الشركة المالي، ويؤكد مدى قدرة الشركة على مواكبة النمو والتطور العالمي.

وإن من أكثر الموضوعات التحليلية التي يهتم بها الأداء المالي في الشركات هي الربحية، فتحقيقها تعني التحسن في الأداء المالي وتعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها إدارة الشركات.

وإن من أهداف الشركات المهمة ترتيب وتنظيم استخدامات الأموال بطريقة تمكن المالكين من الحصول على عائد مناسب على أموالهم لا يقل عن الأرباح التي تحققها المشاريع المماثلة من خلال خطوتين:¹

✓ ترتيب مصادر الأموال بشكل يمكن الشركة من الحصول على حاجاتها دون التعرض إلى مخاطر بالغة.

✓ استثمار الأموال التي يحصل عليها في الأصول بطريقة تمكن الشركة من تحقيق عائد ملائم.

هناك مقاييس متعددة ومختلفة لقياس نسب الربحية ومن أشهرها معدل العائد على الاستثمار الذي يقيس قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزون، ونعبر هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل الشركة، وتحسن هذه النسبة تعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التشغيلية التي اتخذتها إدارة الشركات، والنسبة الأخرى نسبة هامش صافي الربح التي تبين قدرة الشركة على تحقيق ربح من المبيعات وتوضح مقدار

¹ - محمود محمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 59.

الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات، أما النسبة المستخدمة في الدراسة هي العائد على الأموال المستثمرة التي تعبر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك الشركة، وكلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة إدارة الشركة في استغلال أموال الملاك لتحقيق عائد مرضي لهم، وهذه النسبة من أهم النسب المالية في أسواق الأوراق المالية لأنها تعكس ربحية السهم الواحد وأن ارتفاع ربحية السهم الواحد يساهم في تعظيم القيمة السوقية للسهم في السوق.

2-نسب السيولة:

هي النسب التي تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه السائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر، أي السهولة والسرعة في التحويل إلى نقد جاهز دون خسائر، وإن الشركة الأكثر سيولة هي الأكثر جاذبية من حيث قدرتها على الوفاء بالالتزامات والتي تشكل أرضية صلبة ضد أي خلل أو تخلف عن الوفاء بالدين، والشركة ذات الآمال العريضة التي تفشل في تحقيق السيولة قد تواجه خطر الإفلاس في حال عدم تمكنها من تسديد الالتزامات قصيرة الأجل.

لذلك تلجأ الشركات إلى الاهتمام بنسب السيولة التي تساعد على تجنب الوقوع في خطر العسر المالي والاستعداد لدفع الالتزامات عند موعد استحقاقها، حيث أن نسب السيولة تعتبر مؤشرا جيدا للحكم على مقدرة الشركات على المدى الطويل.

هناك مقاييس متعددة ومختلفة لقياس نسب السيولة، حيث من أشهر النسب المستخدمة نسبة التداول وهي النسبة المستخدمة في الدراسة والتي تعبر عن عدد المرات التي تغطي فيها الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وتشير زيادة هذه النسبة إلى مقدرة الشركات على سداد التزاماتها، أما إذا كانت الأصول المتداولة أقل بكثير من الخصوم المتداولة فهذا يبين أن الشركة ستواجه مشاكل في سداد التزاماتها، وهذه النسبة مثل النسب الأخرى ليست ذات دلالة للمستفيد منها على مستوى المشروع وإنما تأخذ مقارنة مع المشاريع المماثلة في حجم النشاط.¹

3-نسب النشاط:

هي النسب التي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل، وهي مقياس مهم لمدى كفاءة الشركة في استخدام المصادر

¹ - محمود محمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 63.

المالية المتاحة وتدرس هذه النسب معدلات دوران الذمم والمخزون والموجودات التي توضح سياسات الشركات في استيراد الديون وسياساتها في التخزين وغدارة الموجودات، وينصب الاهتمام هنا حول كيفية استخدام الشركات لموجوداتها (الثابتة والمتداولة) بكفاءة لتعظيم المبيعات والأرباح، حيث من وجهة نظر مالية بحتة إن السبب الوحيد للاستثمار في الأصول هو تعظيم قيمة الأعمال.¹

4-نسب الرافعة المالية:

هي النسب التي تقيس مدى اعتماد الشركات في التمويل على مصادر خارجية، وتهتم إدارة الشركات في معرفة أثر المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات، حيث ينصب الاهتمام هنا حول تعزيز نظرة الدائنين إلى حقوق الملكية أو إلى الأموال التي يوفرها الملاك من أنها توفر لهم حد أدنى للأمان لتسديد ما بذمة الشركة عند الاستحقاق.

وإن نسب المديونية تتحكم بها رغبتان متعارضتان، رغبة الملاك الذين يفضلون زيادة اعتماد الإدارة على مصادر التمويل المقترضة أملا في زيادة أرباح حق الملكية، ورغبة المقرضين الذين يفضلون نسبة إقراض أقل خوفا من تعرض الشركات إلى احتمالية عدم تسديد هذه القروض.

ويمكن تقسيم الرفع المالي إلى نوعين: رفع مالي مرغوب به وآخر غير مرغوب به، ويكون الرفع المالي مرغوبا به عندما تتحقق الشركة من استعمال أموال الغير عوائد أو أرباح تفوق تكاليف الحصول عليها، أي أن هناك نقطة توازن بين أموال الملكية وأموال الغير (أموال الاقتراض أو الأموال التي يمكن الحصول عليها عن طريق بيع أسهم ممتازة)، فإذا كانت الأرباح قبل الضرائب والفوائد أكبر من مستوى التوازن يكون هذا النوع من الرفع المالي من المرغوب فيه، والعكس صحيح. وهنا على الشركات عدم استعمال الرفع المالي لأن استعماله سيؤدي إلى التقليل من الأرباح أو قلب الأرباح إلى خسائر،² والاستخدام الزائد للدين في التمويل من شأنه أيضا أن يزيد المخاطرة المالية للشركة وبالتالي يؤثر سلبا على سعر السهم في السوق. بمعنى أن زيادة المديونية تؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم، أي أن الشركة إذا حققت أرباح تفوق كلفة المديونية ممثلة بالفوائد فإن العائد على حقوق الملكية (ربحية السهم الواحد) سوف تزداد والعكس صحيح في عدم تحقق الربح، أي أن زيادة نسبة الدين الخارجي لدى الشركة يؤدي إلى ميلها إلى الاعتماد على الأرباح المتحققة مما يخفض من مقدار التوزيعات النقدية، نتيجة لصعوبة حصول الشركة على التمويل من الخارج مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السهم.³

¹ - محمود محمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² - نفس المرجع السابق، ص 65.

³ - محمود محمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 68.

ومن أهم نسب الرافعة المالية نسبي الاقتراض، والاقتراض إلى حقوق المساهمين، حيث أن النسب المستخدمة في الدراسة لقياس الرافعة المالية هي نسبة الاقتراض التي تبين مدى استخدام الشركة المساهمة للديون في تمويل الاستثمارات، وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الأصول وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين.

5-نسب خاصة بتوزيع الأرباح:

هي النسب التي تبين سياسة الشركات بتوزيع الأرباح وفرص نموها في المستقبل، أي أن هذه النسب تقيس ما يحققه السهم من أرباح وتستعمل هذه النسب على نطاق السوق ككل لقياس ربحية الاستثمار في الأسهم، كما وتقيس هذه النسب نصيب السهم من الأرباح، وتمثل نسبة ما يستلمه المستثمر من أرباح موزعة لكل سهم من أسهم محفظته، وبذلك يمثل نسبة التدفقات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من استثماراته.

وتعتبر التوزيعات من أهم مصادر التمويل المناسبة والمفضلة للشركات عن غيرها من المصادر، والسبب في ذلك هو أن التوزيعات من أسهل مصادر التمويل المتاحة للشركة وتمثل مصدر تمويل جاهز للشركة. بالإضافة إلى ذلك أن التوزيعات لا يترتب عليها التزامات مثل القروض ولا يترتب عليها نفقات تتعلق بالإصدار مثل الأسهم الجديدة.

حيث أن المستثمرون ينظرون إلى لأي تغيرات في سياسة التوزيع كإشارة لتوقع الربح، فالتوزيع الأعلى سوف يعطي إشارة للمستثمرين بأن تنبؤ الشركة للأرباح المستقبلية يكون إيجابياً، بمعنى آخر لو كان المستثمرون يتوقعون من شركة ما أنها سوف توزع نسبة منخفضة من توزيعات الأرباح، بينما قامت الشركة بالفعل بتوزيع نسبة أعلى فإن سعر السهم سوف يرتفع والعكس صحيح في أنه لو توقع المستثمرون نسبة مرتفعة من التوزيعات بينما قامت الشركة بتوزيع نسبة أقل فإن سعر السهم سوف ينخفض في السوق المالي، أي أن العلاقة بين عوائد السهم والتوزيعات علاقة طردية. ومن الجدير بالذكر أن سعر السهم في السوق المالي يتحدد وفقاً للتدفقات النقدية المستقبلية وعوائد الأسهم التي تبني على تلك التدفقات، ويفسر ذلك كإشارة إلى حملة الأسهم والمستثمرون حول الأرباح المستقبلية للشركة. فإن ارتفاع دفع توزيعات الأرباح ينظر لها بصورة إيجابية وتكشف معلومات إيجابية حول الأرباح المستقبلية للشركة ويزيد سعر السهم والعكس صحيح.

ومن أهم النسب المدرجة تحت نسب التوزيعات معدل الربح الموزع للسهم ونسبة التوزيع التي تستخدم في هذه الدراسة، التي توضح سياسة الشركة في توزيع الأرباح، حيث إن هذه النسبة تساعد المستثمر في تقييم أداء الشركة واتخاذ

القرار المناسب للاستثمار، أي أن نظرية سياسة توزيع الأرباح لها أثرها على الأسهم وخصوصاً تأثيرها على القيمة السوقية للأسهم، حيث أن بعض المستثمرين يفضلون نسبة أعلى من التوزيعات في حين لا يحتاج الآخرون إلى توزيع الأرباح ويفضلون احتجازها وإعادة استثمارها في الشركة ذاتها، فلو انتهجت الشركة سياسة احتجاز الجزء الأعظم من الأرباح فإن المستثمرون الذين يفضلون توزيع الجزء الأعظم سوف يتوجهون إلى بيع أسهمهم من جهة، ومن جهة أخرى فإن انتهاج الشركة سياسة توزيع نسبة عالية من الأرباح سوف يؤدي ببعض المساهمين إلى استلام دخول لا يرغبون بها، إلى جانب اضطرابهم للقيام بعملية إعادة الاستثمار لهذه الأموال، أي أن المساهمين الراغبين في توزيعات الأرباح العالية سوف يشترون أسهماً في الشركات من هذا النوع، في حين يشتري المساهمون مما يفضلون الاحتجاز العالي للأرباح أسهماً في الشركات من النوع الثاني، وتؤثر الحالتان السابقتان في ارتفاع أو انخفاض أسعار الأسهم للشركة.¹

6- حجم الشركة:

يرتبط حجم الشركات بالعديد من المواضيع المالية والاقتصادية والإدارية والمحاسبية لهذا يعتبر على درجة عالية من الأهمية إلا أنه لا يوجد هنالك مقياس متفق عليه لتمثيل حجم الشركة، حيث أن مقاييس الحجم المختلفة المستخدمة في الدراسات قد لا تكون بديلة لبعضها ومن الممكن أن كل مقياس يعبر عن طاقات الشركة بشكل مختلف، وإن اختلاف كل منها سواء بالزيادة أو النقصان سيؤثر على أداء الشركة بشكل مستقل.

إن أكثر المقاييس شيوعاً لحجم الشركات وأكثرها استخداماً (إجمالي الأصول وحقوق الملكية وعدد المساهمين وعدد العاملين وصافي المبيعات) وفي هذه الدراسة سوف يتم أخذ مقياس واحد للحجم وهو إجمالي الأصول.

❖ **إجمالي الأصول:** يعتبر إجمالي الأصول أحد المقاييس الأساسية لحجم الشركات، وهو عبارة عن الموارد الاقتصادية المملوكة من قبل الشركة، والتي من المتوقع الاستفادة منها في العمليات المستقبلية، وهي تشكل مجموع أحد جانبي الميزانية بالكامل، وتنقسم إلى أصول مادية ملموسة وأخرى غير ملموسة.

ثانياً: خصائص المؤشرات المالية FINANCIAL INDEXES SPECIALTISES:

أشار الباحث إلى عدة خصائص موضحة يمكن عرضها بالشكل التالي:

- تنبع عن فهم عميق للمشكلات محل الدراسة ومحاولة تفضيل مؤشرات مناسبة تعكسها.

¹ - محمود محمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 71.

- أن تكون بسيطة قدر المستطاع وواضحة وقابلة للقياس.
- أن تكون محدودة العدد ليتمكن متخذ القرار من متابعتها باستمرار.
- أن تكون عملية وقابلة للتطبيق من حيث إمكانية جمع البيانات.

كذلك أشار الباحث إلى خصائص أخرى هي:

- ضرورة وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة كي تكون معبرة ولها مدلول منطقي.
- أن يكون هناك ارتباط واضح بين الهدف من التحليل المالي وبين النسب المالية المستخدمة.

ويشير إلى أن المؤشرات المالية سوف تختلف من مرحلة لأخرى اعتمادا على المرحلة التي يمر بها المصرف، والتي يمكن ان تكون مرحلة البدء والنمو السريع أو النضج أو مرحلة الهبوط والتدهور وبالتالي فإن القوة النسبية لنسب المصرف تتوقف بصورة أو بأخرى على دورة حياة المصرف وليس على أداء فريق الإدارة فقط.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي:

إن التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه يسعى إلى تحقيق الأمان للمؤسسة الاقتصادية، لأن العجز المالي يسلبها استقلالها باللجوء إلى الاقتراض من جهة أو سجن ذوي الحقوق لعدم وفائهم بالتزاماتهم.

إن حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقا من الميزانية المحاسبية لا يمكن إعطاء تفسيراً دقيقة ووافية لأنها لا تعكس الحالة المالية الفعلية للمؤسسة وبالتالي اللجوء إلى مصدر آخر وهو الميزانية الحالية التي يتم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية لتخطي الإشكال المطروح:¹

أ- إعداد الميزانية: يمكن أن تعرف الميزانية على أنها جدول يتضمن جانبين (جانب الأصول والخصوم)، وترتيب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية وترتيب الخصوم حسب مبدأ السنوية وتاريخ الاستحقاق.

¹ - بن حروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات، مذكرة ماجستير جامعية، 2008-2009، ص ص 91/89.

أ-1- مبادئ إعداد الميزانية:

➤ ترتيب عناصر الأصول

- ✓ مبدأ السيولة: أي المدة التي تستغرقها للتحويل إلى سيولة في حالة النشاط العادي للمؤسسة.
- ✓ مبدأ السنوية: إذا وجد أصل يتعدى السنة فيعتبر من الأصول الثابتة، أما إذا كانت مدته لا تتعدى السنة فيعتبر من الأصول المتداولة.

➤ ترتيب عناصر الخصوم:

- ✓ مبدأ الاستحقاقية: أي وفق المدة المحددة لاستحقاق الخصوم.
- ✓ مبدأ السنوية: إذا كانت تتعدى السنة تعتبر من ديون طويلة الأجل، أما إذا كانت أقل من السنة فهي ديون قصيرة الأجل.

أ-2: الميزانية المختصرة: هو الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية (الخصوم)، والسيولة (الأصول) ويراعى في عملية التقييم التجانس بين عناصر كل مجموعة وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل.

ب- مؤشرات التوازن المالي: بعد الإجراءات الأولية وهي تحويل وتصنيف وترتيب البيانات للميزانية المالية سوف نتطرق إلى مؤشرات التوازن المالي وهي ثلاث توازنات.¹

أولاً: رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل على أنه "هامش أمان بالنسبة للمؤسسة" كما يعرف أنه "فائض الأصول الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة".

ويمكن حسابه بطريقتين هما:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

أو: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

¹ - عادل عيشي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ويمكن تلخيص عوامل تغير رأس المال العامل في الجدول التالي¹:

جدول رقم (4) يمثل تغير رأس المال العامل:

عوامل انخفاض رأس المال العامل	عوامل ارتفاع رأس المال العامل
- زيادة رأس مال الشركة. - تكوين مختلف الاحتياطات - ارتفاع قروض طويلة الأجل - تحقيق أرباح - التنازل عن استثمارات بالبيع - الإهلاكات - تحصيل القروض المعدومة - تحصيل القروض الممنوحة (طويلة الأجل كالمخالفات المدفوعة)	- النقص في الأموال الدائمة - تخفيض رأس المال - توزيع جزء من الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص - حصول خسائر - زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة (كشراء لأوراق مالية من مؤسسة أخرى) - الزيادة في مستوى المخازن لمواجهة الطلب الزائد - ارتفاع تكلفة تمويل نشاطات المؤسسة بزيادة أسعار المواد الأولية والأجور.

المصدر: عادل عيشي مرجع سبق ذكره

وهناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1- رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الصافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

والهدف منه هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

2- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استقلال المؤسسة، وهي مجموع

الأصول التي تصدر في سنة أو أقل تشمل مجموعة من الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

¹ - عادل عيشي، مرجع سبق ذكره، ص55.

أو: رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - مجموع الأصول الثابتة.

والهدف منه هو البحث عن قيمة المبالغ التي حولت بها المؤسسة أصولها المتداولة وتحديد الأصول التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة وتحديد مسار المؤسسة هل هو في طريق النمو أو التدهور.

3- رأس المال العامل الخارجي: وهو جزء من الديون الخارجية التي تمويل رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب وفق الطريقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الديون

أو: رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

والهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها.

❖ التفسير المالي لرأس المال العامل: يمكن تفسيره كما يلي:¹

- **رأس المال العامل الموجب:** في هذه الحالة هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة وهي وظيفة ملائمة للقدرة على السداد، كما يدل على ان المؤسسة تمويل استثماراتها بالأموال الخاصة.

- **رأس المال العامل المهدوم:** يستعمل في بعض حالات التسيير للمؤسسة، ويكون عن طريق ربط الالتزامات مع الاستحقاقات بصفة دقيقة، ولكن يمكن أن تحدد بعض الاضطرابات غير متوقعة مثلاً: يرفع حجم المخزون في المؤسسة نتيجة عدم وجود طلب فعال على المنتجات.

- **رأس المال العامل السالب:** في هذه الحالة فإن السيولة لا تغطي بصفة إجمالية للمستحقات، وهنا المؤسسة سوف تواجه مشاكل من جانب التوازن المالي وخاصة القدرة على الدفع والاستدانة.

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل:

ندرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يصل موعد تسديدها "مورداً" أو تسمى "موارد الدورة"، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة

¹ - عادل عيشي، مرجع سبق ذكره، ص55.

الاستغلال، فيحاول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية لتنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع الاحتياجات، وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل=احتياجات الدورة- موارد الدورة

أو: احتياجات رأس المال العامل=(أصول متداولة-قيم جاهزة)(ديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية).

في احتياجات الدورة استثنينا القيم الجاهزة، لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، وفي موارد الدورة استثنينا السلفات المصرفية وكل الديون قصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تصبح مورداً مالياً قابلاً للاستخدام.¹

تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

- احتياجات رأس المال العامل موجبة: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتطلب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية هذا العجز.
- احتياجات رأس المال العامل سالبة: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى، ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.
- احتياجات رأس المال العامل معدومة: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

ثالثاً: الخزينة

لقد عرف مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين بفرنسا الخزينة على أنها "الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها".

حسب التعريف فإن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة، أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية، إذن فالخزينة تحسب بالعلاقة التالية:

¹ - عادل عيشي، مرجع سبق ذكره، ص56.

الخزينة=القيم الجاهزة-السلفات المصرفية

ويمكن إيجاد علاقة أخرى لحساب النتيجة إذا تم القيام بالحسابات التالية:

لدينا: الأصول=القيم الثابتة+قيم الاستغلال+ قيم محققة+ قيم جاهزة.....(1)

القيم الجاهزة=الأصول-(القيم الثابتة+قيم الاستغلال+قيم محققة)

الخصوم=الأموال الدائمة+ قيم قصيرة الأجل+السلفات المصرفية.....(2)

السلفات المصرفية=الخصوم-(الأموال الدائمة+الديون القصيرة الأجل)

الأصول=الخصوم.....(3)

بتعويض قيمتي القيم الجاهزة و السلفات بما يكافئهما في الخزينة نجد:

الخزينة=[الأصول-(القيم الثابتة+قيم الاستغلال+قيم محققة)]-[الخصوم-(الأموال الدائمة+الديون القصيرة الأجل)]

0=رأس مال عامل دائم- احتياج رأس المال العامل منه

الخزينة=رأس مال عامل-احتياج رأس مال.

فالخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي هي تحت تصرف المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها، ويمكن أن تأخذ حالات هي:

1/ خزينة سالبة وهذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، ويفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض والذي قد يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأس المال العامل وذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.

2/ /خزينة موجبة، تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، ولكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة.

خلاصة:

تم التركيز في هذا الفصل على الأدبيات النظرية، فقد تم التعرف على الأداء و تقييم الأداء المالي وأهميته وكذا أهم مؤشرات و كذا مختلف النسب المالية بما فيها نسب النشاط و نسب الربحية و كيفية حسابها و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

-عملية تقييم الأداء تعتبر عنصرا أساسيا في عملية التنظيم و الوقاية داخل المؤسسة، كما تكشف عن حالة المؤسسة وتحدد وضعيتها المالية

-مؤشرات قياس الأداء المالي عديدة و متنوعة لذا يجب الاختيار المعايير و المؤشرات و النسب لتقييم الأداء المالي للمؤسسة مثل شركات التأمين.

-ان عملية تقييم الأداء المالي تنحصر في عدة مراحل

و بعد توضيحنا لمفهوم الأداء المالي بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص في المؤسسات بصفة عامة، سنحاول في فصلنا الموالي تناوله بشكل مفصل في نوع خاص من الشركات و هو شركات التأمين.

الفصل الثاني

نظرة حول التامين

تمهيد:

إن التأمين نشاط قديم النشأة ولقد تطور إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن، فقد أصبح التأمين ضرورة ملحة الأخطار التي لا يمكن للأفراد أو المجتمعات إهمالها. حيث أن التأمين من الأنظمة التي شهدت تطورا كبيرا في الحياة المعاصرة، فالتأمين في جوهره هو تنظيم يضم عددا من الأشخاص يجمعهم.

كما يعد التأمين فرع من فروع الاقتصاد الوطني وذلك لما له من أهمية بالغة وأساسية في بناء التنمية الاقتصادية والنهوض بالبلد.

ولقد تطور التأمين في الجزائر من فترة بعد الاستقلال إلى يومنا هذا تطورا ملحوظا حيث كان في بداية الأمر محتكرا من قبل الدولة ثم أصبح هناك شركات تغطي جميع الأخطار وأخرى متخصصة في نوع واحد من التأمين.

لهذا تناولنا في دراستنا في ثلاث مباحث تسعى إلى التعريف بالتأمين وشركات التأمين ومدى تطور التأمين في الجزائر وهي كالتالي :

المبحث الأول: ماهية التأمين

المبحث الثاني: شركات التأمين

المبحث الثالث: واقع سوق التأمين في الجزائر

المبحث الأول: ما هية التأمين

يعتبر التأمين وسيلة لحماية الفرد من الأضرار و الخسائر الناتجة عن المخاطر التي يتعرض لها، فهو من أهم الوسائل لمواجهة الخطر وأكثرها شيوعاً، و الواقع إن فكرة التأمين تقوم على التكافل و التعاون بين أفراد المجتمع بتصميم نظام منسجم مع التطورات المالية و الاقتصادية و خلاصته ان مجموعة من الناس الذين يتعرضون لمخاطر متشابهة يقومون بضم تلك المخاطر إلى بعضها البعض عن طريق شركة متخصصة

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين.

يتضمن هذا المطلب ما يلي:

أولاً: نشأة التأمين: لقد قام التأمين منذ البداية على فكرة التعاون والتكامل بين التجمعات البشرية على أساس توزيع عبء الخطر عند تحققه لشخص معين عن مجموعة من الأشخاص معرضين لنفس الخطر، فقد أظهر لنا التاريخ أن قدماء المصريين كونوا جمعيات تقوم بمراسيم دفن الموتى من تحنيط للجثث وبناء وتجهيز القبور بكافة مستلزمات الحياة وكان ذلك نظير اشتراك يدفعه الأعضاء، وفكرة التعاون السابقة تتشابه إلى حد ما وسيلة التأمين بالصورة التي عليها في وقتنا الحاضر. وفي عهود الحضارات القديمة كالإغريقية والبابلية والأشورية والهندوس ازدهر التبادل التجاري فيما بينهم عن طريق البحر، ولكن مخاطر القرصنة وغرق السفن البحرية حالت إلى حد ما من ازدهار هذا التبادل فظهر ما يسمى بالقرض البحري للمحافظة على الازدهار التجاري المشار إليه، وتقوم فكرة القرض البحري على اقتراض صاحب السفينة أو الشحنة البحرية مبلغاً من المال بضممان السفينة أو الشحنة، من بعض الأشخاص المغامرين سموا بالمقرضين البحريين ويتم الاتفاق فيما بينهم على أنه إذا ما وصلت السفينة أو الشحنة سالمة يحصل هذا المقرض بالإضافة إلى قيمة القرض على قيمة إضافية في صورة فائدة القرض تحسب على أساس سعر الفائدة السنوي بالنسبة للقروض العادية.

وظهر التأمين البحري في صورة مختلفة عن القرض البحري على أيدي الإسبان والبرتغاليين أي أنه وصل للصورة التي يوجد عليها حديثاً بصدور قانون التأمين البحري في إنجلترا عام 1601م.

وبالنسبة للتأمين على الحياة فقد أبرمت أول وثيقة تأمين على الحياة في لندن عام 1583م.

ولم تظهر أهمية التأمين للحريق إلا بعد حريق لندن الشهير عام 1666م الذي أتى على 85% من مباني المدينة.

وبظهور وتقدم الصناعة ووسائل النقل وتطورها تتابع ظهور فروع مختلفة أخرى للتأمين كالتأمين على الحوادث الشخصية في إنجلترا 1844م ثم التأمين على السيارات ثم التأمين على أخطار الطيران، ثم ظهر التأمين الاجتماعي سنة 1989م في ألمانيا ومن ثم انتشر إلى كافة دول العالم.¹

ثانيا: مفهوم التأمين.

سنتطرق في هذا الفرع إلى تعاريف مختلفة للتأمين وهي كالتالي:

التعريف اللغوي: التأمين مصدر للفعل الرباعي (أمن) بتشديد الميم المفتوحة ومضارعها يؤمن أيضا مأخوذ من (أمن) وإن تعددت صور الاشتقاق والأمن ضد الخوف، لأن الشخص الذي يهدده خطر ما عادة ما يلجأ إلى غيره طلبا للحماية.²

التعريف الفني: تقوم عملية التأمين على قواعد فنية أساسها تنظيم التعاون بين المؤمن والمؤمن لهم من خلال الاعتماد على طرق رياضية كالااحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة كعمليات التنبؤ وتسيير المخاطر.³

التعريف الاقتصادي: يقصد بالتأمين اقتصاديا أنه وسيلة لتقليل الخطر والحيلولة دون وقوعه وذلك بتجميع عدد كبير من الوحدات المعرضة لنفس الخطر، وجعل الخسائر المحتملة لكل وحدة قابلة للتوقع بصفة جماعية مع شرط الاشتراك التأميني لكل وحدة منسوبة إلى نفس الخطر.⁴

التعريف القانوني: تعرف المادة 619 من القانون الجزائري التأمين بأنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".⁵

¹ - حربي محمد عريقان، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2010، ص 47-48

² - بوعزيز الشيخ، مدخل إلى التأمين وإدارة المخاطر، دار التنوير للنشر، الجزائر، ص 13-15.

³ - بوعزيز الشيخ نفس المرجع السابق، ص 16-17.

⁴ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁵ - نفس المرجع، ص 18.

التعريف الفقهي: عرف سوميان بأنه عقد يلتزم بمقتضاه، شخص يسمى المؤمن بالتبادل مع شخص آخر يسمى المؤمن له بأن يقدم لهذا الأخير تعويض الخسارة المحتملة نتيجة حدوث خطر معين مقابل مبلغ معين من المال يدفعه المؤمن له إلى المؤمن ليضيفه إلى رصيد الاشتراك المخصص لتعويض الخطر.¹

ويمكن تعريف التأمين أيضا: بأنه عقد يتعهد بموجبه طرف مقابل بتعويض طرف آخر عن الخسارة إذا كان سببها وقوع حادث محدد في العقد.²

وقد عرفه القانون المدني المصري الجديد بأنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث.

ومجمل القول: إن التأمين بمعناه الخاص هو قيام شخص يسمى المؤمن له أو المستأمن بالتعاقد مع شخص آخر يسمى المؤمن على أن يدفع المؤمن له إلى المؤمن مبلغا من المال على شكل أقساط دورية في مقابل التزام المؤمن بأداء مبلغ مالي له أو لمن يعينه المستفيد إذا وقع حادث أو خطر مبين في العقد، بطبيعة الحال في وقتنا الراهن لا يقوم بالتأمين شخص نحو شخص آخر بل تقوم به شركات كبرى ذات رؤوس أموال ضخمة يتعامل معها عدد كبير من المستأمنين بحيث تأخذ أرباحها من خلال الفرق بين ما تحصل عليه من أقساط تأمينية وما تدفعه من تعويضات.

المطلب الثاني: أسس ومبادئ التأمين.

سنستعرض في هذا المطلب ما يلي:

أولاً: أسس التأمين.

تتمثل أسس التأمين فيما يلي:

1- الأساس الاقتصادي للتأمين: يعتمد بالأخص على نظريتين، إلا أنهم اختلفوا في تحديد هذا الأساس.

أ- نظرية التأمين والحاجة: حيث يؤكد أصحاب هذه الفكرة بأن التأمين هو ناتج عن الحاجة إلى الحماية وذلك أن أي خطر يحتمل الوقوع في المستقبل يدفع الإنسان إلى حماية نفسه وممتلكاته من هذا الخطر، فهاته النظرية تمتاز بكونها تفسر كافة أنواع التأمين من الأضرار، حيث توجه الحاجة إلى الحماية من خطر معين، كما تفسر غالبية أنواع التأمين لكن

¹ - بوعزيز الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص15.

² - د. عز الدين فلاح، التأمين (مبادئه وأنواعه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص15.

يأخذ عليها على أنها غير مانعة وغير جامعة. غير مانعة لأنها لا تمنع دخول أنظمة أخرى في نظامها غير التأمين وغير جامعة لا تحيط بكل أنواع التأمين لأن هناك أنواع لا تطبق عليها معيار الحاجة.¹

ب- نظرية التأمين والضمان: يعتمد أصحاب هذه النظرية على أن الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادية تتمثل في تحديد المركز المالي والاقتصادي، والتأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية ضمان لهذا المركز الاقتصادي المهدهد، ويأخذ على هذه النظرية على أنها لا تعتمد على أساس التأمين، ذلك أن معيار الضمان التي تقوم عليه هاته النظرية ليس إلا نتيجة من النتائج التي يترتب عليها التأمين بعد إبرامه، ومن ثم لا تصلح أساسا له. زيادة عن ذلك فإن الضمان لا يقتصر على التأمين فقط حيث تحقق أنظمة أخرى للأفراد.

ج- الأساس القانوني للتأمين: يرى أنصار هذا المذهب أي أساس التأمين قانوني محض لكن اختلفوا في كيفية تحديد معيار أو العنصر الذي يعتمد عليه، فالبعض يرى أن الخطر هو المعيار القانوني المحدد للتأمين الذي ينتج عن الضرر الذي يسببه الخطر. بينما يرى طرف آخر بأن التعويض أي مبلغ التأمين الذي يدفعه للمؤمن له وهو المعيار القانوني للتأمين:

ج-1: نظرية التأمين والضرر: يرى هذا الاتجاه أن التأمين لا بد أن يستهدف إصلاح ضرر محتمل، إذ أن التأمين هو نظام الحماية من أخطار محتملة الوقوع في المستقبل وهو لا يحقق هاته الحماية إلا إذا كان الهدف منه هو إصلاح الضرر الذي يسببه الخطر ويصيب ذمة الإنسان المالية، وعلى ذلك فإن الضرر هو أساس التأمين، ونلاحظ بأن هذا المعيار لا يصلح أساسا لكافة أنواع التأمين على الرغم من ان أنصار هذه النظرية يؤكدون على وجود عنصر الضرر فيها.

ج-2: نظرية التأمين والتعويض: يرى أنصار النظرية أن أساس التأمين ليس الضرر في حد ذاته وإنما الهدف من التأمين هو التعويض، أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر، لأن هذا التعويض يوجد في كافة أنواع التأمين عكس الخطر الذي ينعلم في بعض أنواع التأمين. ويأخذ على هذه النظرية بأنها لا تتفق مع الطبيعة الحقيقية لعملية التأمين وهي حماية الإنسان من الخطر والأسس الفنية التي تقوم عليها.²

¹ - عبد الله حسن مسلم، إدارة التأمين والمخاطر، دار المعتر للنشر، عمان، 2015 ص 19.

² - عبد الله حسن مسلم، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

2- الأساس الفني للتأمين: يرى الفقهاء الذين نادوا بهذا المذهب تأسيس التأمين وفق أسس فنية، وذلك بإحداث عميلة تعاون يقوم لها المؤمن بتنظيمها بتجميع المخاطر التي يتعرض لها وإجراء المقاصة وفق قوانين الإحصاء، غير أنهم انقسموا إلى فريقين ينادي بحلول التعاون المنظم على أساس سبل التبادل المبني على الصدفة البحتة.¹

أ- نظرية حلول التعاون علة سبيل التبادل محل الصدفة البحتة: تعتمد هذه النظرية في حقيقة الأمر على عملية التعاون بين المؤمن لهم الذين يواجهون مخاطر متشابهة. فالمؤمن لهم هم الذين يضمنون تغطية مخاطرتهم بأنفسهم ويقتصر دور المؤمن على الإدارة والتنظيم والتعاون بين الأعضاء وفقاً لأسس فنية تحدد من قبل، كتحديد القسط الذي يدفعه كل عضو مع درجة احتمال وقوع الخطر.

ب- نظرية التأمين كمشروع منظم فعلياً: يعتقد أصحاب هذه النظرية أن عقد التأمين يتطلب مشروع منظم لأنه ليس كباقي العقود، فهو ينطوي على عملية فنية تهدف إلى تجميع المخاطر وإجراء المقاصة وتحديد القسط الذي يدفعه المؤمن، ولذلك فإن عقد التأمين لا بد أن يبرم عن طريق هذا المشروع المنظم فنياً. وقد أنجبت هذه النظرية عنصراً جديداً وهو المعيار الفني لعقد التأمين غير أنه ليس كافياً لأن المعيار التي تأخذ به هذه النظرية لا يقتصر على التأمين، حيث توجد العديد من عمليات المضاربة تدار بواسطة مشروعات منتظمة فنياً دون أن يطلق عليها وصف التأمين.²

ثانياً: مبادئ التأمين.

1- مبدأ التعويض: يستلزم هذا الأخير أن يوفي المؤمن بالتزاماته إزاء المؤمن له في حالة وقوع الخطر لهذا الأخير ويتمثل ذلك في دفع مبلغ التعويض ويطبق هذا المبدأ في كافة عقود التأمين بخلاف عقد تأمين الأشخاص.³

2- مبدأ المصلحة التأمينية: يشترط في هذا المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية له والمؤمن وذلك باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون العنصر المؤمن واضح قابل للتضرر وهذا ما يعكس الحفاظ على المصالح المتبادلة في طرفي العقد.⁴

3- مبدأ حسن النية: حيث يلتزم المتعاقدان بالإدلاء بجميع البيانات في عقد التأمين، فيكون التصريح من طرف المؤمن لكل ما لديه من معلومات والشروحات التي تخص عملية التأمين، أما المؤمن يجب أن يبين بوضوح شروط العقد.⁵

¹ - عبد الله حسن مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² - نفس المرجع السابق، ص 21.

³ - نفس المرجع السابق، ص 18.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 18.

⁵ - د. يوسف حجيم الطائي، إدارة التأمين والمخاطر، عمان، 2011، ص 82.

وعليه فحسن النية المتبادلة بين الطرفين هو جوهر العملية التأمينية، وإخلال بهذا المبدأ يستلزم مباشرة بطلاق العقد.

4- مبدأ المشاركة: في هذا المبدأ يقوم المؤمن له بإبرام عقد التأمين أو عقود التأمين تخص موضوع واحد، ولنفس الفترة لدى عدة شركات تأمين بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن ضده في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفق ما يعادل القسط المحصل عليه أو بنسبة تأمينية.¹

5- مبدأ السبب القوي: يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ القانونية لعقد التأمين حيث يتوقف عليه قرار شركة التأمين في تعويض المؤمن له، أو في سداد مبلغ التأمين للمستفيد حسب نوع عقد التأمين.²

فالتأمين يعقد لتغطية حوادث معينة تنشأ بفعل التحقق المادي للظواهر المسببة للخطر، مثلاً:

- في تأمين الوفاة مع وجود ملحق مضاعف لتأمين الوفاة بجادث: إذا وقعت وفاة المؤمن عليه نتيجة حادث مروري خلال فترة معينة محددة في العقد فإن شركة التأمين تلتزم بسداد مبلغ تأمين مضاعف للمستفيدين في عقود التأمين أو الورثة الشرعيين، وذلك نظراً لأن السبب المباشر والفعال لوقوع الوفاة هو الحادث المروري وهو ليس ضمن الإنشاءات الواردة ضمن الشروط العامة لعقد التأمين.

أما إذا وقعت وفاة المؤمن عليه بعد مرور أكثر من الفترة المحددة تلك فإن شركة التأمين لا تلتزم بسداد مبلغ التأمين المضاعف نظراً لوجود نص صريح في الشروط العامة لوثيقة التأمين يفيد بذلك.

6- مبدأ الحلول: يقصد بالحلول هو أن يحل المؤمن محل المؤمن له في مقاضاة متسبب الضرر عندما تتحقق مسؤولية التقصير. والمقصود بمتسبب الضرر كل أجنبي عن عقد التأمين (طرف ثالث) يتسبب في إحداث الخطر المؤمن ضده أي أن هذا المبدأ لا يطبق في جميع أنواع التأمين وإنما في الحالات التي يكون فيها متسبب الضرر شخص ثالث. أي بعبارة أخرى يتولد مبدأ الحلول حق المتضرر في الرجوع إلى شخص معين: لذلك فلو احترقت دار بسبب انفجار في المطبخ بسبب الطباخ فإن هذا الحادث لا يولد مبدأ الحلول لأن المتسبب هو الطباخ الذي لا يمكن إقامة دعوة عليه، ولكن لو كان الطباخ مضمون من قبل البائع وانفجر خلال فترة الضمان يمكن للمؤمن إقامة الدعوى وفق مبدأ الحلول على البائع.

¹ - يوسف حجيم الطائي، مرجع سبق ذكره، ص103.

² - حربي محمد عريقات، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل للنش والتوزيع، عمان، 2008، ص87-90.

ثالثاً: فوائد التأمين:

يمكن النظر للتأمين على أنه نوع من أنواع التكافل والتضامن الاجتماعي وهو بهذا المنظور:¹

- مظهر حضاري.
- وسيلة من الوسائل لحماية الأفراد والشركات ويساعد في التخفيف من حدة النتائج السيئة للأخطار بعدما تقع.
- يحفظ رؤوس الأموال المنتجة.
- إعادة بناء المشاريع عند تعرضها للدمار.
- يلعب دوراً حيوياً في تكوين رؤوس الأموال فشرركات التأمين أوعية ادخارية كبيرة وقنوات رئيسية للتمويل.
- يقدم التأمين خدمات أساسية تتمثل في تعويض المؤمن له عن الخسائر المادية التي قد تلحق به نتيجة تحقق الخطر للمؤمن منه، وهذا يؤكد على أن التأمين يساعد الأفراد والمنظمات على تخطي المشاكل المادية التي قد يتعرض لها مثل الإفلاس عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها.

ومنه يمكن إجمال فوائد التأمين من خلال الجوانب التالية:²

1- التنمية الاقتصادية: يعمل على التنمية اقتصادياً من خلال:

-زيادة الإنتاج.

خفض الثروة المشغلة.

-خلق رؤوس الأموال.

✓ أما من حيث زيادة الإنتاج، فالتأمين يساعد الأفراد والمؤسسات على دخول ميادين جديدة ما كانوا ليدخلوها لولا وجود التأمين، كون هذا الأخير قد وفر لهم الحماية التأمينية. ومن الأمثلة على ذلك قيام بعض تجار السيارات ببيع السيارات بالأقساط وهذا الأمر لم يكن ممكناً لو لم يكن هناك تأمين على هذه السيارات لصالح التاجر.

¹ - الدكتور زياد رمضان، مبادئ التأمين (دراسة عن واقع التأمين)، دار صفاء للنشر، عمان، 1998، ص ص 22/21.

² - أسامة عزمي سلام، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر 2009، ص ص 91/90.

✓ أما حفظ الثروة المشغلة فيتم ذلك من خلال قيام شركات التأمين بتعويض المؤمن له إذا تضرر مصنعه مثلا نتيجة لوقوع الخطر المؤمن ضده وبذلك فإن صاحب هذا المصنع لن يخرج من الدورة الاقتصادية للمجتمع إذ أنه يكون قادرا على إعادة بناء ما تضرر من خلال التعويض الذي حصل عليه من شركات التأمين.

✓ أما من حيث خلق رؤوس الأموال فيتم ذلك من خلال أن شركات التأمين تقوم باستيفاء الأقساط من مجموع المؤمن لهم وبذلك يتجمع لدى هذه الشركات حصيلة من الأموال يمكن الاستفادة منها لاحقا في تمويل قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة والاستثمارات الأخرى.

2- التنمية الاجتماعية: يعالج التأمين الكثير من الآفات الاجتماعية كالمرض والبطالة والعجز، كما أن التأمين يعمل على خلق جو من الراحة والطمأنينة والهدوء لدى أفراد المجتمع، وينجم هذا عن هدم حاجز الخوف من المجهول وبث الطمأنينة في نفوس الأفراد.

3- إعداد الدراسات والأبحاث بهدف التقليل من الخسائر وتخفيف وقوع الخطر: إن شركات التأمين بحكم خبرتها الخاصة في مواجهة الأخطار وبحكم اتصالها بالشركات الأخرى في السوق المحلي والأسواق العالمية يتوفر لديها رصيد هائل من المعرفة والخبرة يمكنها من تقديم الدراسات والإحصائيات التي تفيد جمهور المؤمن لهم.

4- مكافحة التضخم: عند قيام شركات التأمين بتحصيل الأقساط من جمهور المؤمن لهم هذا يعني امتصاص السيولة من أيدي الناس مما يؤدي إلى انخفاض في الأموال المتداولة بين أيدي الناس وبالتالي ميولهم الاستهلاكية.

5- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: إن ما تحصل عليه هيئات التأمين الوطنية من عملات أجنبية مقابل الخدمات التي تقوم بها البلدان الأجنبية ونتيجة عمليات إعادة التأمين التي تمارسها، يؤدي إلى زيادة الصادرات غير المنظورة مما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات.¹

رابعا: أهمية التأمين:

إن للتأمين أهمية كبيرة في الازدهار الاقتصادي حيث تقوم شركات التأمين بتجميع المدخرات عن طريق الأقساط التي يدفعها الأفراد ويتكون من مجموع الأقساط رصيد ضخمة من الأموال، فتقوم شركات التأمين باستغلال جزء كبير منها في أوجه الاستثمار المختلفة. ونظرا لما يتميز به التأمين من توفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة يشجع الأفراد والمنشآت

¹ - أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 92/93.

على الدخول في مجالات إنتاجية جديدة، وكذلك يعمل التأمين على زيادة الفترة الإنتاجية لهذه المشروعات كما يزيد من الكفاية الإنتاجية للعمال.

ويجب أن نذكر أن التأمين وسيلة فعالة، حيث يوفر للمدين ضمانات تسهل له عملية الاقتراض حيث يحل عوض التأمين محل الشيء المرهون إذا هلك نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه.

كما أن التأمين يعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية، ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجتماعية الإلزامية وذلك للحد من موجة التضخم، وفي حالة الكساد تعمل الدولة على زيادة مستوى الإنفاق وتعمل كذلك على زيادة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم وبالتالي زيادة الطلب. كما يساهم التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من العاملين في المجتمع الذي يعاني من البطالة.

والأهمية الاقتصادية للتأمين تنعكس على الحياة الإجتماعية من خلال الأمان الذي يتحقق في نفوس المستأمنين حيث يؤمن الفرد ضد ما قد يتعرض له من أخطار تؤثر في شخصه وتؤثر في استقرار وتماسك أسرته وهذا يعود على المجتمع بالاستقرار والتماسك.

كما أنه يساعد على تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث من خلال التأمين، حيث أنه لا يصرف مبلغ التعويض في الحالات التي تكون ناتجة عن تعمد المؤمن له، مما يؤدي إلى شعوره بالمسؤولية اتجاه الغير، كما تعمل شركات التأمين على تقليل حدوث بعض المخاطر من خلال استعانتها بالخبراء والإحصائيين لدراسة هذه المخاطر واقتراح وسائل منع تحقق الخطر وتقليل الخسائر.¹

خامسا: أنواع التأمين.

يمكن تقسيم أنواع التأمين يرجع تبعاً للخطر المؤمن ضده أو على أساس الإدارة العملية حسب الغرض من التأمين أي تبعاً للهيئات التي تمارس عمليات التأمين، وتنقسم إلى ما يلي:²

1- التأمينات على الأشخاص: هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن بدفع مبلغ معين أو تقرير إيراد إذا ما حدث أمر يتعلق بشخص المؤمن له، كما يمكن للمؤمن له أن يعقد التأمين المتفق عليها وله عدة صور منها:

¹ - حربي محمد عريقات، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر، 2008، ص ص 34-35.

² - د. زيد منير عبوي، إدارة التأمينات والمخاطر، دار كنوز المعرفة للنشر، عمان، 2006، ص 45.

-التأمين على الإصابات والحوادث.

-التأمين على الزواج والأولاد.

-التأمين على الحياة.

2-التأمين على الأضرار: حيث يسعى التأمين على الأضرار إلى إصلاح الخسائر التي تصيب مال المؤمن له مباشرة وهو يخضع بكافة أنواعه إلى مبدأ التعويض وينقسم إلى قسمين:

أ-التأمين على الأشياء: يعمل على حماية المؤمن له من الأضرار المادية التي قد تصيبه في ماله أو عقاره بسبب تحقق مخاطر متعددة ويندرج تحت هذا التأمين:

- التأمين ضد الحريق.
- التأمين ضد السرقة.
- التأمين ضد أضرار المياه.
- التأمين ضد البرد بالنسبة للفلاحة.

ب-التأمين على المسؤولية: يهدف إلى تغطية الخسائر المادية التي يترتب عن مسؤولية المؤمن له بسبب الأضرار التي لحقه بالغير والذي يكون فيها مسؤولاً قانوناً. ويطلق على تأمينات المسؤولية تأمينات الدين أو تأمينات الخصوم، ولذلك تتدخل ثلاث عناصر (أشخاص): المؤمن، المؤمن له، المسؤول والمتضرر. وهذا الأخير لا يكون طرفاً في العقد والذي يمارس حقاً مباشراً على المؤمن في التعويض عن الضرر.

ويسعى التأمين على المسؤولية إلى تحقيق الحماية الاجتماعية بفضل الضمان الذي يمنحه المؤمن، فيمكن للمؤمن له إعادة رؤوس أمواله دون أن يتحمل الخسائر التي وقعت بسبب مسؤوليته وفي نفس الوقت تعويض الضحية عن كل الخسائر التي ألحقت به.¹

3-التأمين على القروض الموجهة للتصدير: يعتبر تأمين القرض الوسيلة التي تمنح للتأمين مقابل دفع قسط بضمان حالة عدم الدفع أو عدم تحصيل حقوقهم من قبل زبائن معروفين سابقاً، وهم في حالة إفلاس عن الدفع ولقد تطور هذا

¹ - زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

التعريف حيث أصبح لا يقتصر فقط على القروض الممنوحة للزبائن ولكن على مجموعة من العمليات المرتبطة بالتصدير فيضمن بذلك عدة مخاطر: خطر عدم التحويل، خطر الصرف، الكوارث.. الخ

المطلب الثالث: عناصر وتقسيمات التأمين:

سنتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولاً: تقسيمات التأمين.

التأمين كنظام في خدمة الإنسان ويساهم في حل الكثير من مشاكله المتعددة، ويمكن تقسيم التأمين إلى أنواع عديدة وذلك حسب الزاوية التي ننظر منها التأمين، فيما يلي أهم التقسيمات المختلفة للتأمين:¹

1-التقسيم حسب الغرض من التأمين أو طبقاً للطرق المختلفة لإجراء التأمين:

أ-التأمين الخاص أو التجاري: يقوم التأمين هنا على أساس تجاري أي بغرض تحقيق الربح، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين بالاكنتاب حيث يتم حساب قسط الأمين هنا بحيث يغطي الخطر المؤمن عنه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية المصروفات الإدارية والربح الذي تسعى إليه مثل هذه الهيئات.

ب-التأمين التعاوني والتبادلي: ويقوم هنا على أساس تعاوني بحت ومن ثم لا يكون الغرض منه تحقيق الربح ولكن توفير التغطية التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين هيئات التأمين التبادلي.

ج-التأمين الاجتماعي: ويقوم التأمين هنا على أساس أهداف اجتماعية بحيث لا يهدف إلى تحقيق الربح ولكن يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم فيها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها.

2- التقسيم بموجب طريقة تحديد الخسارة وبالتالي التعويض.

طبقاً لهذا الأساس يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين:

أ-التأمينات النقدية: تشمل التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقيق الخطر لدى المؤمن منه وذلك لوجود عنصر معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظراً لصعوبة القياس المشار إليها سابقاً للأخطار المعنوية يتفق مقدماً

¹ - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2003/2002، ص ص 19/18.

على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق الخطر، ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين، وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق لذلك سميت بالتأمينات النقدية أي التي تقدر قيمة الخسارة مقومة بالنقد مقدما.

ب-تأمينات الخسائر: وتشمل كافة التأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسائر الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية بحد أقصى.

3-التقسيم حسب موضوع التأمين:

يمكن تقسيم كل نوع من أنواع التأمين طبقا لطبيعة الخطر المؤمن منه كما يلي:¹

أ-تأمينات الأشخاص: من أهمها:

- تأمين المرض والخطر، المؤمن منه هنا هو خطر المرض.
- تأمين البطالة والخطر، المؤمن منه هنا هي البطالة.
- تأمين الشيخوخة والخطر، المؤمن منه هنا هو بلوغ سن الشيخوخة.
- تأمين الوفاة والخطر، المؤمن منه هنا هو خطر الوفاة.
- تأمين الحوادث الشخصية، والخطر المؤمن منه هنا هو خطر الإصابة بحدوث شخصي.

ب-تأمينات الممتلكات وأهمها:

- التأمين من الحريق ، والخطر المؤمن منه هنا هو خطر الحريق
- تأمين تلف أو فقدان سيارة، والخطر المؤمن منه هنا هو خطر الحريق أو تصادم سيارة.
- التأمين البحري، والخطر المؤمن منه هنا هو الغرق أو التصادم أو التلف.
- تأمين الطيران، والخطر المؤمن منه هنا هو خطر فقدان الطائرة.
- تأمين السرقة والسطو، والخطر المؤمن منه هنا هو خطر السرقة.
- تأمين الزلازل والبراكين ، والخطر المؤمن منه هنا هو خطر الزلزال أو البركان.

¹ - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، نفس المرجع السابق، ص20.

ج- تأمين المسؤولية المدنية وأهمها:

- تأمين المسؤولية لأصحاب السفن والطائرات.
- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المخازن والعمارات.
- تأمين المسؤولية المدنية من حوادث العمل وأمراض المهنة.

4- تقسيم التأمين من الناحية العملية:

ويفيد هذا التقسيم في نواحي متعددة كعرفة أنواع التأمين التي يتم التعاقد على أساسها بين المؤمن والمستأمن، وتفيد أيضا في تقسيم هيئات التأمين إلى أقسام نوعية متناسقة، بالإضافة إلى أنها تساعد في تحديد رأس المال اللازم لكل فرع من فروع التأمين:¹

أ- **التأمين على الحياة:** وتشمل كافة عمليات التأمين التي يكون الخطر المؤمن منه فيها متعلقا بحياة أو وفاة الإنسان ومن أهم الأنواع التي سنهتم بدراستها هنا:

- وثائق تأمين تؤدي مبالغ التأمين فيها في حالة الحياة فقط.
- وثائق تأمين تؤدي مبالغ التأمين فيها في حالة الوفاة فقط.
- وثائق تأمين تؤدي مبالغ التأمين فيها في حالتي الوفاة والحياة.

ب- **تأمينات الممتلكات:** وتشمل أنواع التأمين التي يكون موضوع التأمين فيها هي الممتلكات المملوكة للأشخاص أو منشآت وهي متعددة من أهمها:²

- التأمين من الحريق: وتعمل وثائق هذا النوع من التأمين على تغطية الخسائر المادية الناشئة عن حوادث الحريق التي تصيب ممتلكات الأفراد أو المنشآت المعرضة للخطر.
- تأمين السرقة والسطو: ويهدف هذا النوع من التأمين إلى تعويض الخسائر المادية التي تلحق بممتلكات المؤمن له سواء كان فردا أو منشأة بسبب سطو أو سرقة.

وتأخذ وثائق هذا النوع من التأمين صوراً مختلفة طبقاً لموضوع التأمين من أهمها:

- وثائق تأمين المحلات التجارية.

¹ - حربي محمد عريقات، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 42/40.

² - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 62/61.

- وثائق تأمين الممتلكات الشخصية للأفراد.
- وثائق التأمين على أمتعة المسافرين.
- وثائق التأمين على الأشياء الثمينة .
- وثائق التأمين على النقود المنقولة.

ج-تأمينات النقل: وفيما يلي تأمينات النقل والمسؤولية: وتوفر وثائق هذا النوع من التأمين الحماية التأمينية من الخسائر المادية التي تتعرض لها وسائل النقل والبضائع والسلع المنقولة عليها من الأخطار المختلفة التي تتعرض لها:

ومن أهم وثائق التأمين هنا:¹

- التأمين على السفن البحرية.
- التأمين على السفن النهرية.
- التأمين على وسائل النقل البرية.
- التأمين على وسائل النقل الجوية.

د-التأمين على البضائع: ويهدف هذا النوع من التأمين إلى تعويض أصحاب البضائع المنقولة بوسائل النقل البري والنهري والبحري والجوي).

ومن أهم صور وثائق هذا النوع من التأمين:

- وثيقة تأمين البضاعة المفتوحة.
- وثيقة تأمين البضاعة المقفلة.

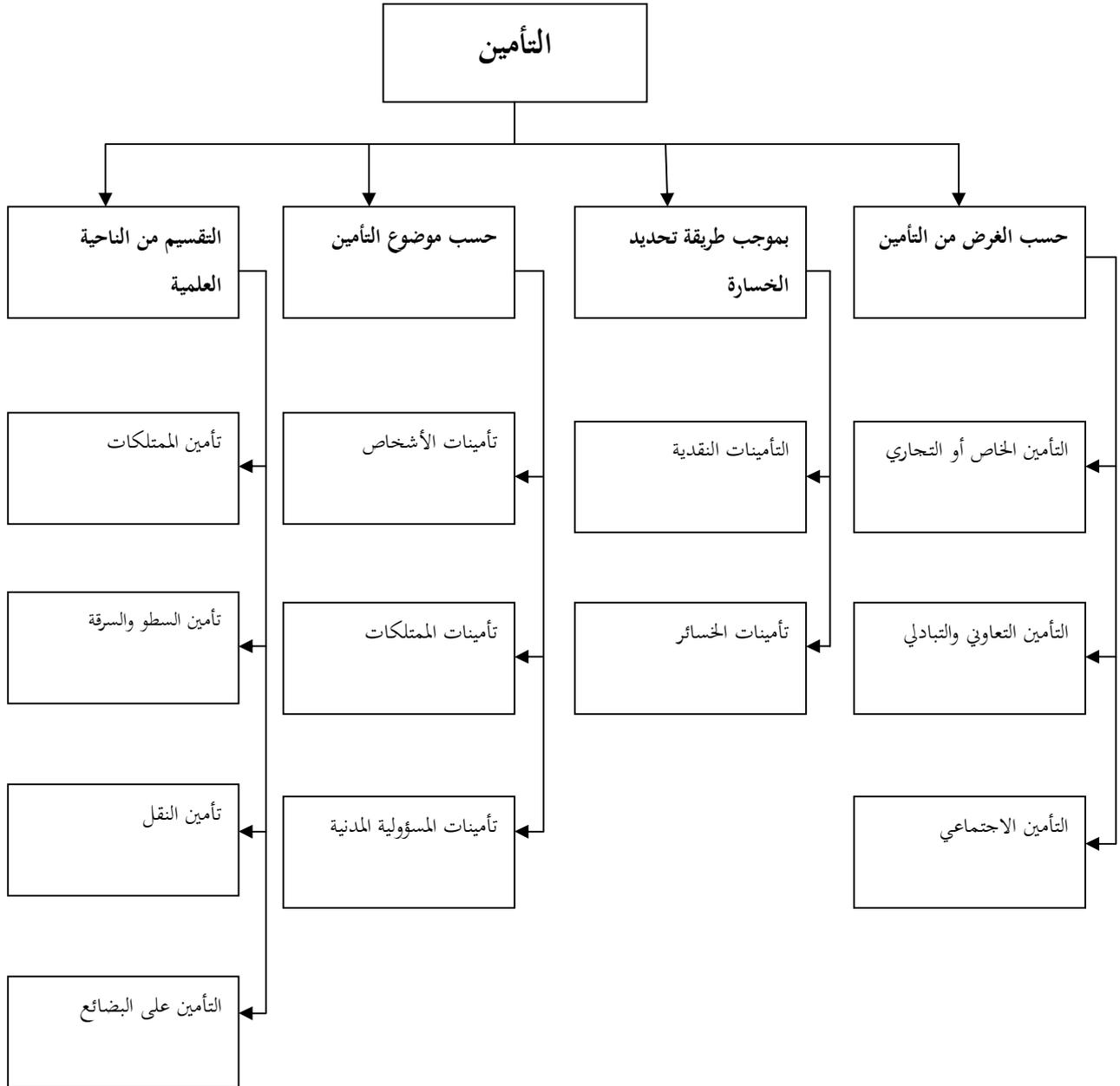
هـ-تأمينات المسؤولية المدنية: وتشمل كافة أنواع التأمين التي يكون الخطر المؤمن منه فيها المسؤولية المدنية للمؤمن له (سواء كان شخصا أو منشأة) قبل الغير، ويكون الهدف منها هو تعويض المؤمن له عن الخسائر المادية الناشئة عن المسؤولية المدنية.

ومن أهم وثائق هذا النوع من التأمين ما يلي :

¹ - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته (مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين) دار الجامعة، الإسكندرية، 2002/2003، ص ص

- وثيقة تأمين للمسؤولية المدنية الخاصة.
- وثيقة تأمين للمسؤولية المدنية لرب العمل.
- وثيقة تأمين للمسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة.

الشكل (2): تقسيمات التأمين المختلفة.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على ما سبق

ثانياً: عناصر التأمين.

يمكن أن يندرج ضمن عناصر التأمين كل من خطر المؤمن منه ومبلغ القسط الذي يدفعه للمؤمن له للمؤمن كما يلي:

1-الخطر: الغرض من عقد التأمين هو تأمين شخص من خطر يهدده أو من حادث يحتمل وقوعه، فلذلك كان الخطر هو العنصر الأساسي الذي يقوم على عقد التأمين، فإذا زاد الخطر بطل عقد التأمين، ولهذا الأخير عدة تعاريف في مجال التأمين فهو حادث مستقبلي يحتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين، كما تندرج عدة أنواع من الأخطار أهمها:¹

-الخطر الثابت والخطر المتغير: حيث أن التأمين على الحريق هو التأمين من خطر ثابت لأن احتمالات وقوعه واحدة خلال مدة ثابتة سواء يكون أولاً، أما التأمين على الحياة فهو خطر متغير لأنه يواجه هذا الخطر في مراحل متغيرة من حياته لأن المدة غير ثابتة.

-الخطر المعين والخطر الغير المعين: يكون الخطر المعين إذا كان المحل الذي يقع عليه قد تحقق شخصاً كان أو شيئاً معيناً وقت التأمين، أما الخطر غير المعين فيكون إذا كان المحل الذي يقع عليه تحقق غير معين وقت التأمين وإنما يتعين وقت تحقق الخطر.

2-القسط التأميني: توجد عدة تعاريف للقسط التأميني ويمكن عرض بعضها فيما يلي:²

- **التعريف الأول:** يعرف قسط التأمين بأنه المقابل الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له لتغطية الخطر المؤمن منه.
- **التعريف الثاني:** المقابل المالي الذي يلتزم المستأمن بدفعه للمؤمن نظير تحمله للخطر والتزامه بالتعويض.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين قسط التأمين والخطر إذا عرفنا أن قسط التأمين يحسب مالياً على أساس الخطر، فكلما كان الخطر كبيراً كان قسط التأمين كبيراً والعكس.

3-مبلغ التأمين: إذا تحقق الخطر المؤمن منه يصبح للعميل أو المستفيد الحق في مبلغ التأمين الذي تلتزم الشركة بأدائه له، وتميز بين حالتين:

¹ - عبد الله حسن مسلم، إدارة التأمين والمخاطر، دار المعتز للنشر، عمان، 2010، ص30.

² - أحمد محمد لطفي أحمد، نظرية التأمين (المشكلات العملية والحلول الإسلامية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص31.

أ- في التأمين على الأشخاص يسمى مبلغ التأمين رأس المال أو ربح حيث يتم الاتفاق مقدما في العقد حول المبلغ ويدفع بمجرد تحقق الخطر المؤمن منه أو وصول أجل استحقاقه.

ب- في التأمين على الأضرار بنوعيه (تأمين الممتلكات وتأمين المسؤولية) يسمى مبلغ التأمين "تعويضاً" ويقاس بحجم الضرر.

وقد يتضمن العقد أحيانا قيام شركة التأمين بأداء خدمات شخصية للمكتب ويكون ذلك عادة في تأمين المسؤولية المدنية، كأن تتدخل الشركة في الدعاوي التي يرفعها المتضرر على المؤمن له لمطالبته بالتعويض، ويكون تدخل الشركة بهدف الدفاع عنه وتحمل مصاريف الدعوى.

4-المؤمن: ويتمثل في شركة التأمين التي تدفع مبلغا للتعويض وتتولى إجراءات التعاقد مع المؤمن له.

5-المؤمن له: وهو الطرف الثاني في العملية التأمينية والذي يتولى دفع الأقساط وفقا للعقد مع شركة التأمين نظير حصوله هو أو المستفيد من التأمين على التعويضات المقررة أو المحددة في العقد، وهو الشخص أو الجهة التي تدفع قسط التأمين.

6-عقد التأمين: هو عقد تلتزم شركة التأمين بمقتضاه أن تؤدي إلى المؤمن عليه أو إلى المستفيد الذي عقد التأمين لصالحه مبلغا من المال أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الخطر المؤمن عليه والمبين في العقد وذلك نظير أقساط أو دفعات مالية أخرى يؤديها المؤمن عليه لشركة التأمين.

7-علاوة القسط: يسعى المؤمن دائما إلى تحقيق ربح ولذلك فإن علاوات القسط تحتوي على نفقات اكتتاب العقود ونفقات الإدارة والضرائب، بالإضافة إلى هامش الربح لأن المؤمن في حد ذاته يعتبر تاجرا.¹

¹ - عبد الله حسن مسلم، إدارة التأمين والمخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 31/30.

المبحث الثاني: شركات التأمين:

شركات التأمين كغيرها من الشركات الأخرى تسعى لضمان التسيير الجيد و الملائم من اجل تحقيق أهدافها المسطرة، فمن الطبيعي إذن أن يكون لها مزايا تتميز بها ووظائف تقوم بها هذه الشركات

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين وأنواعها.

في هذا المطلب سنستعرض إلى أهم أنواع شركات التأمين و مفهومها:

أولاً: تعريف شركات التأمين.

تعد شركات التأمين مؤسسات مالية متخصصة بمشاكل المخاطر غير المتوقعة، وتقوم بتعويض مشتري وثائق التأمين عن الخائر المتحققة عند وقوع الحدث المؤمن عليه.

-هي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وأيضا شركات وصناديق الاستثمار.¹

تقوم شركات التأمين بتوزيع الخسارة التي تقع على المؤمن عند وقوع الحدث، فتقوم بتوزيعها على مجموع المؤمنين لديها، لأن ما تدفعه من تعويضات هو في الحقيقة من مساهمات المؤمنين جميعا الذين يدفعون أقساط التأمين وحسب العقد المبرم مع شركة التأمين، وهذه هي الفلسفة التي تقوم عليها عملية التأمين.²

التعريف القانوني: تعرف بأنها شركات تجارية تحصل على مبالغ من المشتركين معها، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق دفع قسط التأمين، وتستثمر بدورها هذه الأموال كفكرة البنوك التجارية وهي ذات دور مزدوج إذ تتلقى المال واستثماره وتدفعه للمشاركين في حالة تحقق الخطر.

تمثل شركات التأمين أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المشتركين وهم أصحاب بولصات التأمين لحمايتهم أو لحماية ممتلكاتهم ضد مخاطر معينة، وفي نفس الوقت تقوم هذه

¹ - عبد الغفار الحنفي، رسمية قرياص، الأسواق والمؤسسات المالية، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2004، ص331.

² - الدكتور عبد الله الطاهر، الدكتور موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار النشر، عمان 2006، ص288.

الشركات بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة منحها إلى سوق رأس المال. وبالتالي فإن شركات التأمين تلعب دورا حيويا في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.¹

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن شركات التأمين هي مؤسسة مالية تقوم بدور مزدوج، حيث تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها مقابل تلقي أقساط من المؤمن لهم، إذن هي أداة تأمين. كما أنها تقوم باستثمار الأقساط المتحصل عليها من المؤمن لهم نيابة عنهم مقابل عائد وهذا بغرض توفير الأموال اللازمة بدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاوله النشاط التأميني.

ثانيا: أنواع شركات التأمين.

يمكن تقسيم شركات التأمينات وفق الأنشطة التي تمارسها إلى شركات التأمينات على الحياة وشركات التأمين العام وشركات التأمين الصحي، ثم الشركات الشاملة. فالنشاط التأميني لشركات التأمين على الحياة يشتمل على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط) أما شركات التأمين العام فتختص التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير، وعادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه، حيث تغطي وثيقة التأمين الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة على تلك الوسائل، أما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات. وبالنسبة لشركات التأمين الصحي فتتخصص في إصدار وثيقة التأمين التي تغطي تكاليف العلاج المؤمن له، وفي الكثير من الأحيان ينص في الوثيقة على أن يلتزم المؤمن له حدا أدنى من تكاليف علاجه على أن تدفع شركات التأمين ما يزيد عن ذلك.

وتعتبر الشركة الشاملة غير متخصصة في نوع معين، حيث تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها للأنواع الثلاث السالفة الذكر.²

تعتبر شركات التأمين على الحياة وشركة التأمينات العامة من أكثر الأنواع شيوعا لتصنيف شركات التأمين وذلك طبقا لنوع الأنشطة التأمينية التي تمارسها.

1- شركات التأمين على الحياة: تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب بولصات التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو

¹ - عبد الله حسن مسلم، مرجع سبق ذكره، ص ص 210/209.

² - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشآت المتخصصة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009، ص 239/237.

العجز أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع. وقد تقوم بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمن أقساط التأمين المدفوعة.

وبالتالي يمكن القول أن شركات التأمين على الحياة تلعب دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.¹

2- شركات التأمين العام: عادة ما يقصد بالتأمين العام كافة أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة، وهكذا ينحصر التأمين العام في الممتلكات. وينظر إلى هذا النوع من شركات التأمين على أنها تقوم بمهمة شبيهة بالمهمة التي تقوم بها شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة، إضافة إلى قيامها بمهمة التأمين.

فحملة الأسهم يستثمرون مواردهم في رأس مال الشركة المتمثل في رأس المال والاحتياطات ليعاد استثمارها في شراء أسهم وسندات بهدف الحصول على مزيد من الدخل في صورة توزيعات أو فوائد أو أرباح رأسمالية.

هذا هو التشابه بين شركات التأمين وبين شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة، وبالطبع هناك هدف آخر لتلك الأموال المستثمرة هي أنها تقف كخط دفاع في مواجهة أي خسائر غير متوقعة في مجال نشاط التأمين.²

المطلب الثاني: الوظائف الرئيسية لشركات التأمين.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولاً: التسعير: ويعني وضع أسعار لأنواع التأمين المختلفة. إن تسعير الأنواع المختلفة للتأمين يختلف اختلافا كبيرا عن تسعير الأنواع الأخرى من المستويات. فالشركة الصناعية على سبيل المثال تعرف تمام المعرفة سلفا تكلفة منتجاتها وتعرف مقدار الربح في الأسعار التي تضعها لهذه المنتجات، بعكس شركات التأمين في معرفة ما إذا كانت الأقساط التي تستوفونها من المؤمن لهم كافية لتغطية مصاريفها ودفع التعويضات المترتبة عليها إلا بعد انتهاء فترة التغطية أي مدة التأمين.

ثانياً: الاكتتاب: هو عملية اختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب سياسة محددة تقرها شركة التأمين حسب غاياتها وأهدافها، وأضافت التأمين (المكاتب لديه) هو الشركة شركة محفظة (مجموعة) مربحة من الوثائق التأمين المختلفة، ولذلك

¹ - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياص، مرجع سبق ذكره، ص 336.

² - نفس المرجع السابق، ص 351.

يحرص المكتب لدية على اختيار وقبول بعض أنواع التأمين ورفض بعضها الآخر للحصول على المحفظة المرحة التي يسعى إليها. وتبدأ عملية الاكتتاب بوضع سياسة واضحة للاكتتاب تتماشى مع غايات شركة التأمين المعنية، وقد تكون هذه السياسة لغايات الحصول على مجموعة كبيرة من الوثائق التي تدر ربحاً منخفضاً. كما يتعين على شركة التأمين أن تحدد أنواع التأمين التي تقبلها والأنواع التي لا ترغب في قبولها.¹

2-1: المبادئ الأساسية للاكتتاب:

- اختيار طالبي التأمين بموجب معايير الاكتتاب التي تحددها شركة التأمين.
- الحفاظ على توازن بين الفئات المختلفة لكل نوع من التأمينات المختلفة.
- تطبيق مبادئ العمل ولا تصاف على جميع حملة الوثائق.

2-2: العوامل المؤثرة على الاكتتاب:

- **السعر المناسب والاكتتاب:** إذا كان السعر مناسباً لنوع معين من التأمين فلن تتوانى شركة التأمين على قبول أكبر حجم ممكن من هذا النوع من التأمين.
- **إعادة التأمين والاكتتاب:** التسهيلات التي يمنحها معيدو التأمين تؤثر على عملية الاكتتاب.
- **الاكتتاب وتجديد وثائق التأمين:** إن وثائق التأمين على الحياة لا يمكن إلغائها ولذلك تتم عملية الاكتتاب مرة واحدة عند بداية التأمين، أما وثائق التأمين فهي وثائق تسوية في معظمها.²

ثالثاً: الإنتاج: ويعني المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها هذه الشركات، وكثيراً ما يطلق على الوكلاء والمندوبين الذين يقومون ببيع التأمين اسم "منتجين" لأن عمليات البيع التي يقومون بها هي إنتاج شركات التأمين ويعتمد نجاح هذه الأخيرة على وجود مجموعة فعالة منهم: على سبيل المثال في شركات التأمين المتخصصة في تأمين الممتلكات والمسؤولية توجد دوائر للتسويق ويقوم بمساعدة مندوبي التأمين التابعين لهذه الدوائر موظفون فينون على درجة عالية من الخبرة في مجالات التأمين المختلفة.

¹ - د، زيد منير عبوي، إدارة التأمينات والمخاطر، دار الكنوز للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 67.

² - نفس المرجع السابق، ص 72.

رابعاً: تسوية المطالبات: يوجد في كل شركة تأمين دائرة متخصصة لتسوية المطالبات وتقوم هذه الدوائر بدراسة المطالبة حسب الأسس الموضوعية لهذه الغاية وباختيار مسوي الخسائر المناسب وبتابع الخطوات المختلفة عن عملية تسوية المطالبات. وتسعى شركات التأمين إلى تحقيق الأهداف التالية في تسوية المطالبات:

1- التحقق من صحة المطالبة المقدمة.

2- الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبة.

3- تقديم المساعدة إلى المؤمن له.

ويقصد من التحقق من صحة المطالبة أن تكون الخسارة قد حدثت فعليا وأن تكون مغطاة بموجب شروط وثيقة التأمين، أما الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبة هو الهدف الثاني في تسوية المطالبات.

إن عدم تسديد المطالبة الصحيحة إلى المؤمن له وإنكار حقه في الحصول على التعويض عن الخسارة التي تكبدها أمر يخالف شروط التعاقد مع المؤمن له ولا يحق له الحماية التي توخاها من التأمين.¹

أما الهدف الثالث لتسوية المطالبات فهو تقديم المساعدة إلى المؤمن عندما يتكبد خسارة ما وهذا أمر لا علاقة له بالشروط التعاقدية مع المؤمن له، ولكن يتوجب على شركة التأمين أن تقوم به وعلى سبيل المثال: أن تقوم شركة التأمين بمساعدة وكيل التأمين على إيجاد مأوى مؤقت لعائلة تعرض منزلها للحريق.

خامساً: إعادة التأمين: إن إعادة التأمين هي تحويل كامل قيمة التأمين الذي تكتبه شركة التأمين (تسمى هذه الشركة بالشركة المسندة) في بادئ الأمر أو جزء منه إلى شركة تأمين أخرى تسمى بمعيد التأمين. وذلك الجزء الذي تحتفظ به الشركة المسندة لحسابها الخاص يدعى الاحتفاظ، ويقوم معيد التأمين بإعادة التأمين المكرر وتبقى شركة التأمين هي المسؤولة عن التأمين أمام المؤمن له. وإذا لم توفي الشركة بالتزاماتها اتجاه المؤمن له لا يستطيع هذا الأخير أن يطالب الشركة بإعادة التأمين.

سادساً: الاستثمار: تعتبر وظيفة مهمة جدا من وظائف شركات التأمين وكون أقساط التأمين تدفع سلفاً، فإنه يتجمع لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها: ويتوجب التمييز هنا بين الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الحياة وشركات التأمين المتخصصة في تأمينات الممتلكات والمسؤولية.

¹ - حربي محمد عريقات، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر، عمان، 2010، الطبعة 2، ص 56/57.

إن الدخل المحقق من الاستثمارات مهم جدا من تعويض الخسائر التي قد تتكبدها شركات التأمين نتيجة سياسة الاكتتاب التي تتبعها، لذلك تقوم شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الممتلكات والمسؤولية باستثمار رؤوس الأموال والأموال المخصصة للاحتياطيات من أجل تحقيق الأرباح تعيدها في الاستثمار في أعمالها عندما تسفر نتائج تلك الأعمال.¹

❖ الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين:

تتعد العمليات التي يتم القيام بها في شركات التأمين لتشمل في مجموعها جملة من الأنشطة التي بمقتضاها يتم تحقيق الأهداف المأمولة منها. ومن الصعب حصر كافة العمليات الدورية لشركة التأمين غير أنه يمكن القول بوجود مجموعة من العمليات التأمينية الأساسية التي تمثل عصب أنشطة التأمين وتشمل:

1- إصدار وثائق التأمين بعد حساب قيمة الأقساط واجبة الأداء مقابل الخدمة التأمينية المقدمة، وتحصيل تلك الأقساط ثم استثمارها في مجالات الاستثمار المقررة طبقا للقانون.

2- القيام بعمليات إعادة التأمين: تتم عمليات إعادة التأمين بنفس الشروط والأسعار الواردة في عقد التأمين الأصلي ولما كانت شركة إعادة التأمين تحصل على منافع من وراء تلك العملية في شكل نصيبها من الأقساط بنسبة المبلغ المعاد تأمينه لديها إلى مبلغ التأمين الأصلي، لذا يجب عليها أن تتحمل نصيبها من التكاليف وأهمها العمولة. غير أن نسبة العمولة التي تدفعها شركة التأمين إلى الشركة المتنازلة تكون أعلى من النسبة التي دفعتها الشركة المتنازلة لوكلائها. وتوجد ثلاثة أنواع من إعادة التأمين وهي:

- أ- إعادة التأمين الإنفاقي: يكون من خلال اتفاقية مسبقة بين مجموعة الشركات على أن تقبل شركات إعادة التأمين كل ما يقدم إليها دون ان يكون لها حق تعديل المبالغ الموزعة عليها وفق شروط محددة.
- ب- إعادة التأمين الاختياري
- ت- إعادة التأمين الإجباري.

¹ - حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 57.

3-العمليات الخاصة بالتعويضات: يقصد بالتعويضات تلك المبالغ التي قامت الشركة بدفعها فعلا إلى المستأمنين خلال الفترة المالية بسبب تحقق الخطر المؤمن ضده أو انتهاء أجل الوثيقة ويمكن تصنيفها إلى تعويضات حياة وتكوين أموال، وتعويضات ممتلكات ومسؤوليات.

4-عمليات تكوين الاحتياطات الفنية: تختم قوانين التأمين في جميع دول العالم على شركات التأمين أن تظهر في ميزانيتها احتياطات خاصة بعمليات التأمين وذلك إلى جانب الاحتياطات الأخرى والأرباح المحتجزة الشائع تكوينها في جميع المنشآت التجارية الأخرى.¹

المطلب الثالث: الأداء المالي في شركات التأمين.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التقارير المالية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية وشركات التأمين لتقييم أدائها المالي.

إن نشاط التأمين قد ولد لدى شركات التأمين نشاطا آخر مكملا له، ألا وهو النشاط المالي الذي جعل من شركات التأمين منشآت مالية فعالة في النظام المالي، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلقي الأقساط أو الإشتراكات من المؤمن لهم ثم توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، ومن ثم ظهرت ضرورة اللجوء لتقييم شركات التأمين دوريا قصد معرفة وضعها المالي والحكم على مستوى أدائها بشكل جيد، خاصة ما تفرضه التطورات العالمية الخاصة على المؤسسات الاقتصادية وهذا ما سنحاول عرضه في هذا المطلب حيث سنقوم بعرض القوائم المالية المعتمدة في شركات التأمين والمؤسسات الاقتصادية.²

ملاحظة: نظرا لعدم توفر المراجع الخاصة حول الأداء المالي في شركات التأمين، ارتأينا إلى إظهار الكشوفات المالية المعتمدة من طرف شركات التأمين والمؤسسات الاقتصادية لتقييم أدائها المالي، والمتمثلة في جدول حساب النتائج والميزانية المالية والتي تعتبر كنظام محاسبي.

أولاً:مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي.

مؤسسات التأمين و إعادة التأمين مجبرة على إحترام قائمة الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي إلا انه يجوز لها إضافة حسابات فرعية تناسبها وعملياتها المحاسبية.

¹ - أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2005، ص ص 39/27.

² - محمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 91.

- عرض مختصر للحسابات المميزة في شركات التأمين:¹
- *المجموعة الأولى: حسابات رؤوس الأموال وتضم الحسابات التالية:
 - الحسابات (10،11،12،13،15،16،17،18 وهي نفسها في النظام المحاسبي المالي .
 - الحسابات 14 مؤونات تقنية و يتفرع الى :
 - حساب 140 مؤونات الصمان
 - حساب 141 مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (تستعمل للتعويض عن نقص في الديون التقنية
 - حساب 142 مؤونات الاخطار و الكوارث(تسجل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطار
 - الحساب 19 ديون على الاموال او القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين والتي تمثل إلتزامات تقنية، ويتفرع الى:
 - حساب 190 كيانات ذات صلة
 - حساب 191 كيانات مساهمة
 - حساب 192 كيانات أخرى
- *المجموعة الثانية: حسابات الأصول الثابتة و هي نفسها حسابات النظام المحاسبي المالي.
- المجموعة الثالثة: حسابات المؤونات و الديون التقنية للتأمين.
 - حساب /30 مؤونات فنية لعمليات مباشرة حساب 32التأمين على الأشخاص
 - حساب/33 مؤونات فنية على العمليات المقبولة التأمين على الأشخاص
 - حساب /38 حصة التأمين الإفتراضي المسندة
- *المجموعة الرابعة: حسابات الغير
 - حساب/40 الديون الناشئة من إعادة التأمين.
 - حساب /41 المؤمنون وسطاء التأمينو الحسابات الملحقه
 - الحسابات (42،43،44،45،46،47،48،49 وهي نفس الحسابات قي النظام المحاسبي المالي.
- المجموعة الخامسة: الحسابات المالية وهي نفسها في النظام المحاسبي المالي .
- المجموعة السادسة :حسابات الأعباء
- حساب /60 فوائد على الكوارث والنكبات
- الحسابات (61،62،63،64،65،66،67،68،69 نفس الحسابات الموجودة في النظام المحاسبي المالي

¹ Ministère de finance , CNC ,avis n89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entiers d'assurance et /ou de réassurance ,Alger , 2011,p,3

• المجموعة السابعة: حسابات المنتوجات.

حساب/70 اقساط الإشتراكات

حسابات/71 إشتراكات مؤجلة

حساب/72 عمولات إعادة التأمين

الحسابات /73،74،75،76،77،78 نفس الحسابات النظام المحاسبي المالي.

ثانيا: القوائم المالية لشركات التأمين

تعتبر القوائم المالية صورة صادقة وفعالة بمدى إظهارها للتفاصيل الكافية التي تساعد المستخدمين على فهم حقيقة وواقع المشروع و تمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة وبما أن شركات التأمين تقوم بعمليات يومية متعددة، ووجب تنظيم هاته العمليات في وثائق إثبات للعودة إليها وقت الحاجة، وكان لزاما على مصلحة المحاسبة إعداد حسابات ختامية كجدول حساب النتائج و جدول الميزانية وإعداد باقي الجداول الملحقه و ذلك بعد انتهاء الدورة المحاسبية لها ومن خلال هذا نعرض نماذج عامة لأهم القوائم المالية في شركات التأمين و التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

1- مضمون الميزانية

وتتضمن الميزانية العمومية لشركات التأمين - شأنها في ذلك شأن جميع المؤسسات الاقتصادية والصناعية والزراعية وأيضا المؤسسات المالية - الأصول التي تمثل استخدامات الأموال في شركات التأمين والخصوم التي تمثل مصادر الأموال لهذه الشركة.¹

• ويتم تبويب عناصر وبنود الميزانية وفقا لترتيب ورودها في الميزانية كما أوصت المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين²

1- العرض و الإفصاح في الميزانية:

نذكر فيه ما يلي:³

- يجب عدم إجراء المقاصة بين بنود الأصول و الإلتزامات بالميزانية إلا إذا كان هناك حق أو مبرر قانوني يسمح بإجراء تلك المقاصة.
- يجب مراعاة أن النموذج المعروض يمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين إفصاح عنها بالميزانية.
- بانسبة للشركات التي تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسؤوليات يتعين أن تقدم بالإضافة إلى الميزانية المجمعة للشركة ميزانيتين مستقلتين إحداهما لتأمين الأشخاص وعمليات -تكوين الأموال و الأخرى لتأمينات الممتلكات و المسؤوليات .

¹ محمد محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين، جامعة المنصورة، 2006، ص207

² نناء محمد طعمية، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري و التطبيق العملي، إيتراك للطباعة و النشر، مصر، 2002

³ محمود محمد السجاعي، مرجع سبق ذكره، ص219

- و يتعين أن تتضمن كل ميزانية كافة الأرصدة التي تخصها و بالنسبة لحقوق المساهمين تدرج ضمن الميزانية المجمعة للشركة

2-شكل الميزانية العمومية في مؤسسة إقتصادية و في شركة التأمين:

الشكل رقم:(5) يمثل ميزانية مالية معتمدة من طرف مؤسسة إقتصادية .

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة		أموال دائمة	
شهرة محل		رأس المال	
أراضي		الاحتياطات	
مباني		فرق إعادة التقييم	
وسائل النقل		ترحيل من جديد	
معدات وأدوات			
تجهيزات مكتب			
سندات مساهمة			
كفالات مدفوعة			
أصول متداولة		الديون طويلة الأجل	
قيم الاستغلال		ديون الاستثمار	
مواد أولية			
منتجات تامة			
قيم قابلة للتحقيق		ديون قصيرة الأجل	
سندات التوظيف		مؤونة مبررة قصيرة الأجل	
زبائن		ديون مخزونات	
أوراق القبض		موردون	
قيم جاهزة		حساب الشركاء	
بنك		ديون الاستغلال	
حساب بريدي		ضريبة على الأرباح	
صندوق		أوراق الدفع	
		سلفات مصرفية	
مجموع		مجموع	

المصدر: خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الإقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص75

الجدول رقم (6) يمثل شكل الميزانية المالية المعتمد في شركات التأمين

الأصول	السنة N	السنة N-1
الأصول غير الجارية -تشيئات عينية أراضي مباني تشيئات عينية أخرى -تشيئات مالية مساهمات وحسابات دائنة ملحقة ضرائب مؤجلة عن الأصول		
مجموع الأصول غير الجارية		
أصول جارية -مؤونات تقنية للتأمين حصة التأمين المسندة -حسابات دائنة واستخدامات مماثلة مدينون آخرون المؤمن ووسطاء التأمين المدينين ضرائب وما شابهها -الموجودات وما شابهها الخزينة		

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير المالية المقدمة من طرف المؤسسة

2: جدول حساب النتائج: نبرزه فيما يلي: ¹

1- مفهوم جدول حساب النتائج:

وهو جدول يتضمن أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات و المكاسب و المصاريف و الخسائر عن فترة معينة.

¹ أوسرير منور مجبر محمد، أثر تطبيق ن م م الجديد على عرض القوائم المالية، (حالة جدول النتائج الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي 17-18 جانفي ص4.

- يتعين عدم إجراء المقاصة بين بنود الإيرادات و المصروفات بجدول حساب النتيجة فيما عدا الإيرادات و المكاسب و المصروفات المتعلقة بأصول و إلتزامات ثم إجراء المقاصة بين عناصر محددة بجدول حساب النتيجة ،وذلك على النحو التالي :

- الأرباح و الخسائر الناتجة عن البيع أو التصرف في الإستثمارات.

-الأرباح و الخسائر الناتجة عن تقييم حركة و أرصدة العملات الأجنبية.

و تعد جميع عناصر الدخل و الإيرادات و المصروفات على أساس قاعدة الإستحقاق.

كما يجب الشركة التي شأنها حساب إيرادات و مصروفات سنوات ناتجة عن الخطأ لا جوهري معالجة ذلك بتأثير رصيد الأرباح المحتجزة أول مدة بقيمة الإعتبار التسوية الضريبة الازمة ،على أن يتم الإفصاح عن ذلك بصورة مستقلة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية¹.

3-شكل جدول حساب النتائج المعتمد في شركات التأمين و المؤسسات الإقتصادية.

¹محمود محمد السجاعي ،مرجع سبق ذكره ،ص188

جدول رقم (7) يمثل الشكل المفصل لجدول حساب النتائج المعتمد من طرف مؤسسة اقتصادية.

المبالغ	البيان
	ح/70: المبيعات والمنتجات الملحقه
	ح/72: الإنتاج المخزن
	ح/73: الانتاج المثبت
	ح/74: إعانات الاستغلال
	1 إنتاج السنة المالية
	ح/60: مشتريات المستهلكة
	ح/61+ ح/62: الخدمات الخارجية والاستهلاكات
	2 استهلاك السنة المالية
	3 القيمة المضافة للاستغلال
	ح/63: أعباء المستخدمين
	ح/64: الضرائب والرسوم
	4 إجمالي فائض الاستغلال
	ح/75: منتوجات العمليات الأخرى
	ح/65: الأعباء العملياتية الأخرى
	ح/68: محصصات الاهتلاكات والمؤونات
	ح/78: الاسترجاعات على الخسائر
	5 النتيجة العملياتية
	ح/76: المنتوجات المالية
	ح/66: الأعباء المالية
	6 النتيجة المالية
	7 النتيجة العادية قبل الضرائب
	الضرائب الواجب دفعها
	مجموع منتوجات الأنشطة العادية
	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	ح/77: عناصر غير عادية-منتوجات
	ح/67: عناصر غير عادية-أعباء
	9 النتيجة الغير العادية
	10 صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الإقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص75

الجدول رقم (8) يمثل الجدول المفضل لحساب النتائج المعتمد في شركات التأمين

رقم الحساب	البيان	السنة N	السنة N-1
70	قسط التأمينات على العمليات المباشرة		
72	التعويضات المؤجلة		
1	رقم الأعمال الصافي		
60	أداء عن العمليات المباشرة		
2	استهلاك السنة المالية		
3	القيمة المضافة		
63	أعباء المستخدمين		
64	الضرائب والرسوم		
4	الفائض الإجمالي للاستغلال		
75	إيرادات العمليات الأخرى		
65	أعباء عمليات أخرى		
68	خسائر القيمة		
78	استرجاع خسائر القيمة		
5	النتيجة العملياتية		
76	الإيرادات المالية		
66	المصاريف المالية		
6	النتيجة المالية		
7	النتيجة قبل فرض الضريبة		
	الضرائب الواجب دفعها		
	الضرائب المؤجلة		
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
77	إيرادات		
67	أعباء		
9	نتيجة غير مادية		
	صافي الربح المالية		

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير المالية المقدمة من طرف المؤسسة

بالاعتماد على الجداول أعلاه يمكن القول أن شركات التأمين تعتمد على منهج محاسبة شأنه شأن المؤسسات الاقتصادية الأخرى من حيث التزامها بنفس المبادئ والقواعد المحاسبية في تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات ثم تبويبها بغرض إعداد البيانات المالية الختامية في كل فترة محاسبية.

لكن تبقى شركات التأمين تحتفظ بخصوصياتها وتميزها عن باقي الأنشطة الاقتصادية مما جعل هناك اختلاف في محاسبتها نظرا لخضوعها لقيود تنظيمية وقانونية مفروضة عليها من طرف نصوص تشريعية بغرض الرقابة والإشراف عليها لحماية أموال المؤمن لهم.

المبحث الثالث: واقع سوق التأمين في الجزائر.

لقد مر سوق التأمين الجزائري بمراحل متعددة لا يمكن إغفال أي منها وهذا لمساهمة ولتأثير كل مرحلة فيما هو عليه اليوم وذلك بدءا من الحقبة الاستعمارية وما تلاها من مراحل وما يواجهه اليوم من تحديات الانفتاح الاقتصادي، وبعكس هذا التعدد وخاصة بعد الاستقلال تطور السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية و محاولتها مواكبة التطورات العالمية.

المطلب الأول: عرض هيكل التأمين في الجزائر.

يتكون هيكل قطاع التأمين في الجزائر من عدة شركات مختلفة وتعاضديات.

أولا: الشركات: نذكر منها ما يلي: ¹

1- الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين BAAC أنشأت سنة 1963 برأسمال 27 مليار دينار تخصص في الأخطار الصناعية.

2- الجزائرية للتأمين (شركة مصرية جزائرية) SAA أنشأت سنة 1963 برأسمال 31 مليار دينار تخصص في السيارات.

3- الجزائرية للتأمين الشامل CAAT أنشأت سنة 1985 برأسمال 1.5 مليار دينار تخصص في إعادة التأمين.

ثانيا: التعاضديات: نذكر منها: ²

1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA برأسمال 100 مليون دينار متخصص في تأمين الأخطار الفلاحية.

2- التعاضدية الجزائرية MAATEC برأسمال 100 مليون دينار متخصص في تأمين أعمال التربية والثقافة.

¹ - أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 39/38.

² - أنظر الموقع: http://www.c.nma.dz/arabe/ou-sommes-nous.html :15/05/2019 heure 20 :00pm

ثالثا: شركات التأمين المتخصصة: ابرزها: ¹

1- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX رأسمالها 450 مليون دج تخصص بضمان العمليات الموجهة للتصدير تأسست عام 1996.

2- شركة ضمان القرض العقاري SGCI رأسمالها مليار دينار تخصص في ضمانات القروض العقارية تأسست عام 1997.

3- الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار ICGA رأسمالها 2 مليار دج تخصص في ممارسة عمليات التأمين المرتبطة بمنح قروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأسست عام 1998.

رابعا: شركات التأمين الأخرى: أهمها: ²

1- شركات التأمين وإعادة التأمين AIRGLATSUT برأسمال 1.8 مليار دج، شركة جزائرية بحرينية قطرية تأسست عام 1997.

2- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR رأسمالها 450 مليار دج تخصص للقيام بمختلف أنواع التأمين تأسست عام 1998.

3- الجزائرية للتأمينات تأسست عام 1998 برأسمال 180 مليون دج.

4- شركة تأمين المحروقات CASH تخصص في تأمين المحروقات رأسمالها 1.8 مليار مليون دج.

5- الشركة المتوسطة للتأمين MAG تخصص بالقيام بمختلف أنواع التأمين تأسست عام 2001.

6- الشركة العابرة للقارات وإعادة التأمين تأسست عام 2001.

7- شركة ريان للتأمين، تأسست عام 2001.

8- أما كارديف الجزائر التي أنشأت بالجزائر سنة 2006 فهي مخصصة في التأمين على الأشخاص وقد صنفت الشركة

الأم "كارديف أس أ" في المرتبة الرابعة بفرنسا في قائمة المؤمنين على الحياة وهي ناشطة في 36 بلدا وتؤمن 35

مليون شخص وهي لا تملك شبكة خاصة بل تعتمد على شبكات بنكية لشركائها عبر 150 بنكا في العالم. ³

¹ - أنظر الموقع: www.maatec.dz/ship.php/ :15/05/2019 heure 20 :00pm.

² - أنظر الموقع: www.maatec.dz/ship.php/ :15/05/2019 heure 20 :00pm.

³ - أقاسم نوال، مرجع سبق ذكره، ص46.

خامسا: هيئات المراقبة والتأطير: تتمثل هيئة المراقبة والتأطير فيما يلي:¹

1- المجلس الوطني للتأمينات CNA: يتبع لوزارة المالية ويسعى إلى تطوير نشاط التأمين كما يهتم بمشاكل سوق التأمين بصفة عامة بما فيها شركات التأمين والمؤمن لهم وتمثل فيه هيئات مختلفة: وزارة المالية، شركات التأمين، المؤمن لهم ووزارات أخرى.

2- الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين MAR: أنشأ في 22 فبراير عام 1994 له صفة الجمعية المهنية وهو يختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين فقط حيث لا تشمل عضويته إلا شركة التأمين.

المطلب الثاني: المراحل التي مر بها التأمين في الجزائر.

سنقوم بالتحدث على نشاط التأمين في الجزائر وتطوره التاريخي إلى غاية تحقيق الإنتاج الاقتصادي، مروراً بتنظيم سوق التأمين في الجزائر قبل صدور قانون 95-07 وبعد صدور هذا القانون.. بالإضافة إلى تحديد منتوجات سوق التأمين في الجزائر.

أولاً: التأمين في الجزائر غداة الاستقلال.

يعد التأمين أحد الركائز الرئيسية للاقتصاد الوطني وهذا ما جعل السلطات الجزائرية تتدخل وتتخذ الإجراءات اللازمة لإعادة السلطة لمؤسسات التأمين.²

الفرع 1: الفترة الاستعمارية: يرتبط وجود التأمين في الجزائر بوجود الاستعمار ومؤسساته التي تسيّره في هذا النشاط حيث ظهر في أوروبا على شكل تعاوني إثر إنشاء الشركة التعاونية للتأمين من الحريق سنة 1961، وتبعتها التعاونية المركزية الفلاحية من طرف الفلاحين الفرنسيين. وفي الحقيقة إن ظهور هذه الشركات كان تجسيدا للتشريعات الفرنسية التي أملاها القانون 13 جويلية 1930 والذي تواصل تطبيقه إلى 1947، حيث أدت الضرورة إلى سن قانون جديد يتلاءم والظروف الجديدة لمتطلبات العصر آنذاك وهو مرسوم 06 مارس 1947 الذي يتضمن تكوين لائحة إدارية عامة لمراقبة مؤسسات التأمين في الجزائر.

ومن أهم ما يمكن ذكره في هذه الفترة عن التأمين أنه اقتصر على المعمرين حيث لم يستفد الجزائريون إلا القليل منه خاصة إذا علمنا أن التأمينات الاجتماعية ظهرت متأخرة بالجزائر مقارنة بفرنسا والدول الأخرى، وكانت تسعى

¹ - نفس المرجع السابق، ص 47.

² - <http://KANZ-REDHA.BLOGSLO.COM/> 2015 vue le 13/05/2019 à 14 :57pm

السياسة الاستعمارية من وراء ذلك إلى ترك الشعب الجزائري يتخبط في مشاكله الاجتماعية والاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال الهيمنة الفرنسية نسبة 59% من مؤسسات التأمين أي ما يعادل 127 من 218 مؤسسة. واقتصر الدور الاجتماعي للتأمين في هذه الفترة على تلبية حاجات المعمرين أما الدور الاقتصادي فلم يكن كبيرا نظرا لقلّة المؤسسات الصناعية المؤمنة في الجزائر.

الفرع 2: مرحلة ما بعد الاستقلال.

بدورها انقسمت إلى عدة مراحل كالتالي:

أ- المرحلة الانتقالية (1962-1965): عندما حطت الحرب أوزارها وانتزعت الجزائر استقلالها السياسي، بقي قطاع التأمين خاضعا لفرنسا وخاصة قانون 1930/07/13 المنظم والمسير لعقود التأمين، وقانون 1962/12/31 الذي أقر بذلك ما عدا ما يتنافى مع السيادة الوطنية، وقد كان قطاع التأمين بعد الاستقلال مستغلا حوالي 270 مؤسسة أجنبية أغلبها فرنسية وذلك في غياب تام لمراقبة الدولة الجزائرية لها، إذ تمكنت المؤسسات من تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبكل حرية والتي قدرت ب 140 مليار فرنك فرنسي قديم أصل 149 مليار فرنك فرنسي قديم وهو ما يعني حرمان الخزينة الجزائرية من مبالغ هامة إضافة إلى هذه المؤسسات من التزاماتها اتجاه المؤمن لهم نتيجة وقوع الحوادث وبالتالي عدم التعويض.

ولقد أدركت السلطات العمومية خطورة الوضع لذلك اتخذت بعض الإجراءات التي تهدف إلى رعاية المصالح الوطنية ومصالح المؤمن لهم وتجسد ذلك من خلال الإجراءات التالية:

➤ **إصدار قانون 63-197 في 08 جوان 1963:** والذي بموجله فرضت إجبارية إعادة التأمين بالنسبة لجميع

عمليات التأمين وذلك لدى صندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين "CAAR" الذي أنشأ خصيصا لهذا الغرض، وقد حددت نسبة التنازل لهذا الصندوق 10% من رقم أعمال المؤسسات الممارسة وذلك بموجب قرار من وزير المالية الصادر في 1963/10/15.¹

➤ فرض رقابة على مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطها في الجزائر وذلك وفقا لشروط إدارية الهدف منها وفاء هذه المؤسسات بالتزاماتها، كل هذا وتم إصدار القانون رقم 03-201 الصادر في 08 جوان 1963 الذي

¹ - بوعلام طوفاني، التأمين في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 17.

أهم ما جاء به هو طلب الاعتماد لدى وزارة المالية، هذا الاعتماد الذي كان يتطلب دفع ضمان مالي يقدر ب 25% من معدل الأقساط الصافية للسنوات الخمس الأخيرة للمؤسسة.

ب- مرحلة الاحتكار: 1966-1972: تأسس احتكار الدولة لقطاع التأمين ابتداء من 1966 والذي أدرج ضمن منطلق استراتيجي للتمنية وسمح بخلق اقتصاد مركزي يقوم على أساس الصناعات الثقيلة، وتكرس هذا الاحتكار بتاريخ 1966/05/27 بإصدار الأمرين:

➤ الأول: رقم 66 والذي تم بموجبه تأمين شركات التأمين العاملة في الجزائر وانتقال أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة التي أصبحت تشغل جميع عمليات التأمين بواسطة المؤسسات الوطنية المتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمين SAA التي تم تأمينها بموجب الأمر الثاني 66-127 ومن بين 17 شركة أمت فقط SAA، والشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين.¹

ت- مرحلة التخصص: 1973-1979: ابتداء من سنة 1973 اتبعت الجزائر سياسة إعادة التنظيم في قطاع التأمين وهذا بغرض مواكبة التحولات الاقتصادية وملائمة البيئة الجزائرية، والذي جسد بموجبه قرارات بقي العمل بها إلى غاية سنة 1976 ونظمت سياسة إعادة التنظيم جعل الشركة الوطنية تختص في عدد محدد من أنواع التأمينات وبذلك يكون احتكار الدولة الذي أنشأ سنة 1966 قد تضاعف بشكل آخر من الاحتكار وهو التخصص.

وعليه أصبحت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR متخصصة في المخاطر الصناعية (حريق ، انفجارات، النقل البري، البحري) أما عمليات إعادة التأمين فأسندت إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين التي تم إنشاؤها بموجب الأمر 73-54 الصادر بتاريخ 1973/10/01.

ث- مرحلة إصدار أول قانون تأميني جزائري "1980-1994": منذ استقلال الجزائر وعمليات التأمين في الجزائر تخضع للمشروع الفرنسي الذي يتوافق والنظام الرأسمالي، هذا الأخير الذي لا يتوافق والاتجاهات السياسية والاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ 1966. وبناء على ذلك تم إلغاؤه في 1970/07/05، وبين هذا التاريخ وتاريخ 1980/08/09 لم يصدر أي تنظيم خاص بالتأمين وبالتالي خلال هذه السنوات كان قطاع التأمين في فراغ قانوني.

وفي 09 أوت 1980 تم إصدار قانون 07-80 المتعلق بالتأمينات والذي كان يهدف إلى:

¹ - عبد الرزاق خروف، التأمينات الخاصة في التشريع، مطبعة حيدر، 1998، ص 35.

- إخضاع قطاع التأمين للنظام الاشتراكي وجعله يتوافق وباقي الأنشطة.
- السيطرة على التأمين كونه وسيلة من وسائل الدولة للرقابة على الاقتصاد.

وفي عام 1985 ازدادت عملية التخصص من خلال إعادة الهيكلة التي مست الشركات الوطنية، إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين النقل CAAT التي انشقت عن CAAR بموجب المرسوم 85-82 الصادر في 1985/04/30، أصبحت هذه الشركة مختصة في التأمينات النقل وهذا نظرا لمكانة تأمين النقل فيما يخص الحجم الكلي للأقساط حوالي 16%، بينما شركة CAAR تحتكر الأخطار الصناعية. كما كان هناك مشروعا لإنشاء شركة مختصة في تأمينات الحياة تنشق عن شركة SAA إلا أن هذا المشروع فشل.¹

ج-مرحلة تحرير السوق(1995 إلى يومنا هذا): لقد كان من المفترض نظريا بعد جملة من الإجراءات المتخذ أن يزدهر نشاط التأمين إلا أن الذي حدث هو العكس تماما، إذا تراجع معدل مساهمة التأمين في الناتج المحلي الخام بمعدل اختراق التأمين من 12% سنة 1991 إلى 0.67% سنة 1995، كما تراجع نمو القطاع بنسبة 56%... ولعل أسباب هذا التراجع تعود إلى حالة الاقتصاد الهش. إذ عرفت بداية التسعينات ركودا اقتصاديا كما تجاوزت معدلات التضخم 30% و 25% بالنسبة للبطالة، وتراجعت قيمة الدينار نتيجة للتخفيضات المتتالية التي مني بها.

إضافة إلى كل هذا فقد ظهرت منافسة غير مشروعية بنيت على أساس تخفيض الأسعار وذلك بغرض كسب حصص سوقية في مختلف الفروع، وخاصة ذات المردودية العالية منها (السيارات، النقل، الأخطار الصناعية). وقد طبقت هذه السياسة من طرف كل شركات التأمين وبالأخص من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والذي قام بتخفيض التعريفات في فرع السيارات وهو ما مكنه من كسب حصة فيه ب 32% سنة 1995، بعد أن كان فرع الأخطار الفلاحية يساهم بأكثر من 90% في رقم أعماله، وعليه تم إجراء تعديلات على القوانين المنظمة للقطاع وهو ما تجسد بإصدار الأمر رقم 95-07 والمتعلق بالتأمينات الذي بموجبه تم تحرير قطاع التأمين وإلغاء الاحتكار.. وتبين من خلال هذا الإجراء الهام الاتجاه الجديد للدولة بتحرير القطاع وفتحه أمام الجميع بما فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

وبمقتضى هذا الأمر عززت الوزارة مهامها بإنشاء بعض الآليات الجديدة لتنظيم ومراقبة قطاع التأمينات، فأنشأت هيئة للمراقبة وتم اعتماد وسطاء للتأمين كقنوات توزيع جديدة لخدمة التأمين. إضافة إلى مجلس استشاري يدعى المجلس الوطني

¹ - عبد الرزاق بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص 35.

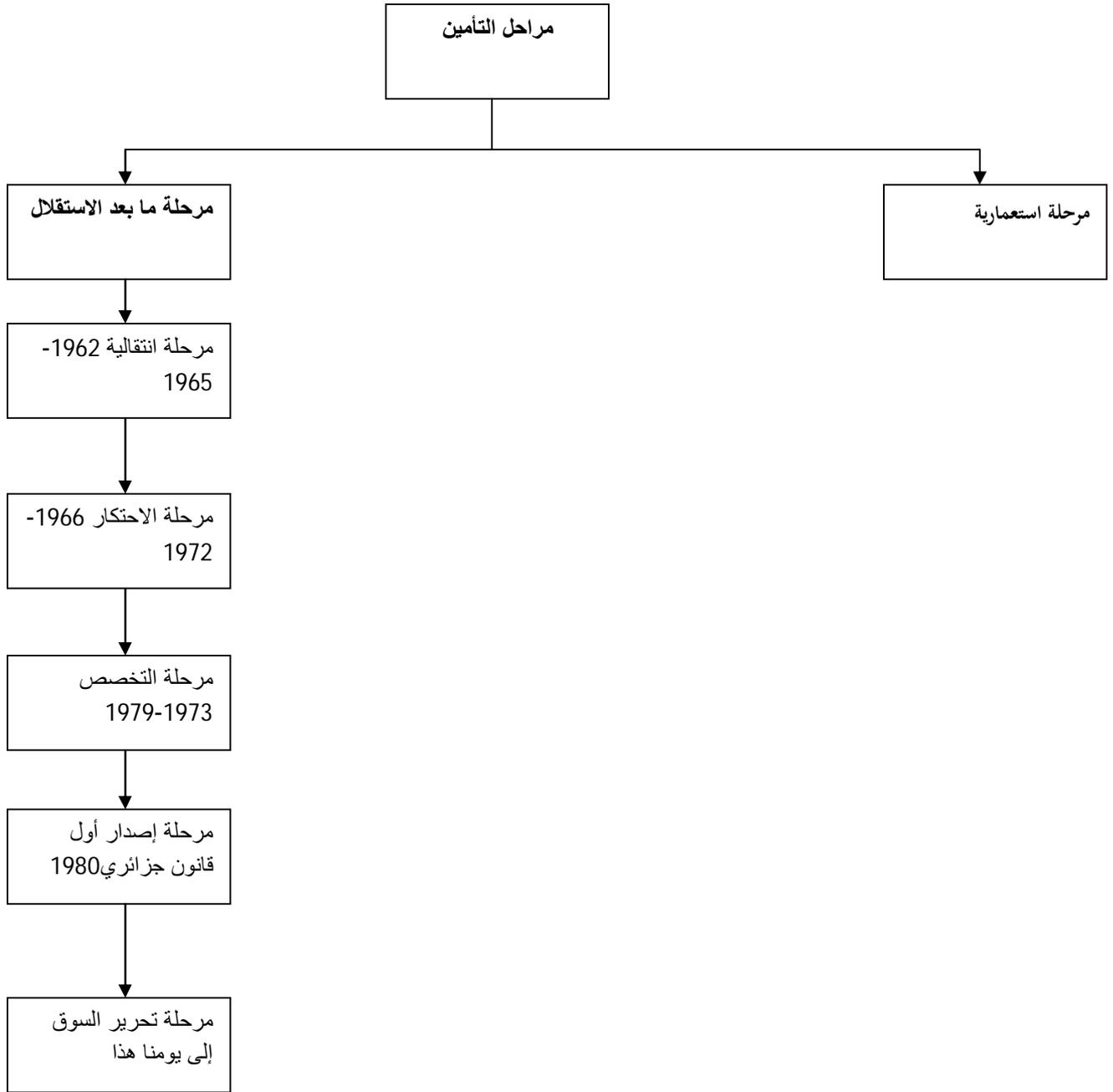
للتأمينات CNA، هذا الأخير كلف بتحليل المسائل المتعلقة بالتأمين والتي تعرض عليه وذلك في إطار ترقية وتطوير سوق التأمينات ومن مهام المجلس:

-تقديم الاقتراحات الهادفة إلى ترشيد نشاط التأمين وتطويره.

-إعداد تقرير سنوي يلخص فيه الوضع العام الذي يسود قطاع التأمين والذي يقدم إلى رئيس الحكومة بواسطة وزارة المالية.

وبهدف النهوض بقطاع التصدير فقد تم إصدار مرسوم حدد الأخطار المغطاة من طرف قرض التصدير والذي أوكلت مهمته إلى الشركة الجزائرية للتأمينات وضمن الصادرات، وحصا من الوزارة الوصية للنهوض بالقطاع وأمام النقائص التي سجلت في الميدان وكذا سلسلة الفضائح التي سجلت في القطاع المالي والمصرفي (بنك الخليفة، البنك الصناعي..). فقد سعت لسد الثغرات وتشديد الرقابة على القطاع بتدعيمه بترسانة إضافية من القوانين والمراسيم التشريعية المنظمة له، خاصة قانون رقم 06-84، إضافة إلى مجموعة من المراسيم والقرارات التي صدرت سنة 2007 لأهمية إعادة التأمين من حيث حماية الممتلكات والثروات الوطنية وكذا جلب العملة الصعبة وبغية تحريره أكثر فقد تم سنة 1988 تخفيض معدلات التنازل الإجبارية والتي بموجبها تتنازل شركات التأمين عن نسبة من محفظة نشاطها في مجال إعادة التأمين إلى الشركة الوطنية للتأمين SAA يعود هذا الامتياز لصالح الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR سنة 2002 وقد حددت هذه التنازلات الإجبارية والتي بموجبها 10% لكل من فرع الأخطار الصناعية وأخطار النقل المرتبطة بأجسام السفن والطائرات بعدما كانت 80%، أما عمليات البضائع والأخطار حددت ب 5% لكل منها.

الشكل (3): منخطط يوضح مراحل التأمين في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مذكرة أقاسم نوال التي ذكرت سابقا

المطلب الثالث: قيود وتحديات قطاع التأمين في الجزائر

يواجه قطاع التأمين الجزائري عدة مشاكل وقيود أدت إلى ضعفه ومحدوديته، منها التي ترجع إلى عوامل خارجية وأخرى ترجع إلى عوامل داخلية تتعلق بشركات التأمين.

أولاً: العوامل الخارجية: تتمثل في: ¹

- العامل الديني: ويتركز هذا العامل على عدم تقبل فكرة التأمين واعتبارها محرمة وفق نصوص الشريعة الإسلامية.
- العامل الثقافي والإيديولوجي: إن النظام الاشتراكي ونموذج الإنتاج المطبق سابقاً على الفرد أن يعتمد على حماية الدولة في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية (الصحة، العمل، التعليم، السكن)
- عامل محدودية الدخل: إن غالبية الأفراد دخولهم محدودة وهي بالكاد تكفي لسداد المأكل وفواتير الكهرباء والماء والهاتف وغيره، لذا يصبح الطلب على منتوجات التأمين محدوداً أي أن الأفراد لا يملكون القدرة الشرائية.
- عامل غياب الوعي التأميني: الذي يعد أهم المعوقات التي تواجه السوق التأمينية، فالفرد الجزائري ليس لديه وعي كاف بأهمية التأمين وهو أقل بكثير مما هو عليه الأمر في أوروبا والعالم المتطور، ونجد أن هناك عدد من الأفراد يعتقدون أنهم ليسوا بحاجة إلى التأمين.

ثانياً: العوامل الداخلية: يمكن تلخيصها فيما يلي: ²

- طول مدة تسوية المتضررين (تأخذ إجراءات التعويض) إن علاقات التعاون بين شركات التأمين ليست على ما يرام خاصة في مجال التسويات، حيث لا توجد هناك آلية معينة متفق عليها لحل المشاكل العالقة بين شركات التأمين فيما بينها من جهة وبين الشركات والمؤمن لهم من جهة أخرى، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى طول مدة تسوية المتضررين.
- نقص وضعف الكوادر البشرية المتخصصة في مجال التأمين.

¹ - بناي مصطفى، واقع وأفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2011، 3، ص 204.

² - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

يفتقر قطاع التأمين في الجزائر إلى الاختصاصات والمهارات الضرورية لا سيما في مجال تصميم المنتجات التأمينية والاكنتاب وخبراء التأمين ويرجع ذلك لعدم وجود معاهد متخصصة في التأمين وندرة الاختصاصات في هذا المجال على مستوى الجامعات.

-افتقار قطاع التأمين إلى بنك المعلومات، حيث ما زال سوق التأمين في الجزائر يفتقر إلى قاعدة معلوماتية مركزية يتم بواسطتها تبادل المعلومات بين شركات التأمين للاسترشاد بها لمختلف أنواع التأمين، وكذا لعلاقة قطاع التأمين مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

-نقص الديناميكية، حيث من المفروض أن تقوم شركات التأمين والوسطاء بحملات الدعاية والإشهار(البصرية، السمعية، المكتوبة.. الخ) وبعبارة أخرى يجب أن يكون المؤمن له على دراية كافية بكل الضمانات والمزايا التي تقدمها خدمات التأمين. ويجب أن تنشأ علاقات متينة تربط بين المؤمن والمؤمن له وذلك للمحافظة على أكبر عدد ممكن من الزبائن¹.

¹ - بناي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 206

خلاصة:

يتضح من خلال هذا الفصل أن الإنسان واجه العديد من المخاطر التي تصبه في شخصه أو فيما يملكه، وهو يبحث دائماً عن الأمان والحماية من المخاطر ويستخدم مجموعة من الوسائل لمواجهةها كالتأمين: لذلك نجد أن فكرة التأمين قد تطورت عبر الزمن وذلك حسب حاجات الإنسان لها، فبعد أن كانت عبارة عن قرص بحري تطورت إلى الصورة التي يوجد عليها الآن. وعليه فإنه يمكننا أن نعرف على أن يمثل عقد بين طرفين يسمى الأول بالمؤمن (شركة التأمين) والطرف الثاني يسمى المؤمن له. ويلتزم بموجب هذا العقد بأن تدفع شركة التأمين مبلغ من المال أي تعويض مادي إلى المؤمن له عند تعرضه لحادث أو خطر مبین ومثبت في عقد التأمين.

أما من الناحية التقنية فنجد أن التأمين يقوم على فكرة التبادل والمساهمة في تحمل الخسائر بين المؤمن لهم الذين يقومون بجمع أموالهم في شكل رصيد مشترك وهذا ب غرض تحقيق هدف مشترك وهو تحمل الخسارة التي تنتج عن الأخطار التي تهددهم.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها هي كالتالي:

- تعد شركات التأمين من بين المؤسسات المالية التي تستهدف الربح وتحقيق الرخاء الاقتصادي.
- تعتمد شركات التأمين على تجميع الأموال ليعاد استثمارها في الأوراق المالية وتقديم القروض.
- تقوم شركات التأمين بوظائف رئيسية تتمثل في إدارة العمليات والنشاط التسويقي.

وبعد توضيحنا لمفهوم التأمين وشركات التأمين بشكل عام سنحاول في الفصل الموالي إظهار كيفية تقييم الأداء المالي في شركات التأمين.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي **CRAMA**

تمهيد:

أدى توسع النشاط الاقتصادي إلى ظهور مؤسسات مالية كضرورة حيوية لتعبئة الأموال وإعادة توزيعها، ويعتبر القطاع الفلاحي من أهمها . وأولت له الدولة أهمية كبيرة بتمويله عن طريق تأسيس مؤسسات ومنشآت مالية من بينها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA ،الذي يقدم خدمات مالية متنوعة متعلقة بالفلاحة في ميدان التأمين بهدف تطور وتنمية هذا القطاع وتشجيع الفلاح للاستثمار فيه ويتجسد الاهتمام بهذا القطاع من خلال الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي المنشأة على المستوى الجهوي.

ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نعرض فيه الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من نبذة تاريخية ونشاطاته وهيكله التنظيمي ، أما المبحث الثالث فتطرق إلى المعالجة المحاسبية لعمليات الصندوق.

وسوف نتناول في هذا الفصل ما يلي:

- المبحث الأول : لمحة عامة حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .
- المبحث الثاني : نشاطات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .
- المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بواسطة النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي

المبحث الأول : لمحة عامة عن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي :

أن فكرة التعاون الفلاحي تعود جذورها إلى بداية القرن العشرين بصدر القانون 08 جويلية 1901 م ، المتضمن إنشاء منظمات وشركات تتكفل بالتعاون الفلاحي ، ولتجسيد هذه الفكرة أسست الدولة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الذي كلف بالنشاطات التأمينية وذلك عن طريق الصناديق الجهوية الموزعة على التراب الوطني.

المطلب الأول : نشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي: نبرز فيه مايلي:¹

يعود تاريخ إنشاء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي إلى سنة 1972م بالأمر رقم 64-72 المؤرخ في

1972/12/02م بإدماج :

*CCRMA الصندوق المركزي لإعادة التعاونيات الفلاحية المنشأ عام 1907م.

*CCMSA الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي المنشأ 1949م .

*CRMA صندوق التعاون الفلاحي والتعاقد المنشأ في 1958م.

أصبح التعاون الفلاحي الذي مقره في الجزائر في 25 فيفري من سنة 1972 إلى سنة 1995م ، انحصر مهام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في التأمينات الاقتصادية الفلاحية تامين العتاد الفلاحي ، التأمينات الاجتماعية الفلاحية ، تامين الأشخاص في 1995م ، وصدر المرسوم التنفيذي 95-97 في 1995/04/01م .

وقد وصل عدد صناديق التعاون الفلاحي إلى 62 صندوق جهوي على مستوى الوطن ومن بين هذه الصناديق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي البويرة.

المطلب الثاني: تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة.

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة من أهم فروع الصناديق الجهوية لتجسيد نشاطاته على مستوى ولاية البويرة ، تأسس هذا الصندوق بموجب القرار رقم 02/81 من المديرية العامة بالجزائر المؤرخ في 1981/01/01م ، وقد كان هذا الصندوق من قبل هذا التاريخ تحت إشراف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية تيزي وزو ، وهو يشمل منذ 1982م كل البلديات والدوائر المتواجدة على مستوى ولاية البويرة ، كبقية الصناديق الجهوية على مستوى الوطن يعرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة ، استنادا إلى المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي 95-97 تعتبر الصناديق التعاقدية الفلاحية شركات مدنية لأشخاص ذات طابع تعاقدية ورأس مال متغير وليس لها غرض الربح.

¹المرسوم التنفيذي رقم 95-97 الذي يمدد القانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاونية الفلاحية الجريدة الرسمية رقم 19 السنة 1995/04/01 المواد من

المطلب الثاني : أجهزة تسيير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة.

يحتوي الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة على ثلاث أجهزة تسييرية تتمثل في :¹

***الجمعية العامة:** تتكون الجمعية العامة من 180 شريك منتخب من طرف 2300 شريك في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي على مستوى دوائر وبلديات ولاية البويرة تجتمع مرة واحدة كل سنة في دورة عادية ويمكن أن تجتمع في دورات استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك وتعتبر جهاز تداولي تتمثل أهم اختصاصاتها فيما يلي :

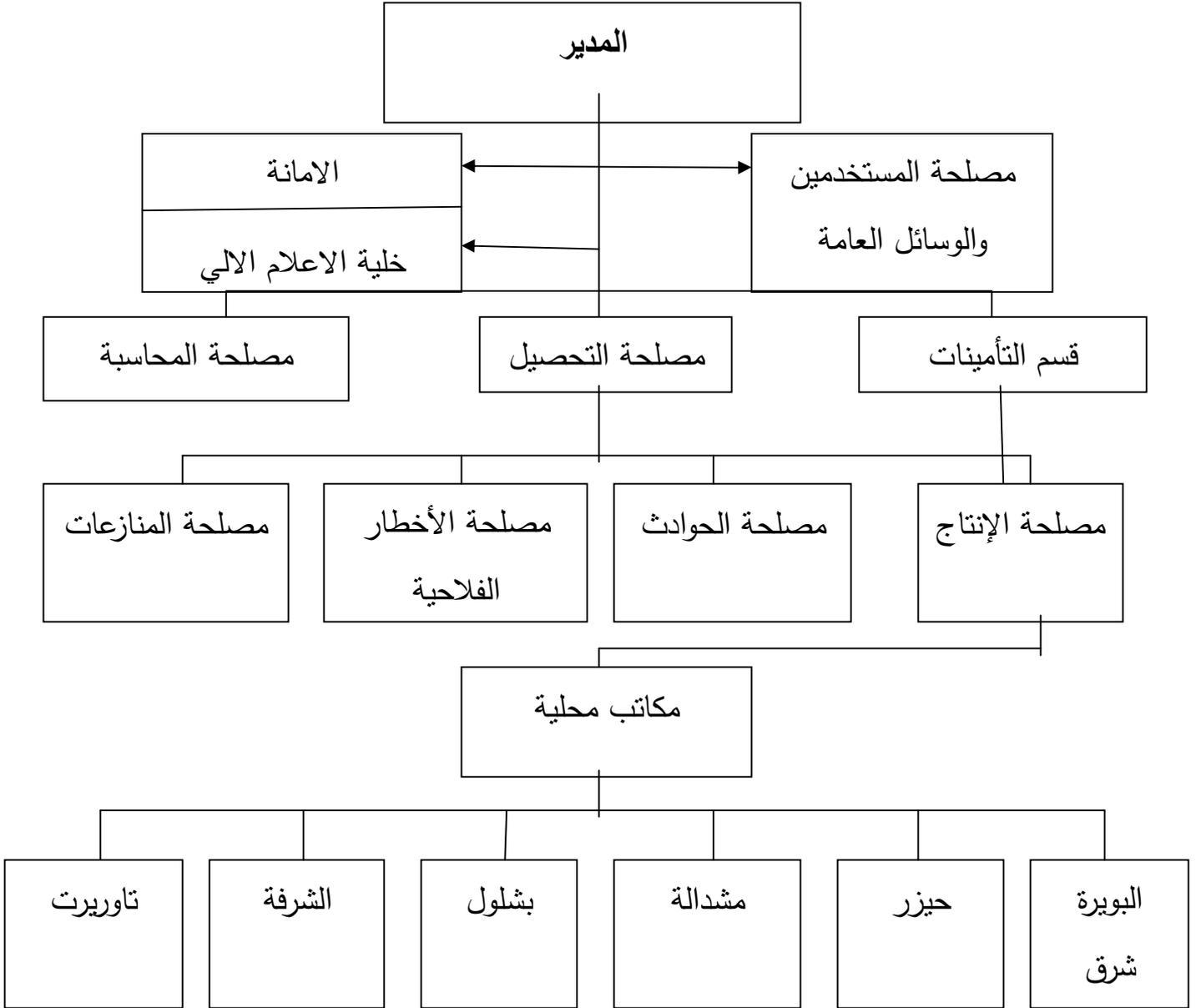
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للصندوق.
- التداول على اقتراحات توزيع فوائض السنة المالية المنصرمة والمصادقة عليها.
- التداول على النظام الداخلي والمصادقة عليه.
- التداول على برنامج النشاط التقديري الذي يقدمه مجلس الإدارة والمصادقة عليه.
- *مجلس الإدارة:** يتكون مجلس الإدارة من 5 أعضاء منتخبين من بين أعضاء الجمعية لمدة عضوية تقدر ب 4 سنوات كما ينتخب المجلس رئيسا من بين أهم اختصاصات هذا المجلس :
- دراسة ميزانيات الصندوق الجهوي التقديرية والتصويت عليها.
- الفصل في اقتناء الممتلكات وانجازها والتنازل عنها.
- الموافقة على مخططات توظيف الأموال وشراء الأسهم وبيعها.

المدير: يعين المدير بقرار من الأمين العام للصندوق بعد موافقة مجلس الإدارة ، وباعتباره المسئول الأول للصندوق قد تميز بالصلاحيات التالية:

- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- مثل الصندوق في كل أعمال الحياة المدنية وأمام العدالة.
- لتمتع بالسلطات السليمة على جميع مستخدمي الصندوق الجهوي مع إمكانية تفويض جزء من صلاحياته لمساعديه المباشرين.

¹ معلومات مقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق التعاون الفلاحي بالبويرة
تشكل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من عدة اجهزة إدارية يمكن توضيحها فيما يلي :
الشكل (4) : يبين الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة.

المبحث الثاني: نشاطات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة.

يجب الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي على انشغالات الأعوان الاقتصادية في المجال الفلاحي وذلك من خلال الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة ، الذي يتكفل في فرع التأمينات بضمان الحفاظ على استثمارات الفلاحين بتأمينها.

الطلب الأول : مهام وأهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة.

سما هذا المطلب الى مهام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي للبويرة وأهداف:

الفرع الأول: مهام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة.

عتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة همزة وصل بين وزارة الفلاحة والفلاح ويمكن تلخيص أهم المهام التي تقوم بها فيما يلي:¹

التأمين الفلاحي:

- امين العتاد الفلاحي والحرائق والمحصول وخسائر المياه وتأمين المستثمرات الفلاحية تربية الموشى ، الدواجن ، النحل

- امين الأخطار المتعددة (مخاطر السكن ، مخاطر الشغل ...)

- امين عملية النقل (الجوي ، البري والبحري)

إضافة إلى تأمينات أخرى مثل:

- امين الحوادث الفردية.

- لتأمين على السرقة والحوادث الأخرى.

- امين وسائل النقل.

الفرع الثاني : أهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

سعى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة من خلال قيامه بنشاطاته المختلفة إلى تحقيق الأهداف التالية:

¹معلومات من طرف CRMA BOUIRA

- لب الاستثمارات للقطاع الفلاحي بضمان التامين الفلاحي من جميع الجوانب.
- لتقليص من أخطار القطاع الفلاحي.
- صرنة تسيير التأمينات الفلاحية.
- رويج الثقافة التأمينية.

المطلب الثاني: نشاطات الصندوق.

فرع التأمينات في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة مصالح مكلفة بالقيام بهذه المهام:¹

الفرع الأول : مصلحة الإنتاج

تعتبر من أهم المصالح الموجودة في فرع التأمينات يتم على مستواها أول علاقة مع الزبون بالصندوق وتمثل نشاطاتها الرئيسية فيما يلي:

- مان تغطية كل الأخطار التي قد تصيب القطاع الفلاحي (غابات، الزراعة الغذائية والصيد البحري.... الخ).
- لعمل على جلب الزبائن للصندوق من خلال المكلف بالتسويق.
- لعمل على الترويج للثقافة الفلاحية من خلال حملات توعية وأبواب مفتوحة.

لكي يبقى الصندوق الجهوي للصندوق الفلاحي بالبويرة على زبائنه والعمل على زيادة عددهم اعتمدت في ذلك على توسيع فروع التامين والمتمثلة في:

- امين الماشية.
- امين النحل.
- امين الدواجن.
- امين الحصاد من الحرائق.
- امين البيوت البلاستيكية.
- امين أشجار النخيل.

¹ معلومات من طرف CRMA BOUIRA

- امين زراعة البطاطا وغيرها من الخضروات والفواكه.

الفرع الثاني : التأمينات ضد الأخطار الأخرى:

إضافة إلى التأمينات الفلاحية الأخرى التي تعتبر النشاط الأساسي للصندوق الجهوي توسع مجال التأمينات إلى:

- امين الحوادث الفردية.

- امين وسائل النقل.

- امين السيارات.

لتأمين ضد الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الزلازل) وتتم العملية التأمينية من طرف المصلحة كما يلي :

- استقبال الزبائن وعرض عليهم مختلف التأمينات التي يوفرها الصندوق.

- حديد لهم ضمانات كل عقد تامين وقسط كل ضمان.

- عداد عقد التامين.

- عداد ملف العقد الذي يكون مصحوبا دائما بزيارة نوع الخطر V ISIT DU RISQUE الإيمضاء من

طرف المؤمن والمؤمن له، ويحتفظ كلاهما بنسخة من العقد .

ي نهاية كل يوم تودع المصلحة حصيلة العمل اليومي لدى المصلحة .

الفرع الثالث: عملية التعويض.

عد إيمضاء الزبون لعقد التامين مع الشركة تكون هذه الأخيرة مسؤولة مسؤولية كاملة على أي خطر او حادث يصيب

الشيء المؤمن عليه، وتتكفل هذه الأخيرة بدراسة ملفات الحوادث الجسمانية والمادية التي يصاب بها الزبون المؤمن لدى

الشركة ، ولكي تكون الأضرار ناجمة عن حوادث قابلة للتعويض يجب أن يكون الملف الذي يدفعه المؤمن إمام الصندوق

(مصلحة الحوادث) كاملا ومستوفيا لكل الشروط الضرورية المتمثلة فيما يلي: ¹

- يداع تصريح بحدوث الضرر على مستوى المصلحة مع مرات الآجال المحددة.

- يام الملف بمصلحة الحوادث مراجعة مدة انتهاء العقد.

- عمين خبير ليقيم الضرر على أساس التصريح ومحضر معاينة الحادث وإرساله إلى المصلحة (مصلحة الحوادث).

¹ معلومات من طرف CRMA BOUIRA

- عيين مقدار التعويض على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.
- سوية الملف وتقييده محاسبيا (إرساله إلى مصلحة المحاسبة لتقوم بالحسابات اللازمة).¹

الفرع الرابع: المتابعة القانونية.

وجد في هذه المصلحة مكلف بالقضايا القانونية يكمن دوره فيما يلي:

- سبير ملف المؤن المضور قانونيا.
 - استقبال تقرير الخبير الذي عاين الحادث.
 - متابعة القانونية للملف (تعيين محامي للدفاع عن الزبون).
 - تقديم الارشادات والنصائح القانونية للمصالح الأخرى عند الحاجة.
- المطلب الثالث: المصالح المشتركة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.**

تمثل المصالح المشتركة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في :

مصلحة الأمانة:

ي اقرب مصلحة للمدير فهي تعتبر قناة الوصول وقناة الخروج لكل عمل من متعلق بالمؤسسة ومن أهم أعمالها:

- استقبال وتوجيه المكالمات الموجهة للمدير والمصالح الأخرى.
- استقبال الزبائن.
- رتيب الوثائق.
- عداد الفاكس ، المكالمات ، تحديد المواعيد.
- لتكفل بالرسائل التي تصل إلى الصندوق والرسائل المعدة للبعث.

مصلحة الإعلام الآلي.

هتم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بإدخال الإعلام الآلي في تسيير العمليات المختلفة في الصندوق واستعمال

التقنيات المختلفة لمعالجة مختلف المعطيات، فنجد مكلف الإعلام الآلي تقني سامي قي الإعلام الآلي أن يتكفل ب:

- صلاح أي عطب أو تعطيل في أجهزة الإعلام الآلي في الصندوق.
- لسهر على السير الحسن للأجهزة المعلوماتية.

¹معلومات من طرف CRMA BOUIRA

- رجحة الأجهزة لمختلف مصالح الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

مصلحة الإدارة:

لعب هذه المصلحة دور الوسيط بين المديرية والعمال وذلك من خلال:

- **سير الموارد البشرية:** وتمثل أعمالها فيما يلي:
 - لتكفل بكل العلاقات الناشئة بين الصندوق والموظفين.
 - سير المستخدمين داخل الصندوق فيما يتعلق (الأجور ، إعداد كشوف الرواتب والمتقاعدين وتسجيل الغيابات، الرخص بالخروج.... الخ).
 - استقبال طلبات العمل السنوية والمرضية.
 - ستلام ملفات طلب العمل وإعلان مناصب الشغل الشاغرة.
- **سير الموارد المالية:**

تكفل هذه المصلحة بإدارة الموارد المالية وذلك بالقيام بما يلي :

- أثيث الصندوق وصيانة الآلات وإصلاحها (عتاد، مصنوعات).
- تسجيل العمليات المختلفة التي قامت بها على مستوى الصندوق (الصيانة ، الشراء).
- لبية طلبات المصالح الأخرى فيما يتعلق باحتياجاتها للتجهيزات.
- لقيام بعمليات الجرد لكل ما في المصالح الصندوق.

مصلحة التحصيل:

ممكن تلخيص مهام هذه المصلحة فيما يلي :¹

- حصيل ديون الزبائن ووضعها في حسابات الصندوق.
- تابعة الأقساط السنوية التي يدفعها الزبون كل سنة مقابل تجديده لعقد التأمين.
- لدخول في مفاوضات مع الزبون إذ لم يدفع أقساط العقد.
- رسال استدعاء للزبون للتفاوض معه.
- لقيام بمناقشات معه قصد الوصول إلى طريقة يدفع فيها ديونه.

¹ معلومات من طرف CRMA BOUIRA

مصلحة المحاسبة:

تكفل هذه المصلحة بصفة عامة بما يلي:

- راقبة حسابات وصحة العمليات اليومية التي تقوم بها كل مصلحة (مصلحة الإنتاج، ... الخ).
- تسجيل العمليات المحاسبية الخاصة بمختلف النفقات التي تقوم بها المؤسسة المتعلقة بأجور العمال.
- تسجيل القيود المحاسبية الخاصة والسادسية والسنوية.
- إعداد الميزانية التقديرية والعمل على تحقيقها.¹

المكاتب المحلية:

قد تم إنشاء عدة مكاتب محلية تابعة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة على مستوى بلديات ودوائر الولاية ونذكر:

- كتب محلي بوسط ولاية البويرة.
- كتب محلي بجيزر ويتعامل مع المناطق المحيطة بها مثل: بلدية تاغزوت.
- كتب محلي ببلدية بشلول.
- كتب محلي بمشدالة.
- كتب محلي بالشرفة.
- كتب محلي بتوريرت.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA

يعتبر تقييم الأداء المالي في مؤسسة ما مزودا للإدارة بمعلومات والمفاهيم التي تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة ومدى قدرة المؤسسة على الاستثمار الأمثل لمواردها.

المطلب الأول: المعلومات المالية والمحاسبية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي BOUIRA

سنتطرق في هذا المطلب إلى تلخيص المعطيات المجمعة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

- عرض الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول والخصوم لفترة 2016-2018.

- عرض جدول حساب النتائج لفترة الدراسة 2016-2018

الجدول يمثل الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لفترة 2016-2018.

¹معلومات من طرف CRMA BOUIRA

اولا. جانب الأصول لفترة 2016-2018

الجدول رقم (9): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول

الوحدة دينار جزائري

البيان	2016	2017	2018
الأصول الثابتة	43329518.38	46275824.97	45310153.13
مجموع الأصول الثابتة	43329518.38	46275824.97	45310153.13
الأصول المتداولة			
قيم الاستغلال	200991447.82	201131484.66	182835580.98
قيم قابلة للتحقيق	170346897.18	209042611.08	212598129.33
قيم جاهزة	69617860.46	59755783.61	69707190.53
مجموع الأصول المتداولة	440956205.46	469929879.61	465140900.84
مجموع الأصول	484285723.84	516205704.29	510451053.97

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة.

ب. جانب الخصوم لفترة 2016-2018

الجدول (10): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم .

البيان	2016	2017	2018
الأموال الدائمة			
الأموال الخاصة	11021041.52	3100233.24	52273392.13
ديون طويلة الأجل	448174843.66	461088698.38	421567785.05
مجموع أموال دائمة	459135885.18	492188921.66	473841177.18
ديون قصيرة الأجل	25089838.66	24016782.67	876.79ni 36609
مجموع الديون قصيرة الأجل	25089838.66	24016782.67	36609876.79
مجموع الخصوم	484285723.84	516205704.29	510451053.97

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة.

ثانيا- عرض جدول حساب النتائج للفترة 2016-2018.

الجدول (11) يمثل جدول حساب النتائج للفترة 2016-2018.

رقم الحساب	البيان	2016	2017	2018
70	قسط التأمينات على العمليات المباشرة	122993643.75	126051491.44	135925127.87
72	التعويضات المؤجلة	-2296080.65	6733267.20	-695150.44
1	رقم الأعمال الصافي	120697563.10	132784758.64	135229977.83
60	أداء عن العمليات المباشرة	30926965.95	35116859.05	25345353.34
2	استهلاك السنة المالية	30926965.95	35116859.05	253345353.34
3	القيمة المضافة	89957142.60	97858808.68	109884624.49
63	أعباء المستخدمين	42620070.38	54603479.43	56021465.95
64	الضرائب والرسوم	3739729.32	4018830.00	4009363.68
4	الفائض الإجمالي للاستغلال	43597342.9	39236499.25	49853794.86
75	إيرادات العمليات الأخرى	869899.86	613951.70	614558.33
65	أعباء عمليات أخرى	12466168.91	8281614.52	17525290.35
68	خسائر القيمة	13573342.03	15470031.20	15354248.87
78	استرجاع خسائر القيمة	1092880.11	7096915.02	1120277.58
5	النتيجة العملياتية	19520611.93	23195720.25	18709091.51
76	الإيرادات المالية	343329.32	366548.27	348649.68
66	المصاريف المالية	157988.40	136768.58	136278.52
6	النتيجة المالية	185340.92	229779.69	212371.16
7	النتيجة قبل فرض الضريبة	19705952.92	23425499.74	18921462.71
	الضرائب الواجب دفعها	00	00	00
	الضرائب المؤجلة	791521.33	88269.24	557694.03
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	20497474.85	23513768.98	19479156.74
77	إيرادات	1331961.85	253265.76	1124012.15
67	أعباء	00	00	00
9	نتيجة غير مادية	1331961.85	253256.76	1124012.15
	صافي الربح المالية	21829436.03	23767025.74	20603168.89

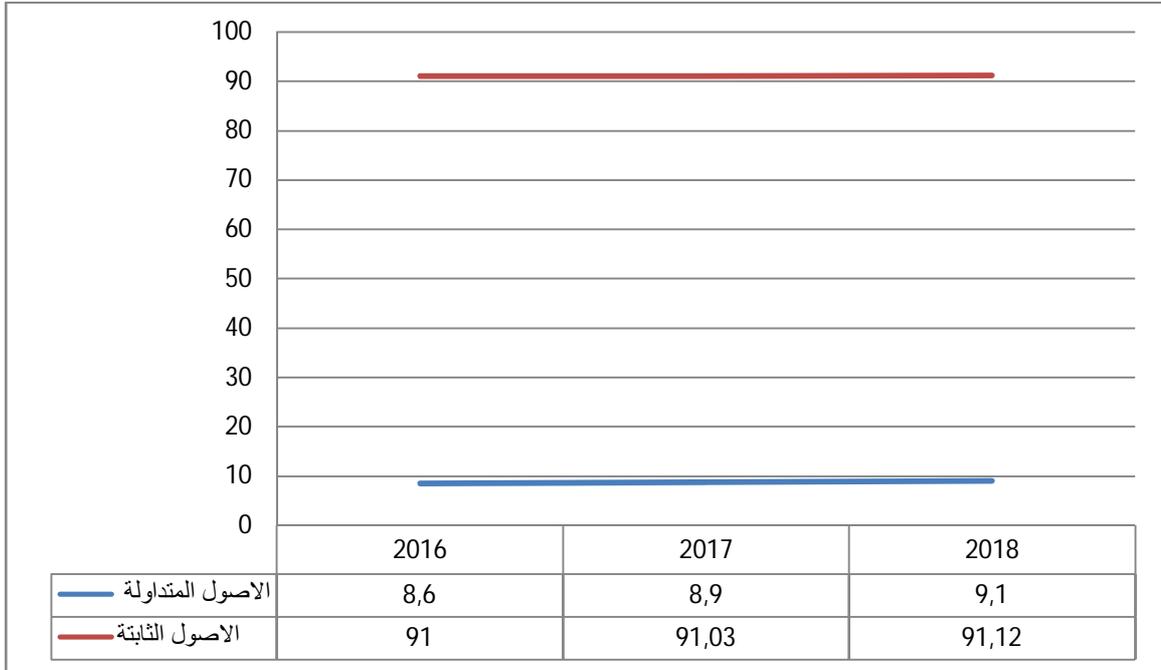
المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للصندوق الجهوي

أولاً: تحليل التطور النسبي لأصول وخصوم الميزانية المالية لفترة 2016-2018.

1. تحليل أصول الميزانية المالية .

شكل بياني رقم (5) يبين التطور النسبي لأصول الميزانية المالية المختصرة في فترة 2018.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من المؤسسة

يبين الشكل رقم أن الأصول الثابتة كانت متوازنة تقريبا متساوية خلال فترة الدراسة، ففي سنة 2016 كانت

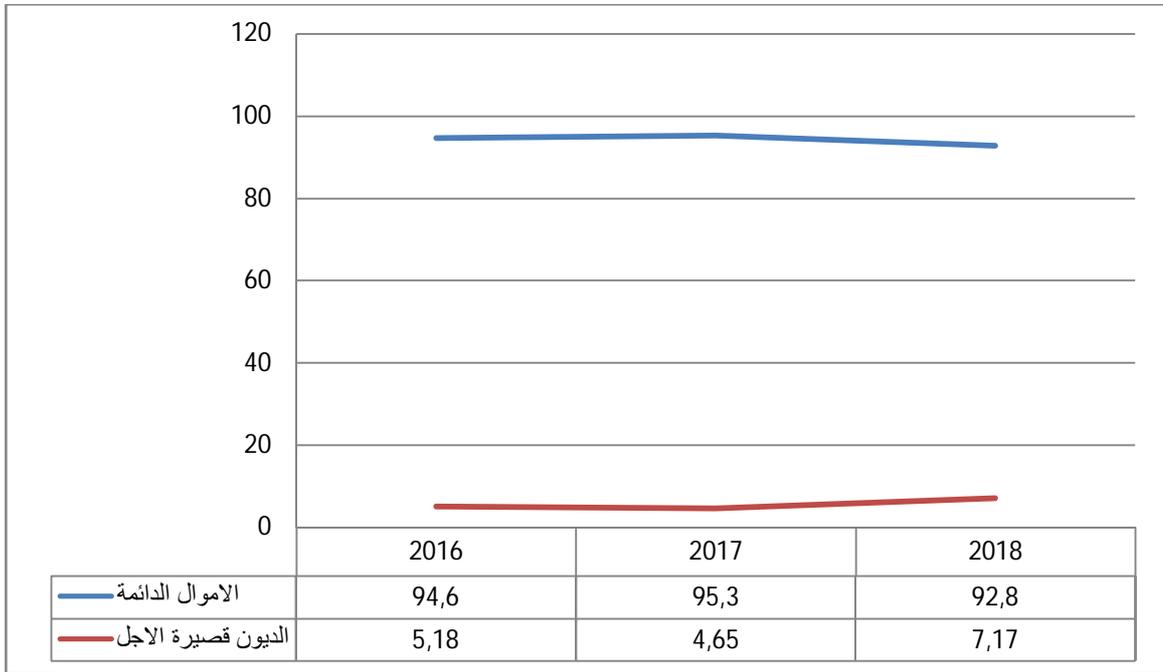
تقدر نسبتها ب 8.6% وفي سنة 2017 ارتفعت إلى 8.9% أما في سنة 2018 قدرت نسبة الأصول الثابتة

ب 9.1% أما الأصول المتداولة كانت سنة 2016 تقدر ب 91% وارتفعت ارتفاعا طفيفا في سنة 2017 قدر ذلك

الارتفاع ب 0.03% أي 91.03% ثم ارتفعت إلى 91.12% في سنة 2018.

ثانيا: تحليل خصوم الميزانية المالية

الشكل رقم (6): يمثل تطور الخصوم الميزانية المالية في الفترة 2016-2018.



المصدر: نفس المرجع السابق

الأموال الدائمة في تذبذب حي حيث كانت نسبتها في سنة 2016 تقدر ب 94.6% أما سنة 2017 ارتفعت إلى 95.3% ثم انخفضت إلى 92.8% في سنة 2018 وكذلك الديون قصيرة الأجل كانت في تناقص ما بين سنة 2016 و 2017 قدرت نسبتها على التوالي ب 5.18% و 4.65% ثم ارتفعت سنة 2018 إلى 7.17%.

التفسير: يمكن تفسير ارتفاع الأموال الدائمة بارتفاع ديون التي على الشركة والتي تمثل ديون طويلة الأجل أما الانخفاض في ديون قصيرة الأجل فنفسه بانخفاض نسبة حصول الشركة على الديون قصيرة الأجل والتي لا تتعدى مدتها سنة.

الاستنتاج:

من خلال تفسيرنا للأصول والخصوم في الميزانية المالية للصندوق نستنتج ان:

- الشركة كانت في حالة جيدة حيث أنها لم تحقق خزينة سلبية.
- حققت أصول وخصوم في تزايد خلال فترة 2016-2017.
- أما في سنة 2017-2018 فقد حققت انخفاضا في الأصول والخصوم.
- الصندوق احتفظ بسيولة قوية في الأجل القصير من سنة 2016-2017
- كانت الأصول الثابتة تقدر من 8.6% إلى 8.9% في عام 2018.

- ارتفاع نسبة ديون قصيرة الأجل في سنة 2017 من 4.65% إلى 7.17% سنة 2018 يعبر عن زيادة نسبة السيولة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

أولاً: تحليل النسب المالية.

1. نسب السيولة:

أن نسب السيولة تقيس قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل في الآجال الاستحقاق المحددة تندرج تحت هذه المجموعة من النسب المالية مجموعة مالية فرعية من النسب:

-نسبة السيولة العامة.

-نسبة السيولة المختصرة.

-نسبة السيولة الفورية.

2. نسب السيولة السريعة:

نسب السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون / الخصوم المتداولة

$$= 36609876.79 / 440956205.46$$

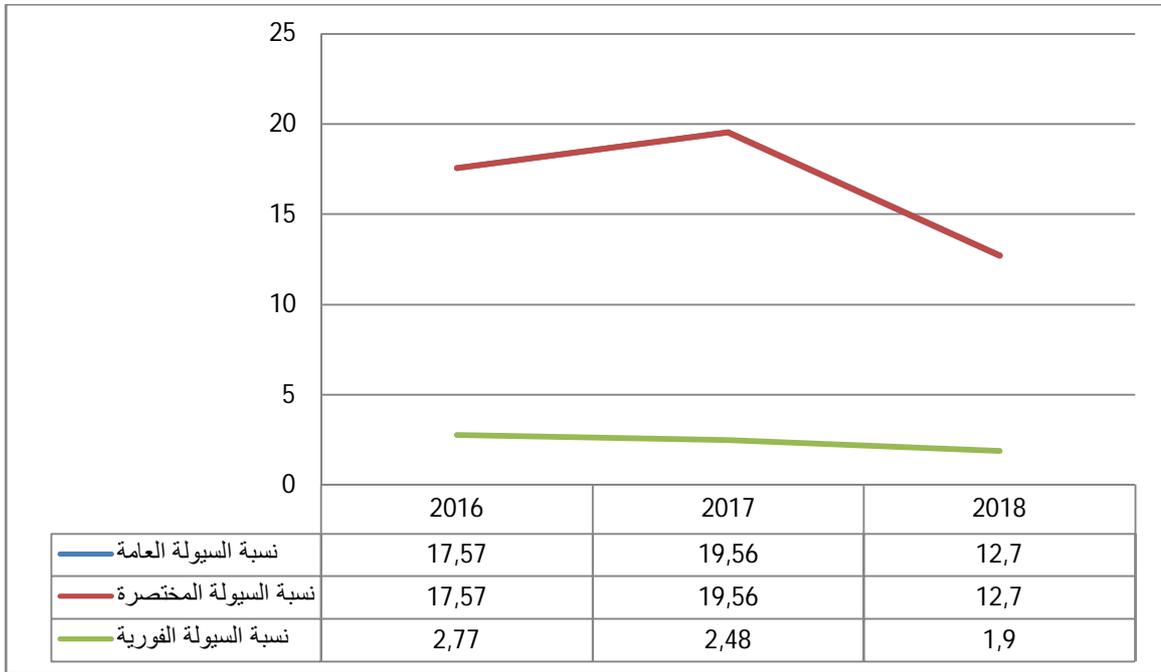
$$= 12.04\%$$

الجدول رقم (12) يمثل حساب نسب السيولة خلال الفترة 2016-2018.

البيان	العلاقة	2016	2017	2018
نسب السيولة العامة	أصول متداولة/ديون قصيرة الأجل	17.57	19.56	12.70
نسب السيولة المختصرة	أصول متداولة/ديون قصيرة الأجل	17.57	19.56	12.70
نسب السيولة الفورية	قيم جاهزة/ديون قصيرة الأجل	2.77	2.48	1.9

المصدر: نفس المرجع السابق

شكل بياني رقم (7): يمثل تطور نسب السيولة للفترة 2016-2018.



المصدر: نفس المرجع السابق

التعليق:

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن نسب السيولة العامة المختصرة في تزايد من سنة 2016 السنة 2017 ثم انخفضت تلك النسب في سنة 2018.

أما نسب السيولة الفورية فتميزت بالانخفاض المستمر خلال فترة الدراسة حيث كانت تقدر ب 2.77 في سنة 2016 انخفضت إلى 1.9 في سنة 2018.

- نسبة السيولة العامة : كانت هذه النسبة تقترب من 1 هذا يعني أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية إجمالي الديون قصيرة الأجل وان الشركة لها إمكانية الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

- نسبة السيولة المختصرة: لم تشهد هذه النسبة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث إنها اقل من النسبة 0.3 مقابل كل دينار واحد من الخصوم الجارية هناك 17.37 دج من الأصول سريعة التحول إلى نقديات وهذا في سنة 2016 أما في سنة 2017 كل دينار واحد هناك 19.56 دج وفي سنة 2018 هناك 12.70 دج وهذا يدل على انه ليس مؤشر جيد.

- نسب السيولة الفورية: هذه السنة أيضا تمر بمرحلة حرجة فهي فاقت ال(1) وهذا يؤثر سلبا على ربحية الشركة وهذا يدل على الفائض في النقديات غير متنقل وعدم تجديد الاستثمارات.

الاستنتاج:

نسب السيولة لم تكن كلها جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث أن نسبة السيولة العامة جعلت الشركة تفي بالتزاماتها اتجاه ديون قصيرة الأجل أما نسبة السيولة الفورية والمختصرة أثرت على ربحية الشركة بالسلب.

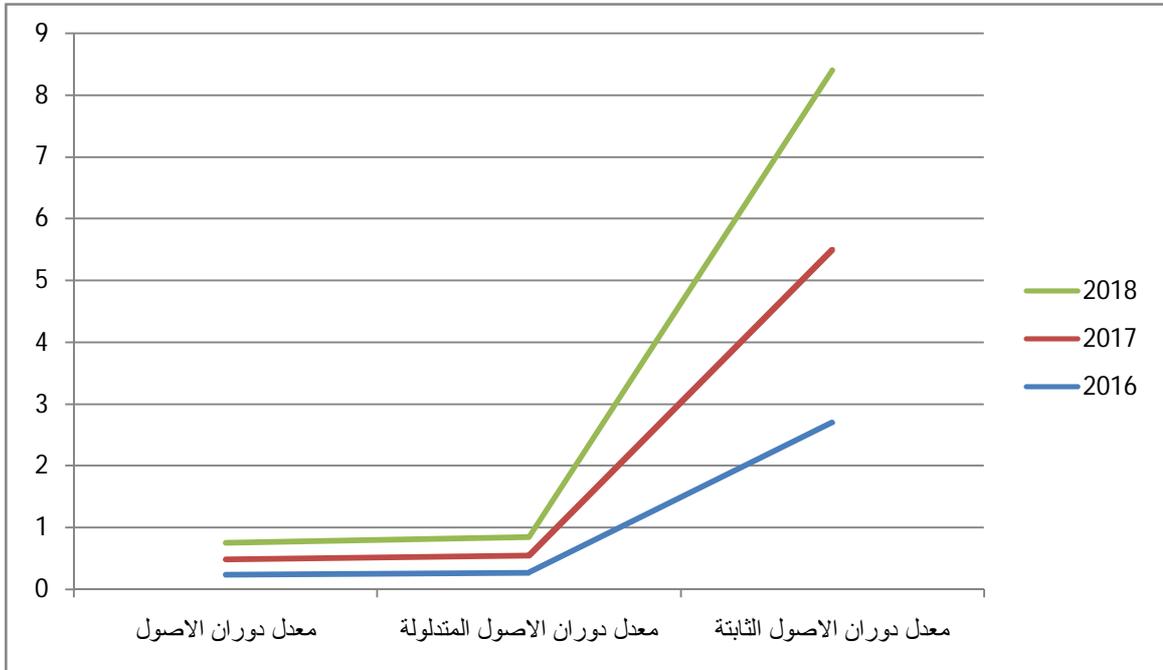
2. نسب النشاط: تقيس نسب النشاط مدى، كفاءة ادارة الشركة في استخدام مواردها المالية المتاحة بفعالية وكفاءة في توليد العوائد من خلال استثمار اصولها، وفيما ليل كشف لنسب النشاط لفترة 2016-2018.

الجدول رقم (13): يمثل كشف لنسب النشاط لفترة 2016-2018.

البيان	العلاقة	2016	2017	2018
معدل دوران الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.24	0.25	0.26
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / أصول متداولة	0.27	0.18	0.29
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / أصول ثابتة	2.7	2.8	2.9

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة.

الشكل البياني رقم (8): يمثل تطور نسب النشاط لفترة 2016-2018.



المصدر: نفس المرجع السابق

التعليق:

- من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن معدل دوران الأصول في ارتفاع مستمر وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في استثمار أموالها في الأصول وهذا نظرا لقدرة المؤسسة على توليد المبيعات.
- نلاحظ من خلال الشكل أيضا أن معدل دوران الأصول المتداولة في ارتفاع مستمر مما يدل على قدرة المؤسسة على استخدام الأصول الثابتة في زيادة المبيعات ومن ثم تحقيق الأرباح.
- أما فيما يخص معدل دوران الأصول الثابتة فهو في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة وهذا ما يساعد المؤسسة في إدارة الأصول الثابتة.

3- نسب التمويل.

أن نسب التمويل تقيس درجة اعتماد الشركة أموال الغير في تمويل نشاطها.

الجدول رقم (14) يمثل حساب نسب التمويل لفترة الدراسة 2016-2018.

البيان	العلاقة	2016	2017	2018
نسب التمويل الدائم	الأموال الدائمة/أصول ثابتة	1059	10.63	10.45
نسب التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/أصول ثابتة	0.25	0.66	1.15
نسب الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	0.02	0.006	0.1
نسب قابلية السداد	مجموع الديون/مجموع الأصول	0.97	0.93	0.89

المصدر: نفس المرجع السابق.

الشكل بياني رقم (9): يمثل تطور نسب التمويل خلال فترة 2016-2018.



المصدر: نفس المرجع السابق

التعليق:

- نسب التمويل الدائم : جاء نسب التمويل كلها أكبر من 1 كانت اعلى نسبة لها في سنة 2017 قدرت ب 10.63% وهذا يعتبر بالشيء الجيد بالنسبة للمؤسسة حيث يسمح لها بالحصول على القروض اذ ازدادت ذلك .
- نسبة التمويل الذاتي : أما هذه النسبة فبلغت ادني نسبة لها في سنة 2017 و قدرت ب 0.06% وأعلى نسبة في سنة 2018 قدرت ب 1.15% وكانت هذه في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة تحقق تكافئ مالي داخلي في المؤسسة يمكنها من تمويل نفسها بدون اللجوء إلى مصادر خارجية.
- نسبة الاستقلالية المالية: من خلال الشكل البياني يتضح لنا بان منحني نسبة الاستقلالية المالية في تزايد حيث أن أعلى نسبة هي 0.1% وادني نسبة هي 0.006%.
- نسب قابلية التسديد: من خلال الشكل البياني يتضح بان منحني نسب قابلية السداد في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة وهذا يؤثر على التزامات الشركة المستقبلية اتجاه دائئها.

الاستنتاج:

- سبب التمويل كلها جيدة حيث أنها تسمح للمؤسسة باقتراض قصيرة الأجل وتلتزم بحقوق دائئها ماعدا نسب قابلية السداد فهي في انخفاض مستمر وهذا يؤثر سلبا على الأداء المالي للمؤسسة.
- إمكانية مواجهة التزاماتها المستقبلية.

4- نسب المردودية.

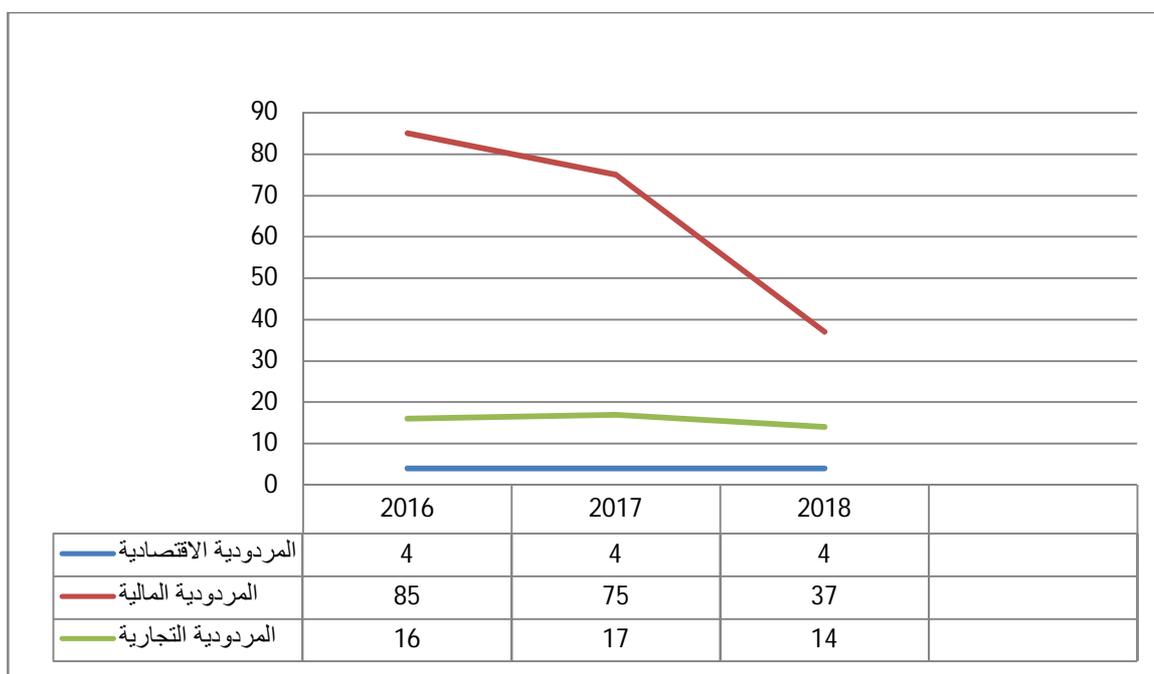
نقيس نسب المردودية قدرة الشركة على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل وكذلك المدى الذي تذهب إليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

الجدول رقم (15) يمثل حساب نسب المردودية 2016-2018

البيان	العلاقة	2016	2017	2018
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/مجموع الأصول	0.04 %4	0.04 %4	0.04 %4
المردودية المالية	النتيجة الصافية/أموال خاصة	0.85 %85	0.75 %75	0.37 %37
المردودية التجارية	النتيجة الصافية/رقم الأعمال	0.16 %16	0.16 %17	0.16 %14

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة.

الشكل البياني رقم:10 يمثل تطور نسب المردودية لفترة 2016-2018



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة.

التعليق:

من خلال الشكل أعلاه يتبين ما يلي:

- المرد ودية الاقتصادية: نلاحظ أن نسبة النتيجة الصافية إلى الأصول الاقتصادية خلال هذه الفترة
- مستقرة تماما خلال فترة الدراسة حيث حققت في ثلاث سنوات الأخيرة نسبة 4% أي كل 1 دج من الأصل الاقتصادي يولد ما قيمته 0.04 دج كنتيجة صافية سنة 2018
- المرد ودية المالية: أما هذه المرد ودية فلم تكن ثابتة خلال فترة الدراسة وقدرت في سنة 2016 ب 85% وسنة 2017 قدرت ب 75% وانخفضت في سنة 2018 الى 37% وهذا غير جيد بالنسبة للمؤسسة لأنه كل 1 دج مستثمر لا يولد 1 دج كنتيجة صافية بل يولد اقل من 1 دج وهذه تعود بالسلب على الصندوق الجهوي.
- المردودية التجارية: نجد أن نسبة النتيجة الصافية بالنسبة إلى رقم الأعمال كانت في تناقص مستمر خلال فترة الدراسة وأعلى نسبة حققتها هي 0.17 في سنة 2017 وأدنى نسبة هي 0.14 خلال سنة 2018.

الاستنتاج:

من خلال نسب المردودية نستنتج أن :

- الصندوق الجهوي لم يحقق نسبة مردودية جيدة فكل دينار لا يساهم في النتيجة الصافية للشركة.

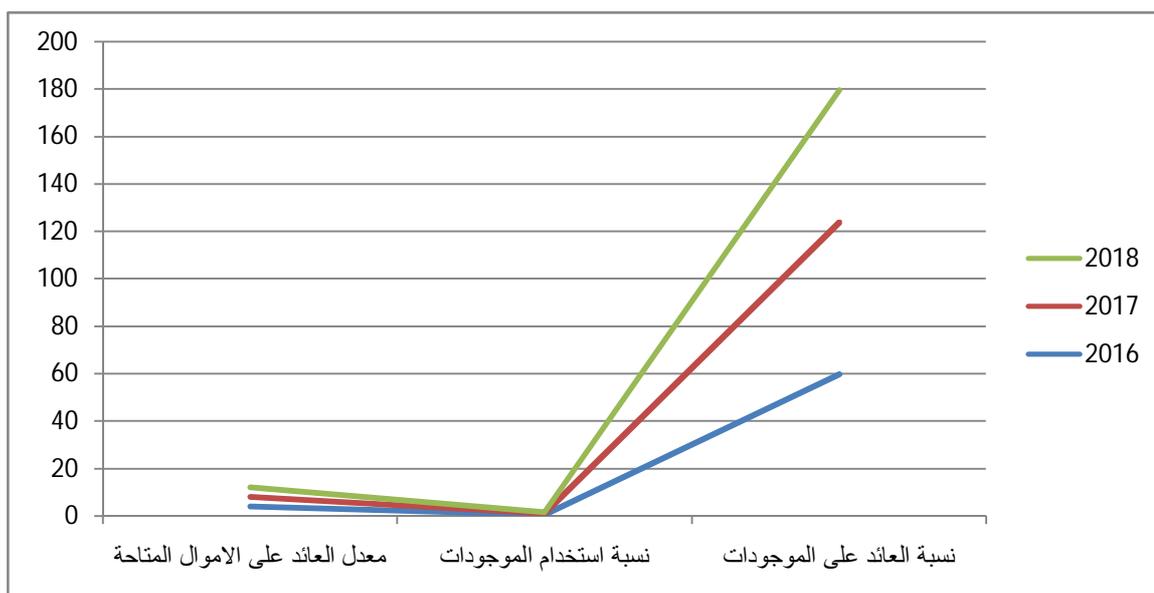
5- نسب الربحية: إن نسب الربحية تحقق عائد ملائم للمالكيه من الأهداف الأساسية في عمل المصاريف.

الجدول رقم (16): تطور نسب الربحية:

البيان	السنوات	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة العائد على الأموال المتاحة	(صافي الربح بعد الضريبة/الخصوم) 100x	%4	%4	%4	%4
نسبة استخدام الموجودات	ايرادات/الموجودات) 100x	%0.5	%0.6	%0.4	%0.5
نسبة العائد على الموجودات	(صافي الربح بعد الضريبة/الموجودات) 100x	%55.8	%64	%59.7	%55.8

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير الصندوق الجهوي.

الشكل رقم (11): يمثل تطور نسب الربحية في فترة 2016-2018



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حساب النتائج المذكورين سابقا.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العائد على الأموال المتاحة في استقرار خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من الأموال المتاحة.

كما تبين لنا أن نسبة استخدام الموجودات هي في ارتفاع مستمر وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على إدارة الموجودات نظرا لارتفاع نسبة الموجودات.

أما نسبة العائد على الموجودات فقد ارتفعت خلال السنة 2018 و 2017 ثم انخفضت بعد ذلك إلى نسبة 55% ولكن انخفاض طفيفا لهذا يمكن القول أن المؤسسة تتميز بكفاءة سياسات إدارتها الاستثمارية والتشغيلية.

ثانيا: تحليل للمؤشرات المالية.

1. مؤشر رأس المال العامل (FR).

الجدول رقم (17) يمثل حساب رأس المال العامل للفترة 2016-2018.

البيان	2016	2017	2018
الأصول الدائمة A	459135885.18	492188921.66	473841177.18
الأصول الثابتة B	43329518.38	46275824.97	45310153.13
رأس مال العامل (FR)	415806366.8	445913096.69	428531024.05
A-B			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير الصندوق الجهوي.

التعليق:

من خلال الجدول يتبين أن رأس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاث حيث حققت سنة 2016 ب 415806366.8 مليون

ثم ارتفع إلى ما يقارب ب 445913096.69 مليون ثم انخفض بشكل طفيف في سنة 2018 إلى 428531024 مليون.

حيث إن هذا عائد إلى انخفاض قيمة المصاريف المستحقة وارتفاع قيمة المخزون . وهذا يعتبر شبي جيد بالنسبة للمؤسسة حيث يدل على سلامة حيث يدل على سلامة المركز المالي للمؤسسة.

2- مؤشر رأس المال العامل الخاص

. الجدول رقم (18) يمثل حساب رأس المال العامل الخاص لفترة 2016-2018.

الوحدة الدينار الجزائري

البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصة A	11021041.52	31000223.24	52273392.13
الأصول الثابتة B	43329518.38	46275824.97	45310153.13
رأس المال العامل الخاص	-32308476.86	-15275601.73	6963239
A-B العلاقة			

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير الصندوق الجهوي.

التعليق:

يتبين من خلال الجدول أن قيمة رأس مال العامل الخاص كانت سالبة خلال سنة 2016 واستمر التناقص أو السلب إلى سنة 2017 أيضا أين قدرت ب 15275601- إلى سنة 2018 إذ أصبح فيها رأس المال العامل الخاص موجب وهذا ما يدل على أن الصندوق الجهوي لم تكن قادرة على تمويل أصولها الثابتة من خلال سنتي 2016 و 2017 حتى وصلت سنة 2018 أين أصبح بإمكان الصندوق تمويل أصولها من خلال مواردها الخاصة أين كان رأس المال العامل الخاص في هذه السنة يقدر ب 6963239 دج دون الاعتماد على الموارد الخارجية.

3. مؤشر الاحتياج إلى رأس المال العامل BFR.

الجدول رقم (19) يمثل حساب الاحتياج في رأس المال العامل 2016-2018.

البيان	2016	2017	2018
الأصول متداولة قيم جاهزة A	371338345	410174096	458170709
الديون قصيرة الأجل ماعدا سلفيات البنك B	25089838.66	24016782.67	36609876.79
احتياجات رأس المال BFR	346248506.34	386157313.33	421560832.2
A-B			

المصدر: من إعداد الطالبين.

التعليق:

يتبين من خلال الجدول أن الاحتياج في رأس المال العامل (BFR) قد حققت نتائج جد ايجابية خلال فترة الدراسة وقد كان في تزايد مستمر خلال الثلاث سنوات. وبهذا يمكن القول أن الصندوق الجهوي قد حقق في ثلاث سنوات الأخيرة رأس المال الذي تحتاجه لمواجهة ديونها المستحقة لكل فترة الدراسة.

4. مؤشر الخزينة: T

الجدول رقم (20) يمثل حساب الخزينة لفترة الدراسة.

البيان	2016	2017	2018
رأس المال العامل الإجمالي A	440956205.5	469929879.39	465140900.84
احتياجات رأس المال العامل	346248506.34	386157313.33	421560832.2
الخزينة	69617860.46	59755783.61	69707190.53
العلاقة A-B			

المصدر: إعداد الطالبين

التعليق:

يبين الجدول أعلاه أن رصيد الخزينة موجب خلال الفترة الدراسة لكن في انخفاض مستمر وهذا شيء جيد بالنسبة للمؤسسة وهو ما يدل على أن المؤسسة حققت فائض سيولة يمكنها من تمويل أصولها المتداولة لكن لا يجب لهذا الانخفاض أن يستمر يجب على المؤسسة تطبيق إجراءات تمكنها من زيادة مقدار الفائض الذي تحقق لان هان استمرت المؤسسة في هذه الحالة أي الانخفاض في مستوى الخزينة فذلك يمكن أن يشكل خطرا عليها.

تفسير وتحليل المؤشرات المالية: يمكن تفسير نتائج المؤشرات المالية

- **رأس المال العامل:** نفسر الزيادة في رأس المال العامل بأنه للمؤسسة القدرة على تمويل استثماراتها وأصولها المتداولة، وهذا كله راجع إلى زيادة الأموال الخاصة أي انه للمؤسسة هامش أمان جيد.
- **الاحتياج في رأس المال العامل:** هذا يفسر ان احتياجات الدورة كانت اقل من موارد الدورة وهذا يعني ان الشركة استطاعت تغطية استخدامات الاستغلال بموارد الاستغلال ، وهذا كله راجع إلى زيادة قيمة الديون قصيرة الأجل.
- **الخزينة:** ما يفسر هذا أن رأس المال العامل الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يعتبر بالشيء الجيد للمؤسسة ، وهذا ما يدل على أن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل أصولها المتداولة.

الاستنتاج:

نستنتج من خلال التفسير ما يلي:

- أ الشركة حققت نتائج ايجابية خلال فترة الدراسة.
- حققت الشركة خزينة موجبة خلال فترة الدراسة لأنه كانت احتياجات رأس المال العامل اقل من رأس المال الصافي.

ثالثا: تحليل جدول حساب النتائج:

إن جدول حساب النتائج من أهم المقاييس التي يمكن بواسطتها الحكم على الانجازات التي حققتها المؤسسة، فتحليله يؤدي بنا لمعرفة ما حقته المؤسسة من نشاطها العادي والغير العادي، ومن اهم الحسابات التي يمكن من خلالها تحليل نتائج المؤسسة نذكر منها:

1- تحليل نتائج المؤسسة:

1-1- القيمة المضافة للاستغلال: تمثل الفرق بين انتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية وتحسب بعلاقة القيمة

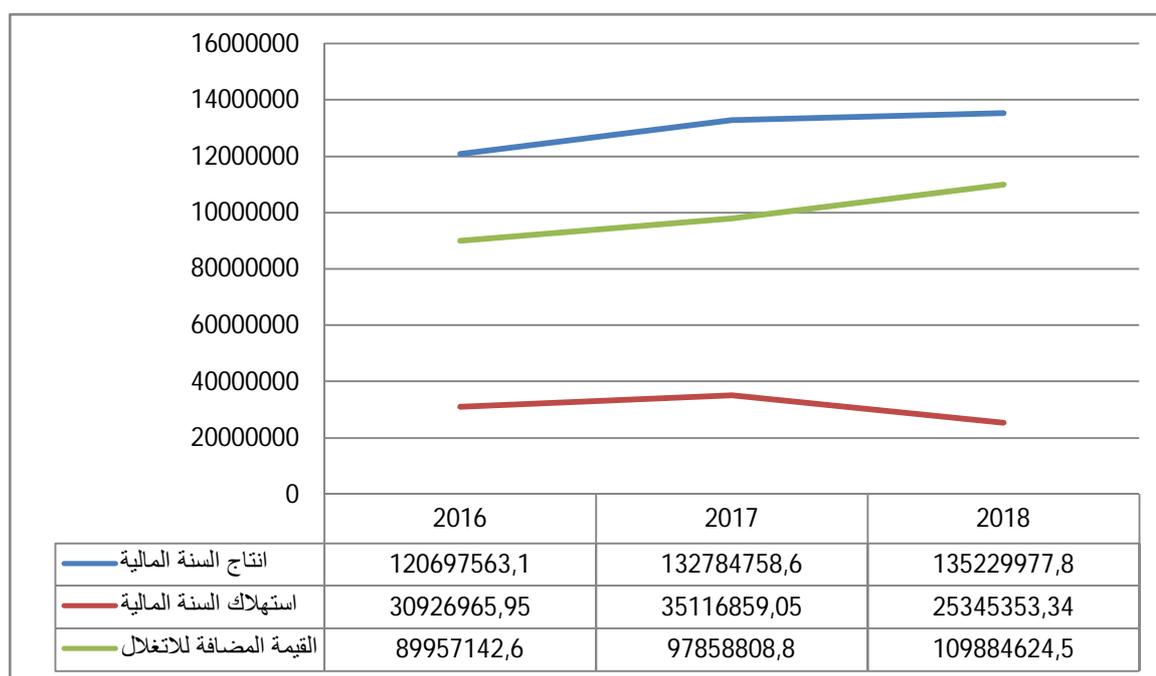
$$\text{المضافة للاستغلال} = 70/2 + 7/2 + 73/ح + 74/ح - (60/2 + 61/ح + 62/ح)$$

الجدول رقم (21): يمثل القيمة المضافة للاستغلال.

البيان	السنوات	2016	2017	2018
A انتاج السنة المالية		120697563.10	132784758.64	135229977.83
B اهلاك السنة المالية		30926965.95	35116859.05	25345353.34
القيمة المضافة للاستغلال		899.5714.60	878.58808.68	109884.624.49
العلاقة		(A-B)		

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا.

شكل بياني رقم (12) يمثل تطور القيمة المضافة للاستغلال خلال الفترة (2018/2016)



المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، وهذا عائد الى

زيادة مبيعات المؤسسة.

1-2- نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال:

وتحسب بالعلاقة:

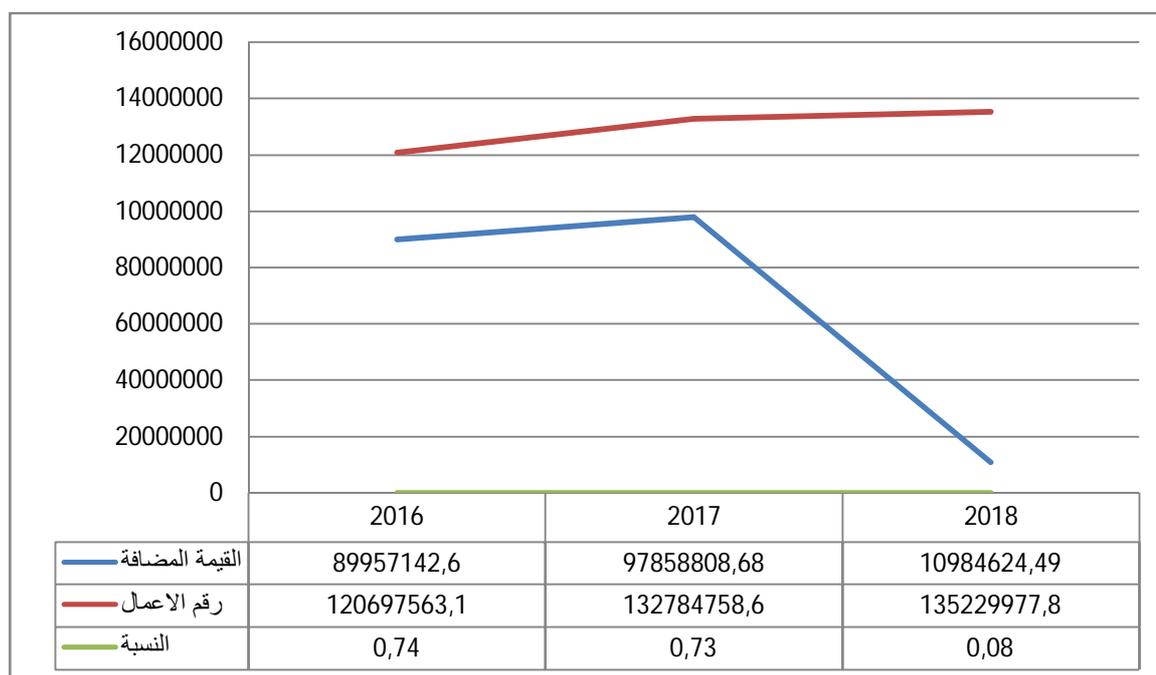
نسب القيمة المضافة إلى رقم الأعمال = القيمة المضافة / رقم الأعمال

الجدول رقم (22) يبين نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال.

2013	2012	2011	
10984624.49	97858808.68	89957142.6	القيمة المضافة
135229977.83	132784758.64	120697563.1	رقم الأعمال (المبيعات)
0.08	0.73	0.74	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا.

الشكل البياني رقم (13) يمثل تطور القيمة المضافة إلى رقم الأعمال خلال الفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا.

نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال تعبر عن تكامل داخلي للمؤسسة ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هذه النسب عرفت استقرارا للسنتين 2016 و 2017، وهذا عائد إلى استقرار في القيمة المضافة وكذا رقم الأعمال، وبعد ذلك عرفت انخفاض في سنة 2018، ذلك بسبب انخفاض في رقم الأعمال.

2- إجمالي فائض الاستغلال: هو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم وتحسب كما يلي:

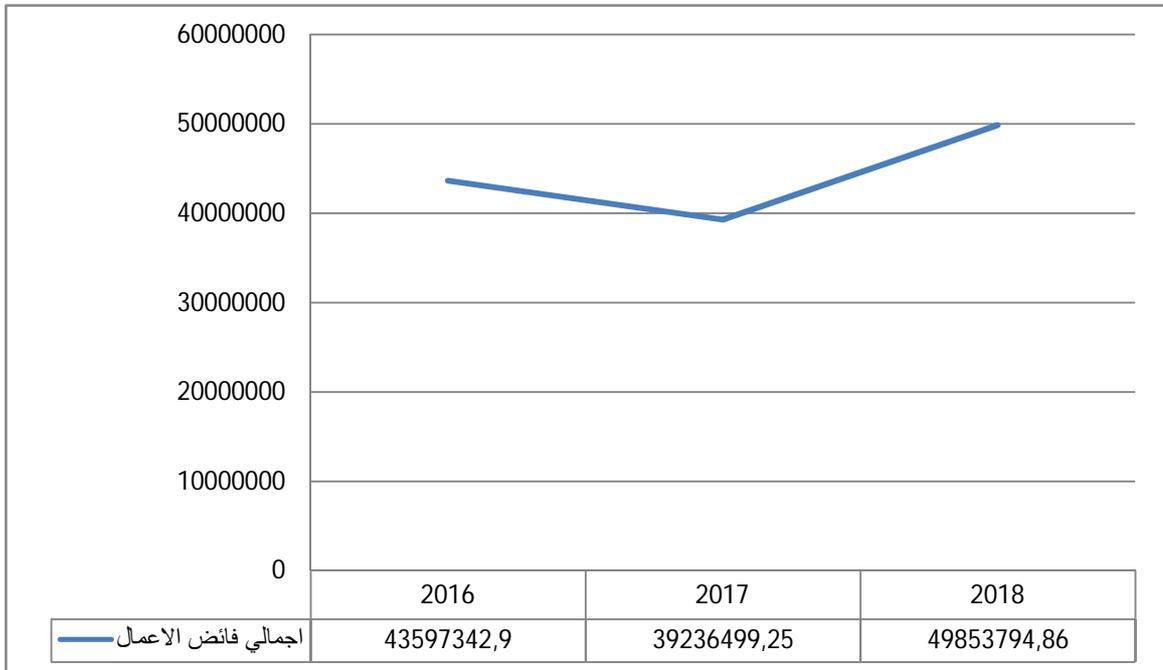
$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال (ح63+ح64)}$$

الجدول رقم (23) يبين تطور إجمالي فائض الاستغلال:

2018	2017	2016	
49853794.86	39236499.25	43597342	إجمالي فائض الأعمال

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا.

الشكل البياني رقم (14) يوضح تطور إجمالي فائض الاستغلال:



المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت إجمالي فائض الاستغلال موجب خلال فترة الدراسة وهذا عائد إلى عدم حدوث انخفاض في مصاريف العاملين وخصص المخصصات والاحتمالات.

2-1- نسبة إجمالي فائض الاستغلال.

من خلال دراسة إجمالي فائض الاستغلال يمكن حساب نسبة إجمالي فائض الاستغلال إلى رقم الأعمال:

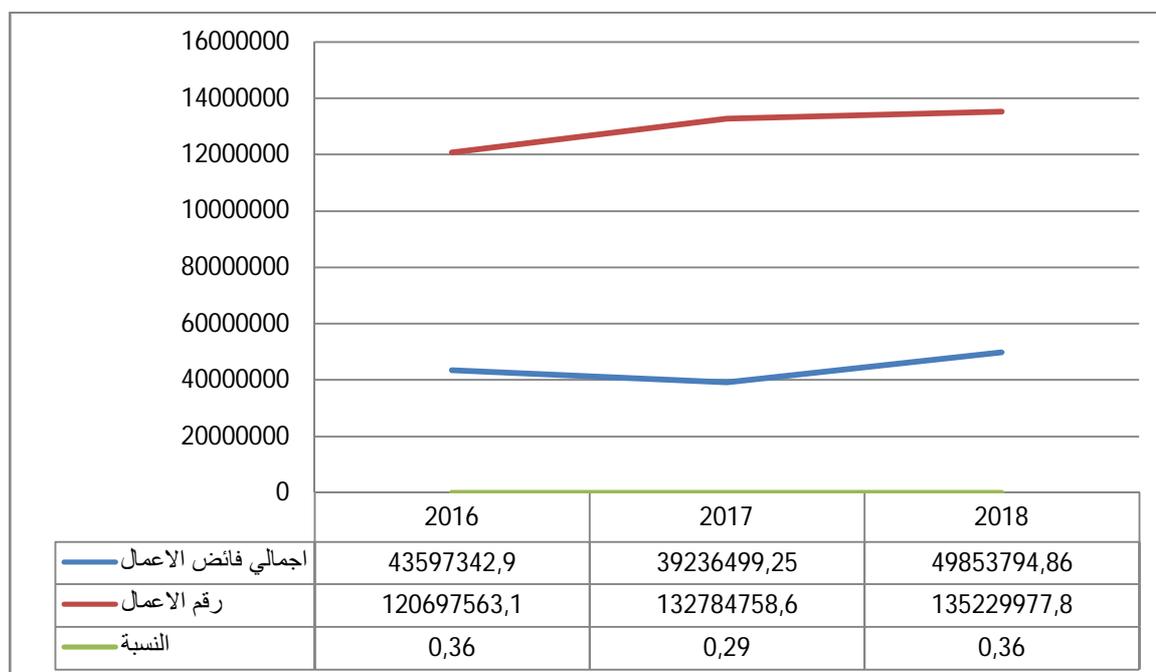
نسبة إجمالي فائض الاستغلال إلى رقم الأعمال = إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال

الجدول رقم (24) يوضح نسبة إجمالي فائض الاستغلال:

البيان	السنوات	2016	2017	2018
إجمالي فائض الاستغلال		43597342.9	39236499.25	49853794.86
رقم الأعمال		120697563.1	132784758.6	135229977.83
النسبة		0.36	0.29	0.36

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا.

شكل بياني رقم (15) يوضح نسبة إجمالي فائض الاستغلال.



المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا.

من خلال النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث نلاحظ أن النسبة موجبة وهذا يعني أن إجمالي فائض الاستغلال.

ومن خلال دراستنا للقيمة المضافة يمكن حساب بعض النسب التي تبين تأثير وتأثير بعض العناصر بالقيمة المضافة وهي:

أ - نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة: تحسب بالعلاقة التالية:

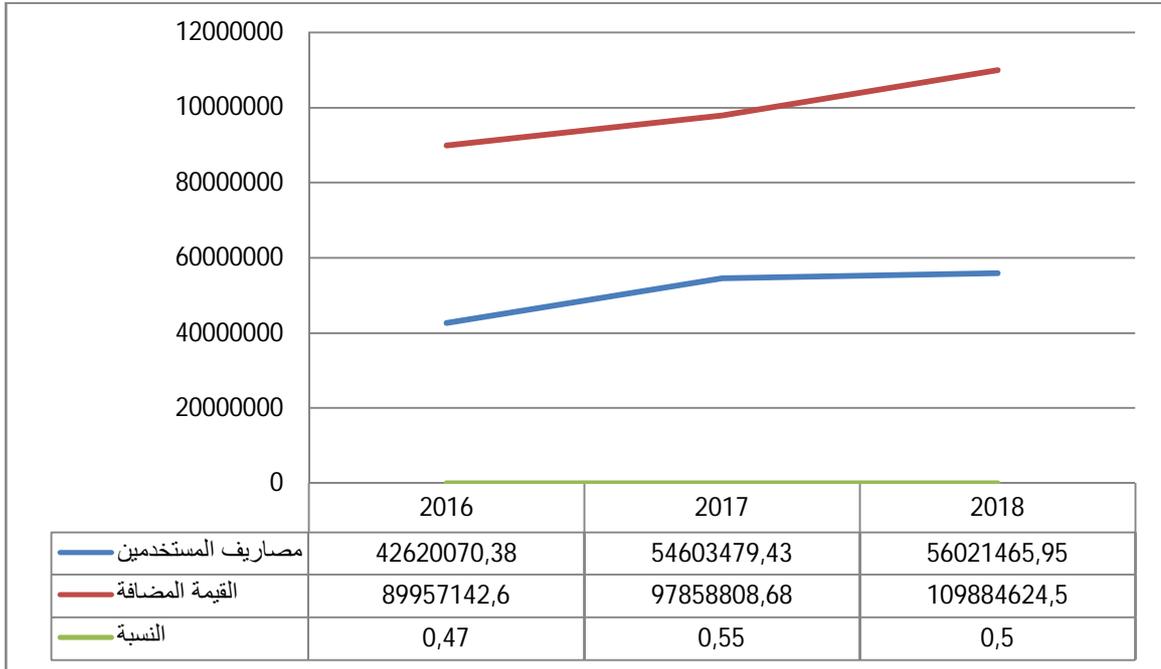
- نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة م = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

الجدول رقم (25): تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة.

البيان	السنوات	2016	2017	2018
مصاريف المستخدمين		42620070.38	54603479.43	56021465.95
القيمة المضافة		89957142.6	97858808.68	109884624.49
النسبة		0.47	0.55	0.5

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا.

الشكل البياني رقم (16) يوضح تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة.



المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا.

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة كانت في تزايد خلال الفترة 2016 و 2017، ثم انخفضت انخفاضاً طفيفاً في سنة 2018 وهذا عائد إلى ارتفاع مصاريف المستخدمين.

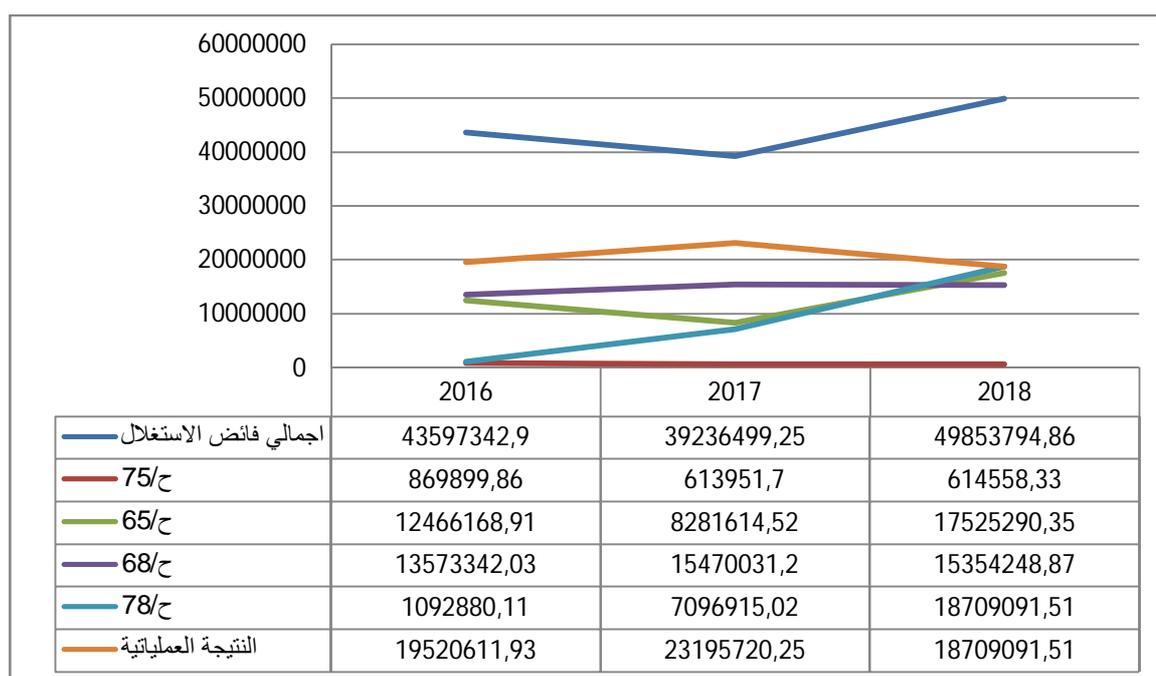
3- النتيجة العملية: هي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافاً إليه المنتجات الوظيفية الأخرى مطوحاً من الأعباء الوظيفية الأخرى وكذا خسائر القيمة ومضافاً إليه استرجاع خسائر القيمة والمكونات وتحسب كما يلي:
النتيجة العملية فائض الاستغلال الإجمالي + ح/75- ح/65- ح (68+ ح/78).

الجدول رقم (26) يبين تطور النتيجة العملياتية:

البيان	السنوات	2016	2017	2018
اجمالي فائض استغلال		43597342.9	39236499.25	49853794.86
ح/75		869899.86	613951.7	614558.33
ح/65		12466168.91	8281614.52	17525290.35
ح/88		13573342.03	15470031.2	15354248.87
ح/78		1092880.11	7096915.02	18709091.51
النتيجة العملياتية		19520611.93	23195720.25	18709091.51

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

الشكل البياني رقم (17) يبين تطور النتيجة العملياتية.



المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة سجلت نتيجة عملياتية موجبة خلال فترة الدراسة وهذا يبين قدرة

المنتجات العملياتية الأخرى على تغطية الأعباء العملياتية الأخرى.

4- النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

تتمثل النتيجة العادية في طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة وتحسب بالعلاقة

التالية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - (ح/95 + ح/92) + مجموع المنتجات الانشطة

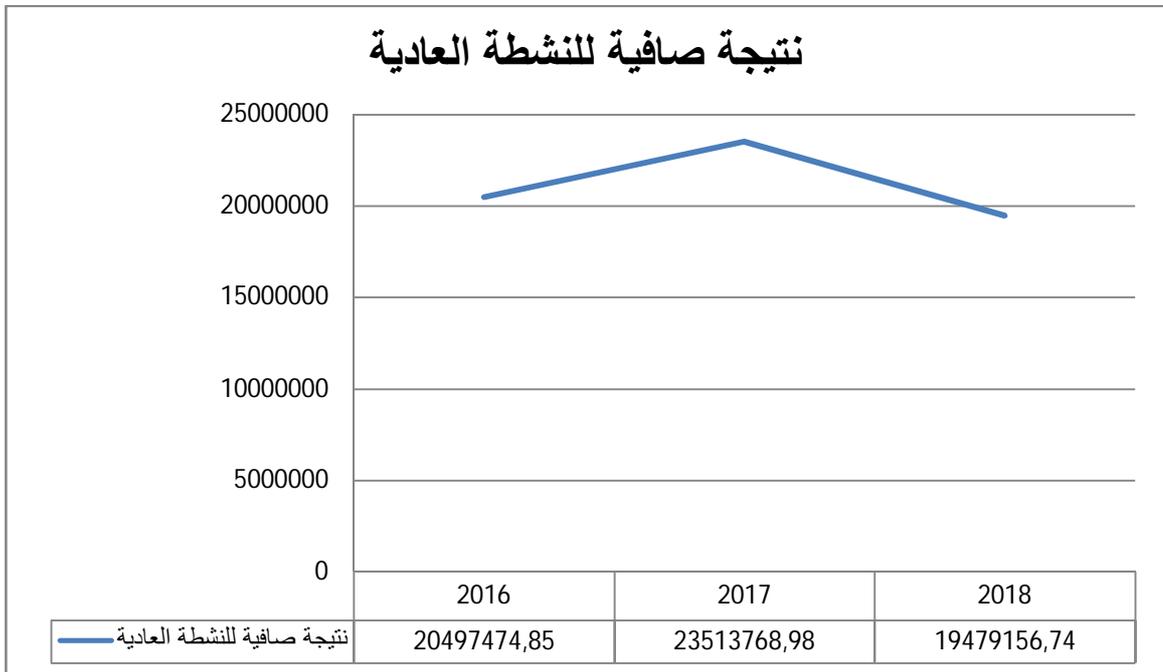
العادية - مجموع اعباء الانشطة العادية.

الجدول رقم (27): يمثل تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

البيان	السنوات	2016	2017	2018
نتيجة صافية للأنشطة العادية		20497474.85	23513768.98	19479156.74

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

الشكل البياني رقم (18) يوضح تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية



المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

سجلت المؤسسة النتيجة الصافية للأنشطة العادية موجبة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يبين لنا قدرة منتجات الأنشطة العادية على تغطية أعباء الأنشطة العادية.

5- صافي نتيجة السنة المالية:

وتحسب بالعلاقة التالية:

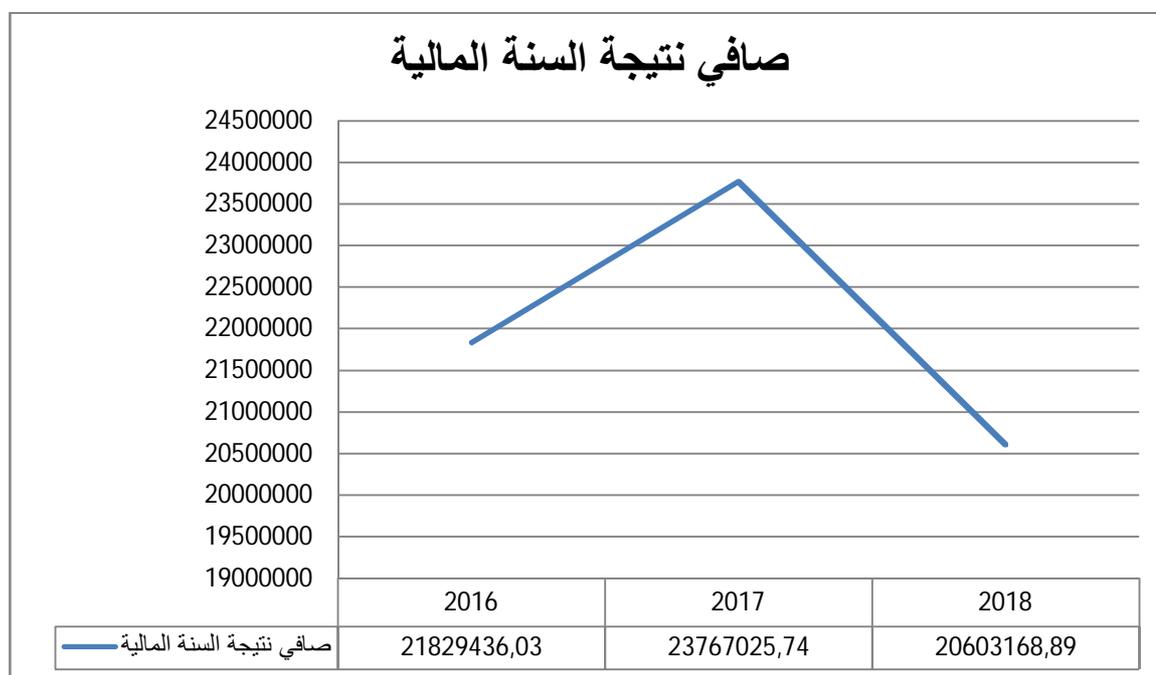
نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - عناصر غير عادية + عناصر عادية:

الجدول رقم (28): يمثل صافي نتيجة السنة المالية.

2018	2017	2016	
20603168.89	23767025.74	21829436.03	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

الشكل البياني رقم (19): يمثل صافي نتيجة السنة المالية:



المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

نلاحظ أن صافي نتيجة السنة المالية خلال السنوات الثلاث موجبة وهذا ما يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق التمويل الذاتي.

6- القدرة على التمويل الذاتي.

تعرف على أنها جملة المبالغ المقررة من طرف المؤسسة والتي تبقى تحت تصرفها سواء بصفة مؤقتة أو طويلة نسبياً، فهي تعبر عن مردودية عملية المؤسسات خلال الفترة الماضية والتي تستخدم لتمويل النشاط المستقبلي وتحسب بالعلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي = إجمالي فائض الاستغلال + منتجات مالية أخرى ماعدا ح/75 + ح/76 + فرق التقييم عن أصول مالية + الأرباح الصافية عن التنازل أصول مالية - أعباء عملياتية أخرى ماعدا حساب 652 فارق التقييم عن أصول مالية + ضرائب على الإرباح.

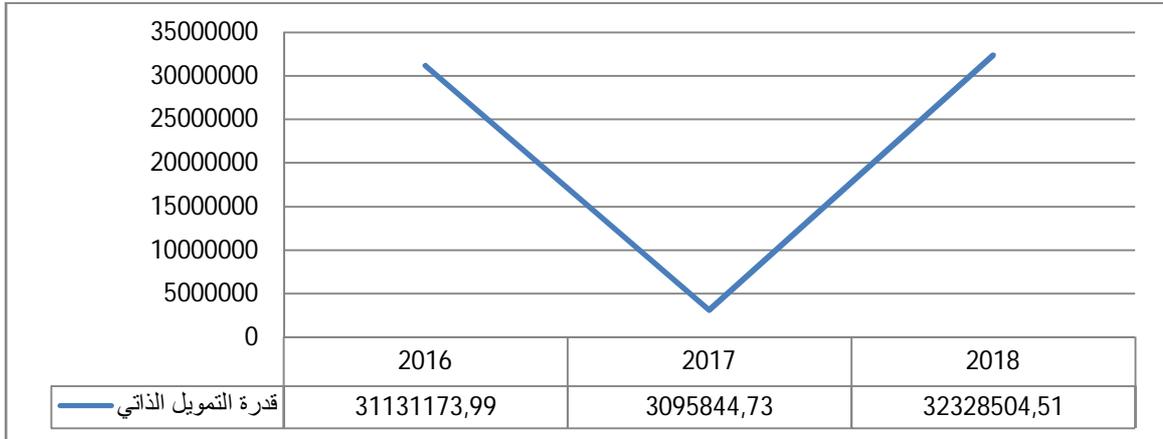
منه يمكن حساب القدرة على التمويل الذاتي كالتالي: إجمالي فائض الاستغلال - أعباء عملياتية أخرى.

الجدول رقم (29) يبين قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة لفترة الدراسة.

البيان	السنوات	2016	2017	2018
فترة التمويل الذاتي		31131173.99	3095484.73	32328504.51

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقاً

الشكل رقم (20): يبين تطور قدرة التمويل لفترة الدراسة.



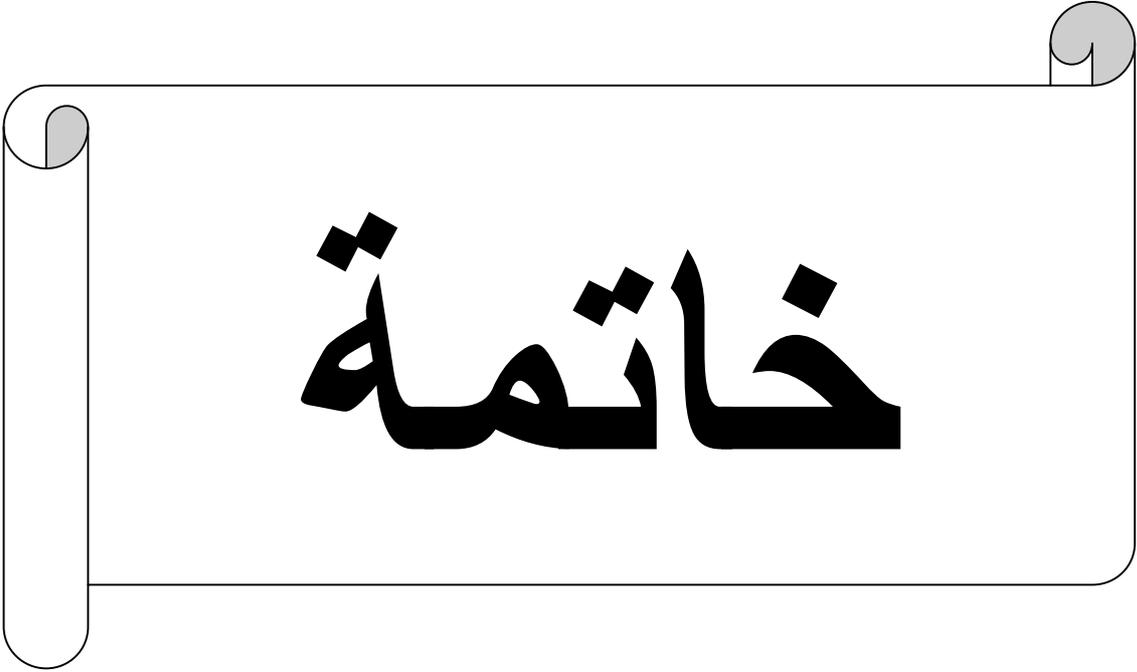
المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على جدول حساب النتائج المذكور سابقا

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن قيمة قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة، موجبة وفي تزايد مستمر، وهذا يعتبر بالشيء الجيد ويدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل نفسها بنفسها دون اللجوء إلى مصادر خارجية.

خلاصة

بعد إستعراضنا للمعلومات والتقارير المالية الخاصة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي حاولنا تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتحليل وضعيتها المالية و ذلك بالإعتماد على النسب و المؤشرات المالية وفي النهاية قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي كالتالي :

- سلامة المركز المالي للمؤسسة وهذا ما وضحته مؤشرات التوازن المالي و بالأخص رأس المال العامل
- نسب المدودية كانت مقبولة بما فيها نسبة التمويل الذاتي ونسبة الإستقلالية المالية حيث حققت قيم موجبة وهذا دليل على الأداء الجيد للمؤسسة
- المؤسسة مستقلة ماليا وقادرة على تمويل نفسها دون اللجوء الى مصادر خارجية حيث ان هذا ما وضحته نسب التمويل
- المؤسسة قادرة على إستخدام أصولها الثابتة و بالتالي فهي قادرة على تحقيق الأرباح فهذا ما وضحته نسب النشاط.



خاتمة

تطرقنا من خلال دراستنا إلى موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين كما حددت دراسة الحالة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالبويرة، حيث حاولنا ان نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت حول كيفية تقييم الأداء المالي في شركات التأمين .

يعد التأمين المالي وأهميته لكل الشركات مهما كان نوع نشاطها ،سواء صناعي أو تجاري أو خدماتي إلا أن أهميته تكون أكبر في المجال التأميني لان أي اختلال في الهيكل المالي لشركة التأمين قد يعرضهم للخطر ويعرقل مسار حياتنا الخاصة وان الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغير مستمر سواء داخليا أو خارجيا دون أن ننسى خصوصية شركات التأمين كونها تخضع لرقابة الوزارة يوجب عليها متابعة التغيرات في النتائج المالية.

وعليه يجب على شركة التأمين تقييم الأداء المالي لنشاطها السنوي بهدف إبراز الوضعية المالية لشركة وذلك باستخدام مجموعة من أدوات التقييم المالي وذلك من اجل ضمان نموها واستمراريتها.

وقد توصلنا الى مجموعة من النتائج هي كالآتي:

نتائج الدراسة:

النتائج النظرية:

- الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف.
- يهدف الأداء المالي إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة.
- تقييم الأداء المالي هو محور مركزي لمعرفة نجاح أو فشل الشركات في قراراتها وخططها الاستثمارية.
- تقييم الأداء المالي عبارة عن تقنية تستعين بها من اجل ضمان استغلال امثل للموارد المتاحة وفق أهداف الشركة.
- يساعد تقييم الأداء المالي على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- تعدد العمليات التي يتم القيام بها في شركات التأمين لتشمل في مجموعها جملة الأنشطة التي بمقتضاها يتم تحقيق الأهداف المأمونة منها.

- شركات التأمين لها دور مزدوج فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم.
- شركات التأمين تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد.
- يعد التأمين ضرورة ملحة تحمي الفرد وذلك من الخسائر المادية وتمكنه من الحصول على الأمان لمواجهة الخطر لتفادي نتائجه أو التقليل منها وحصرها في أضيق نطاق ممكن.

النتائج التطبيقية:

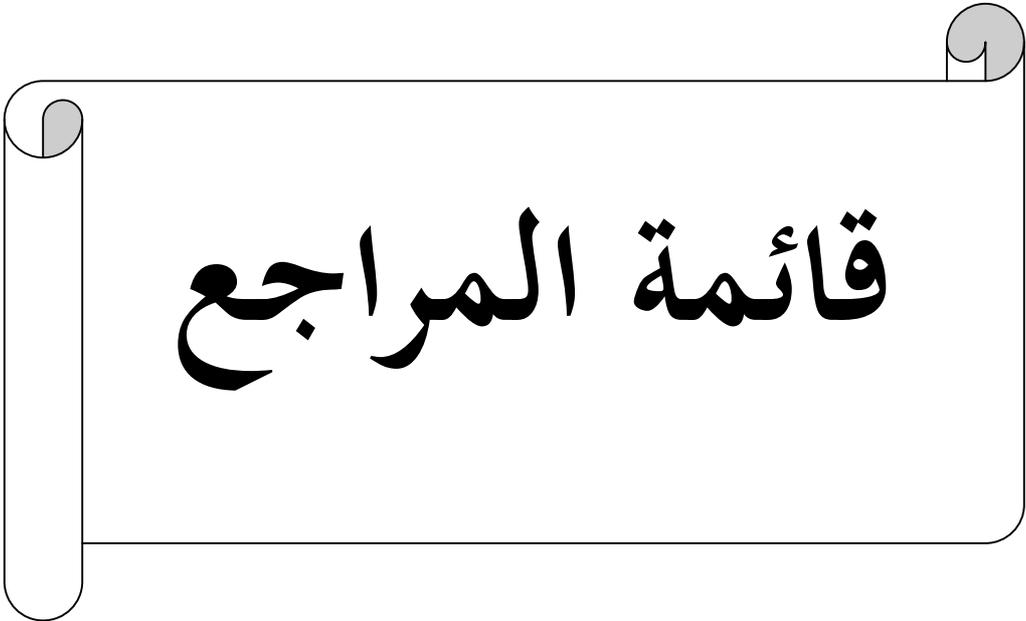
- من خلال دراسات تطبيقية تم التوصل إلى أن المؤسسة تتمتع بوضعية متوسطة حيث كانت الأصول خلال فترة (2016-2018) موجبة وكذلك مجموع الخصوم كانت في حالة جيدة.
- لقد كان رأس المال العامل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة يتمتع بقيمة موجبة وكان في ارتفاع بالنسبة للسنتين 2016 و2017 أما في سنة 2018 انخفض قليلا وهذا بالشيء الجيد بالنسبة للمؤسسة.
- أما الاحتياج في رأس المال العامل كان قد حقق نتائج جد ايجابية خلال فترة الدراسة وقد كان في تزايد مستمر خلال هذه الفترة.
- وبالنسبة للخزينة فكانت موجبة.
- أما السيولة العامة فكانت نوعا ما جيدة أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .
- أما السيولة الآنية فتميزت بالانخفاض المستمر خلال فترة الدراسة وهذا ليس بالشيء الجيد للمؤسسة.
- والسيولة المختصرة لم تكن مؤشرا جيدا للمؤسسة بحكم أنها لم تشهد تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة.
- أما نسب التمويل تعتبر جيدة أي يمكن للشركة الحصول على قروض بدون تقديم أي ضمانات بحكم نسب التمويل الدائم كلها أكبر من 1.

التوصيات الدراسية (توصيات الدراسة):

- يجب على المؤسسة أن توفق بين السيولة المتحصل عليها والتزامات التي على عاتقها أي لا تتعرض إلى مشكل نقص السيولة النقدية وذلك عن طريق التحكم الجيد في القيم الجاهزة التي لا تكون بحاجة إلى تقديم ضمانات أخرى.
- اعتماد الشركة على أساليب رياضية وإحصائية متطورة في مجال التنبؤ بالمخاطر ولا سيما التنبؤ بالمخاطر.

أفاق الدراسة:

- ان بحثنا لم يلم جميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع إذ يبقى مجرد محاولة تشويها مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى.
- صياغة الدراسة بأسلوب آخر وهو أهمية الاستثمار في شركات التأمين .
- معالجة موضوع تسيير المخاطر في شركات التأمين.
- تقييم الأداء المالي باستخدام وثائق مالية أخرى.



قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- 1- إبراهيم محاسنة، إدارة و تقييم الأداء الوظيفي بين النظرية و التطبيق، دار جديد للنشر ، عمان، 2013.
- 2- دكتور أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجمعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2007.
- 3- حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي"، دار الوراق للنشر و التوزيع، (عمان)، 2004، 2004.
- 4- الدكتور عبد الفتاح دياب، إدارة الموارد البشرية، حقوق الطبع محفوظة، 1998.
- 5- الدكتور كمال بربر، إدارة الموارد البشرية و كفاءة الأداء التنظيمي، إدارة الموارد البشرية و كفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للنشر، لبنان، 2010.
- 6- الدكتور علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2015.
- 7- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أهم الشركات، عمان، 2010.
- 8- حربي محمد عريقان، التأمين و إدارة الخطر، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2010.
- 9- بوعزيز الشيخ، مدخل إلى التأمين و إدارة الخطر، دار التنوير للنشر، الجزائر.
- 10- دكتور عز الدين فلاح، التأمين (مبادئه و أنواعه)، دار أسامة للنشر، عمان، 2011.
- 11- عبد الله حسن مسلم، إدارة التأمين و المخاطر، دار المعترف للنشر، عمان.
- 12- الدكتور يوسف حجيم الطائي، إدارة التأمين و المخاطر، عمان، 2011.
- 13- حربي محمد عريقان، التأمين و إدارة الخطر، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

- 14- الدكتور زياد رمضان، مبادئ التأمين، دار الصفاء للنشر، عمان، 1998.
- 15- أسامة عزمي سلام، إدارة الخطر و التأمين، دار الحامد للنشر، 2009.
- 16- د. زيد منير عبوي، إدارة التأمينات و المخاطر، دار كنوز المعرفة للنشر، 2006.
- 17- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، التأمين و رياضياته، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003/2002.
- 18- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006.
- 19- أحمد محمد لطفي، نظرية التأمين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 20- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياص، الأسواق و المؤسسات المالية، دار الجامعية للنشر، 2004.
- 21- الدكتور عبد الله الطاهر، النقود و البنوك و المؤسسات المالية، 2006.
- 22- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشآت المتخصصة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009.
- 23- عرفات ابراهيم فياض إدارة التأمين و المخاطر، دار البداية للنشر، 2011.
- 24- حربي محمد عريقات، التأمين و إدارة الخطر، دار وائل للنشر، الطبعة 2.
- 25- أحمد صلاح عصية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية للنشر.
- 26- بوعلام طوفاني، التأمين في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- 27- عبد الرزاق خروف، التأمينات الخاصة في التشريع، مطبعة حيدر، 1998.

28- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة، عقد التأمين و إدارة الخطر، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2010.

29- الدكتور عبد الغفار حنفي، أسواق المال و تمويل المشروعات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005.

30- محمد محمود السعاجي، المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين جامعة المنصورة، 2006.

31- ثناء محمد طعمية، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيقي العملي، إتراك للطباعة والنشر، مصر، 2002.

الملتقيات والمحاضرات:

1- أوسرير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق نظام المعلومات المالي الجديد على عرض القوائم المالية (حالة جدول النتائج ملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي).

القوانين والمراسيم:

1- Ministère de finance, CNC, n87 partie plan et règles de fonctionnements des comptes et présentation des étas financiers des entiers d'assurance et de rassurance, Alger , 2011.

المذكرات:

- 1- أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
- 2- بناي مصطفى، واقع و أفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراة، جامعة الجزائر، 2011.
- 3- مزغيش عبد الحليم، تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012.
- 4- عادل عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة صناعة التوابل بسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2002/2001.
- 5- بن خروف جلييلة، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2008.
- 6- رائد عبد الله أبو عود، التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن و القياس المرجعي و أثره في تقييم كفاءة الأداء المالي، دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي، مذكرة ماجستير، جامعة الزرقاء، 2017.

المواقع الإلكترونية:

- <http://www.c.hna.dz/aRaBE/ou-somme-nous.html>
- www.maatec.dz/Ship.php
- [http-kanz-REDHA BLOGSLa.com](http://kanz-REDHA BLOGSLa.com)

ملاحق